بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

نموذج النمو الاقتصادي المقيّد بميزان المدفوعات: حالة الأردن (١٩٨٠-٢٠٠٠)

The Balance Of Payments Constrained Economic Growth Model: The Case of Jordan (1980-2000)

رسالة ماجستير مقدمة من

أحمد يوسف خصاونة

إشراف

الأستاذ الدكتور رياض المومني

كانون ثاني/٢٠٠٢م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نموذج النمو الاقتصادي المقيّد بميزان المدفوعات: حالة الأردن (١٩٨٠-٢٠٠٠)

The Balance Of Payments Constrained Economic Growth Model: The Case of Jordan (1980-2000)

إعداد

أحمد يوسف خصاونة

بكالوريوس اقتصاد ١٩٩٩

المشرف

أ.د رياض المومني

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع	
أ.د رياض المومني	.....	(رئيساً)
د. قاسم الحموري	.....	(مشرفاً مشاركاً)
د. بشير الزعبي	.....	(عضواً)
د. علي مقابلة	.....	(عضواً)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية-جامعة اليرموك

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإهداء

إلى كل من كان تشجيعهم وإخلاصهم سراجاً أنار لي الطريق أهدي باكورة جهدي المتواضع

إلى وطني الأردن ..... حباً وولاءً

إلى والدي ووالدتي الأحباء ..... براً واعترافاً بالجميل

إلى أخي ثابت ..... حباً ومودةً

إلى أخواني وأخواتي .... فخراً واعتزازاً

إلى أساتذتي الكرام .... شكراً وعرفاناً

إلى أصدقائي الأعزاء ..... إخلاصاً وتقديراً

© Arabic Digital Library Yarmouk University

شكر وتقدير

يقتضيني واجب الاعتراف بالفضل، أن أنوه بالشكر والتقدير إلى كل من أسهم في تقديم العون على إخراج هذه الأطروحة.

وأعترف بعجزي عن الشكر، لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور رياض المومني أستاذ الاقتصاد ورئيس قسم الأقتصاد الإسلامي بجامعة اليرموك، الذي تفضل بقبول الإشراف على هذا البحث، وبلغ به منتهاه، وما أبدى عليه من ملاحظات وتوجيهات الأمر الذي ساعدني في التغلب على كثير من الصعاب وتداركها، ومنحني من جهد العالم الفاضل والإستاذ القدير ما هيأ لي استكمال جوانب النقص ومواطن الزلل والخطأ الذي تاه في خضمها العديد من طلاب البحث والمعرفة، وكان للساعات الطوال التي أنفقها معي، الأثر الكبير في إتمام هذا البحث، فأسجل له عرفاني وتقديري.

وأتوجه بوافر الفضل والإمتنان إلى الدكتور قاسم الحموري أستاذ الإقتصاد، بقسم الاقتصاد – جامعة اليرموك، الذي تفضل بالمشاركة في الإشراف على هذا البحث، الذي غمرني برعاية كريمة وجهداً صادقاً، الأمر الذي ساعدني في التغلب على كثير من المشاكل التي صادفت البحث، وبذلك أسجل له معها كل الشكر.

كما يقتضيني الإنصاف، أن أسجل شكري وعرفاني لأساتذتي الأجلاء في قسم الاقتصاد ــ جامعة اليرموك، الذين غمروني بحبهم الأصيل في تقديم العلم لكل راغب فيه. وبرغبتهم القوية في نشر كل ما يخدم الوطن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقبل كل شئ، وبعد كل شيء، أسجل شكري وعرفاني لأساتذتي الأجـلاء، الدكتـور بشير الزعبي أستاذ الإقتصاد بقسم الاقتصاد ــ الجامعة الأردنية، والدكتور على مقابلة الأستاذ ونائب العميد في كلية الاقتصاد ــ جامعة اليرموك. الذين تفضلا بقبول المشاركة في مناقشـة هذه الأطروحة رغم مشاغلهم العظام ومسؤولياتهم الجسام.

ولا يفوتني أن أسجل عميق شكري، لأسرتي التي هيأت لي المنـاخ الجيـد للـدرس ودفعتني إليه. كما لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر إلى الأستاذ علي الخصاونة على ما بذله مـن جهد مضن في تنقيح هذه الرسالة وتلافي العديد من الأخطاء اللغوية. كما أتقدم بجزيل الشـكر إلى الآنسة تماضر مسامح على كل ما قدمته لي من دعم ومساعدة لإنجاز هذه الرسالة، كمـا وأشكر أسرة مركز الرواد لما قدموه من جهد ووقت في طباعة هذه الرسالة.

وبعد، فإن كنت قد وفقت في إدراك الغاية التي استهدفتها من هذا البحث فذلك من عند الله، وبتوجيه أساتذة أجلاء، وإن كنت قد أخفقت في إدراكها على النحو الذي تمنيته، فمن نافلة القول أن صاحب هذا البحث يتحمل وحده مسؤولياته. وينهض بتبعاته، ويستهدف لنقده، ولكـن حسبي أني حاولت .

والله الموفق

الباحث

أحمد خصاونة ٢٠٠٢/١/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس المحتويات

- الإهداء	أ
- شكر وتقدير	ب
- فهرس المحتويات	د
- فهرس الجداول	ز
- فهرس الأشكال	ح
- ملخص	ي
الفصل الأول: التمهيد	
١-١: مقدمة	١
١-٢: أهمية الدراسة	٢
١-٣: هدف الدراسة	٢
١-٤ فرضيات الدراسة	٣
١-٥: منهجية الدراسة ومصادر بياناتها	٣
١-٦: تسلسل الدراسة	٤
هوامش الفصل الأول	٥
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
٢-١: الإطار النظري	٦
٢-١-١: تمهيد	٦
٢-١-٢: النماذج التي سيتم مناقشتها	٧
- مضاعف هارود	٧
- نموذج النمو المقيد بميزان المدفوعات	١٠
٢-٢: الدراسات السابقة	١٦
٢-٢-١: الدراسات العالمية	١٦
٢-٢-١-أ: الدراسات التي تناولت نموذج هارود	١٧
دراسة مورينوبيرد	١٧
دراسة مك كومباي وثيرول	١٨
دراسة ايركين بايرام	١٨
٢-٢-١-ب: الدراسات التي تناولت نموذج ثيرول	١٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

دراسة الونزو وجارسمارتن	١٩
دراسة ليد سما ميحول	٢٠
دراسة ماوريزيو بوجنو	٢٠
دراسة هايك	٢١
دراسات سونمز أتسوجلو	٢١
دراسة ثيرلول وحسين	٢٣
٢-٢-٢: الدراسات المحلية	٢٤
دراسة تيسير الصمادي	٢٤
دراسة الريموني وشوتر	٢٥
دراسة محمد بني أحمد	٢٥
دراسة أسامة القلعاوي	٢٦
دراسة عهود الخصاونة	٢٦
دراسة الريموني والنادر	٢٧
دراسة بدر مصطفى الشريف	٢٧
دراسة منذر الشرع	٢٨
دراسة شامية والروابدة	٢٩
هوامش الفصل الثاني	٣١
الفصل الثالث: النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات الأردني	
٣-١: النمو الاقتصادي	٣٣
٣-١-١: تعريف النمو الاقتصادي	٣٣
٣-١-٢: النمو الاقتصادي في الأردن (١٩٨٠-٢٠٠٠)	٣٦
٣-٢: هيكل التجارة الخارجية وتطور ميزان المدفوعات في الأردن للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)	٤١
٣-٢-١: التجارة الخارجية	٤١
٣-٢-١-١: الصادرات	٤٤
٣-٢-١-٢: المستوردات	٤٦
٣-٢-٢: الميزان التجاري	٤٨
٣-٢-٣: ميزان الخدمات	٥٣
٣-٢-٤: التحويلات الجارية	٥٥
٣-٢-٥: الحساب الجاري	٥٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣-٢-٦: حساب رأس المال ٦٤
٣-٢-٧: ميزان المدفوعات الأردني الإجمالي ٦٦
هوامش الفصل الثالث ٦٨
الفصل الرابع: التحليل الإحصائي والقياسي
٤-١: النتائج التحليلية لنموذج هارود ٧٣
٤-٢: نتائج نموذج النمو المقيد بميزان المدفوعات (نموذج ثيرلول) ٧٧
٤-٣: نموذج أتسوجلو وسونمز ٨٧
٤-٣-١: الإطار النظري ٨٧
٤-٣-٢: نتائج تقدير نموذج أتسوجلو وسونمز ٨٨
هوامش الفصل الرابع ٩٣
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
٥-١: النتائج ٩٤
٥-٢: التوصيات ٩٧
المراجع العربية ١٠٠
المراجع الإنجليزية ١٠٣
ملخص اللغة الإنجليزية ١٠٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(٣-١)	هيكل الصادرات الاردنية حسب التركيب القطاعي للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)	٤٥
(٣-٢)	المؤشرات الرئيسية للتجارة الخارجية للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)	٤٧
(٣-٣)	المؤشرات الرئيسية للميزان التجاري للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)	٥٢
(٣-٤)	المؤشرات الرئيسية لميزان الخدمات للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)	٥٥
(٣-٥)	المؤشرات الرئيسية للتحويلات الجارية للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)	٥٨
(٣-٦)	الحساب الجاري ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)	٦٠
(٣-٧)	المؤشرات الرئيسية لحساب رأس المال للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)	٦٤
(٣-٨)	ميزان المدفوعات الإجمالي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)	٦٧
(٤-١)	معدلات النمو الإقتصادية الحقيقية والمقدرة بنموذجي هارود وثيرلول للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)	٧٥
(٤-٢)	توزيع الاختلاف الموجب للفرق بين معدلات النمو الحقيقية والمقدرة بنموذج هارود	٨٣
(٤-٣)	توزيع الاختلاف السالب للفرق بين معدلات النمو الحقيقية والمقدرة بنموذج هارود	٨٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(٣-١)	اتجاه التجارة الخارجية ومكوناتها (صادرات ومستوردات) للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)	٤٢
(٣-٢)	نسبة التجارة الخارجية ومكوناتها (صادرات ومستوردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)	٤٤
(٣-٣)	الميزان التجاري للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)	٥١
(٣-٤)	التحويلات الجارية الإجمالية وتقسيماتها إلى خاصة وحكومية للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)	٥٧
(٣-٥)	بنود الحساب الجاري للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)	٦١
(٣-٦)	رأس المال وتقسيماته إلى خاص وحكومي للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)	٦٣
(٣-٧)	ميزان المدفوعات الإجمالي للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)	٦٦
(٤-١)	العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادية المقدرة بنموذج هارود ومعدلات النمو في الصادرات للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)	٧٦
(٤-٢)	العلاقة بين معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو في الصادرات للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)	٧٩
(٤-٣)	العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادية المقدرة بنموذج ثيرلول ومعدلات النمو في الصادرات للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)	٧٩
(٤-٤)	العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادية المقدرة بنموذج ثيرلول ومعدلات النمو في التدفقات الرأسمالية للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)	٨٠
(٤-٥)	العلاقة بين معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو في التدفقات الرأسمالية للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)	٨١
(٤-٦)	العلاقة ما بين معدلات النمو المقدرة بنموذج ثيرلول ومعدلات النمو في شروط التبادل التجاري للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)	٨٢
(٤-٧)	العلاقة بين معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو في شروط التبادل التجاري للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)	٨٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٤-٨)	العلاقة ما بين معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي ومعـــدلات النمو في كل من الصادرات والتدفقات الرأسمالية و شروط التبادل التجاري للفترة(١٩٨٠-٢٠٠٠)	٩١
(٤-٩)	العلاقة ما بين معدلات النمو المقدرة بنموذج ثيرلول و معـــــدلات النمو في كل من الصادرات والتدفقات الرأسمالية وشروط التبـــادل التجاري للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)	٩٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نموذج النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات: حالة الأردن (١٩٨٠-٢٠٠٠)

The Balance Of Payments Constrained Economic Growth Model: The Case of Jordan (1980-2000)

إعداد الطالب

أحمد يوسف أحمد خصاونة

إشراف

أ.د. رياض المومني

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملخص اللغة العربية

لقد تم في هذه الدراسة اختبار نموذج النمو المقيد بميزان المدفوعات، حيث تم تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي ومكونات ميزان المدفوعات، وذلك باستخدام نموذج هارود (Harrod Multiplier) الذي يأخذ معدل النمو في الصادرات فقط كمحدد للنمو الاقتصادي المقيد، ثم تناولت نموذج ثيرلول (Thirlwall Model) لاختبار أثر كل من التدفقات الرأسمالية والتغير في مستويات الأسعار النسبية بالإضافة إلى معدلات النمو في الصادرات. بعدها تم تقدير نموذج أتسوجلو و سونمز (Atesoglu, H. Sonmez Model) لمعرفة اتجاه العلاقة بين مكونات ميزان المدفوعات و معدلات النمو الاقتصادي.

وتهدف هذه الدراسة إلى استعراض فجوة التجارة الخارجية ومعدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة ما بين (١٩٨٠-٢٠٠٠) ووصف مدى الارتباط بينهما. تقدير معدل النمو الاقتصادي بناء على نموذج هارود (Harrod) الذي يعتمد على معدل النمو في الصادرات ومرونة الطلب الدخلية للمستوردات خلال فترة (١٩٨٠-٢٠٠٠). بعد ذلك تقدير معدل النمو الاقتصادي بناء

على نموذج ثيرلول (Thirlwall) والذي يضيف على النموذج السابق دور كل من التدفقات الرأسمالية، وشروط التبادل التجاري ومستوى الأسعار الدولية النسبي. ثم مقارنة معدل النمو الاقتصادي الحقيقي خلال فترة الدراسة مع كلا المعدلين المقدرين بنموذجي هارود وثيرلول، ومن ثم صياغة أثر كل من المتغيرات السابقة في تمويل العجز في ميزان المدفوعات وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي.واستعراض واقع ميزان المدفوعات الأردني خلال فترة الدراسة في ظل ما يواجهه العالم من انفتاح وتداخل.

أظهرت هذه الدراسة أن هناك دورا هاما لجانب الطلب في تحديد معدلات النمو الاقتصادي في الأردن، متمثلا بميزان المدفوعات حيث توصلت إلى أنّ معدلات النمو في الصادرات تلعب دورا هاما في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة التي شهد فيها الاقتصاد الأردني العديد من التقلبات، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي، كما أن هناك دورا إيجابيا بارزا للانخفاض في مستويات الأسعار المحلية مقارنة مع الانخفاض في مستويات الأسعار في العالم الخارجي على أداء معدلات النمو الاقتصادي في الأردن، وقد تبين أيضا أنه يوجد تأثير للتدفقات الرأسمالية على معدلات النمو الاقتصادية، لكن اتجاه العلاقة كان سالبا.

وتوصي الدراسة بطرح برنامج متكامل الأبعاد لتطوير الصادرات الوطنية يهدف إلى إصلاح العجز المزمن في الميزان التجاري وإصلاح ميزان المدفوعات، وإعادة النظر في السياسات المتعلقة في التدفقات الرأسمالية كنسبة من المدفوعات الاستيرادية، والاهتمام بتوزيعها على الجهات الاستثمارية والعمل على إيجاد مصادر جديدة للعملة الصعبة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

التمهيد

(١-١) مقدمة:

يتضح جلياً أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية في دعم عجلة النمو الاقتصادي، حيث لا يختلف اثنان على أهمية التجارة الخارجية في توسيع المقدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وكذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.

وبالإضافة إلى ذلك تأتي أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشراً جوهرياً على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري، وميزان المدفوعات عموماً.

وفي ظل السياسات الاقتصادية العالمية لقد تبنت السياسة الاقتصادية في الأردن سياسة إحلال المستوردات خلال عقد الثمانينات وما قبلها كسياسة تنموية تعمل على تحفيز عجلة النمو الاقتصادي ، وتمشيا مع سياسات منظمة التجارة العالمية (WTO) ، واتفاقيات الجات (GATT)[1] بدأت التوجهات في الأردن نحو سياسة تشجيع الصادرات والتركيز على الميزة التنافسية مما يسهم في توسيع حصة الأردن في الأسواق لما في ذلك من أثر كبير على جانب الطلب من الاقتصاد وبالتالي دعم مسيرة النمو الاقتصادي في الأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويعتقد البعض ومن خلال تجربة النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الأربعين عاماً السابقة أن معدلات التغير في عناصر الإنتاج سواء التكوين الرأسمالي (Capital Formation)، التقدم التقني (Technical Progress) وعنصر العمل (Labor) لا تكفي لتحديد معدلات النمو الاقتصادي، إذ إنها عوامل تتبع للنظام الاقتصادي في البلد وتخضع للتغير في الطلب[٢] ، وفي ظل الانفتاح العالمي تبرز أهمية ميزان المدفوعات لتحديد معدلات النمو الاقتصادي.

لقد برز الاهتمام في الآونة الأخيرة بالصادرات كمحدد هام للنمو الاقتصادي، إذ إن الدراسات انتقلت من الاهتمام بجانب العرض كمحدد للنمو الاقتصادي إلى الاهتمام بجانب الطلب كمحدد رئيسي للنمو الاقتصادي، استنادا إلى أفكار المدرسة الكينزية. وتتابعت الدراسات في ذلك الاتجاه إلى أن وصلت إلى الاهتمام بميزان المدفوعات كمحدد رئيسي للنمو الاقتصادي.

(١-٢) أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة بأنها تنتهج الفكر الكينزي الذي يهتم بالطلب الفعّال كمحدد للنمو الاقتصادي، حيث إنها تحاول دراسة مكونات ميزان المدفوعات ودوره في جانب الطلب و بالتالي على مسيرة التنمية الاقتصادية في الأردن، إذ أنها تركز على كل من الصادرات، التدفقات الرأسمالية، والتغير في مستويات الأسعار النسبية.

(١-٣) هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

١- استعراض فجوة التجارة الخارجية ومعدلات النمو الاقتصادي في الاردن خلال الفترة ما بين (١٩٨٠-٢٠٠٠) ووصف مدى الارتباط بينهما.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- تقدير معدل النمو الاقتصادي بناء على نموذج هارود (Harrod) الذي يعتمد على معدل النمو في الصادرات ومرونة الطلب الدخلية للمستوردات خلال فترة (١٩٨٠-٢٠٠٠) للاقتصاد الاردني.

٣- تقدير معدل النمو الاقتصادي في الاردن بناء على نموذج ثيرلول (Thirlwall) والذي يضيف على النموذج السابق دور كل من التدفقات الرأسمالية، وشروط التبادل التجاري ومستوى الأسعار الدولية النسبي.

٤- مقارنة معدل النمو الاقتصادي الحقيقي خلال فترة الدراسة مع كلا المعدلين المقدرين في (٣ و ٤)، ومن ثم صياغة أثر كل من المتغيرات السابقة في تمويل العجز في ميزان المدفوعات وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي الاردني.

٥- استعراض واقع ميزان المدفوعات الأردني خلال فترة الدراسة في ظل ما يواجهه العالم من انفتاح وتداخل.

(١-٤) فرضيات الدراسة:

تكمن الفرضية الرئيسية للدراسة بأنه يوجد اثر لمكونات ميزان المدفوعات على النمو الاقتصادي وفيما يلي تفصيلا للفرضية:

١- يوجد علاقة إيجابية بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي.

٢- يوجد علاقة إيجابية بين التدفقات الرأسمالية الحقيقية والناتج المحلي الإجمالي.

٣- يوجد علاقة إيجابية بين التغير في شروط التبادل التجاري الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي.

(١-٥) منهجية الدراسة ومصادر بياناتها:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تعتمد الدراسة في تحليلها على المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث إنها تبدأ بوصف تاريخي لكل من النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات. تنتقل بعد ذلك إلى المرحلة التحليلية حيث تستخدم بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠) لتقدير العلاقات القياسية والإحصائية بين المتغيرات المشمولة في الدراسة.

وتعتمد الدراسة على المعلومات والبيانات الإحصائية المنشورة في التقارير والنشرات الشهرية والسنوية للبنك المركزي الأردني، ودائرة الإحصاءات العامة، ونشرات صندوق النقد الدولي (IMF) وأهمها الإحصائية المالية الدولية (IFS).

وقد اعتمدنا الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠) لأن هذه الفترة شهد فيها الاقتصاد الأردني العديد من التقلبات سواء انخفاض التدفقات الرأسمالية من دول الخليج، وأحداث الخليج عام ١٩٩١ بعدها الدخول في اتفاقيات منظمة التجارة الخارجية.

(١-٦) تسلسل الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة تم تناول الموضوع من خلال خمسة فصول، ففي الفصل التالي تم استعراض الإطار النظري للنماذج التي ستتناولها الدراسة، وكذلك الدراسات السابقة العالمية و المحلية. وفي الفصل الثالث تم دراسة النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية وميزان المدفوعات في الاقتصاد الأردني. وقد جاءت نتائج تقدير نماذج الدراسة في الفصل الرابع. أما النتائج والتوصيات فقد تمت في الفصل الخامس.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هوامش الفصل الأول:

(١) لقد بدأ العمل تحت اسم الجات (GATT, General Agreement of Tariff in Trade) كمؤسسة دولية تنظم العلاقات التجارية الدولية، بعدها تطورت لتصبح منظمة التجارة العالمية (WTO, World Trade Organization).

(2) Thrilwall, A. P., 1979.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

(٢-١) الإطار النظري:

(٢-١-١) تمهيد:

لقد برز الاهتمام بالنمو الاقتصادي عبر المدارس الاقتصادية المتتالية عبر العصور، فقد ركزت المدرسة الكلاسيكية (classical school) وتلتها المدرسة النيوكلاسيكية (neo-classical school) على أهمية جانب العرض في تحقيق أعلى معدلات للنمو الاقتصادي، وذلك من خلال تحقيق معدلات نمو في عناصر الإنتاج بصورة رئيسية، لكنها لم تهمل دور التجارة الخارجية في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال أهميتها في توسيع جانب العرض. واستمر ذلك الطرح إلى أن جاءت أفكار المدرسة الكينزية التي اهتمت بالطلب الفعال كمحرك أساسي لتحقيق أعلى معدلات نمو اقتصادي كما أكدت على أهمية التجارة الخارجية كمصدر هام في الطلب الكلي.

وعند استعراض تجربة النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال العقود السابقة، تجد أنها تختلف تماما عنها في الدول المتقدمة، حيث أن جانب العرض فيها وعناصر الإنتاج تحديدا سواء العمل (labor) أو التكوين الرأسمالي (Capital formation) وحتى التقدم التقني (technical progress) ، كلها تتبع للنظام الاقتصادي وتستجيب أيضا للتغيرات الحاصلة في مستوى الطلب الكلي لتلك الدول، ومن هنا برز التركيز على دور الطلب الفعال كمحدد رئيسي للنمو الاقتصادي[1]، فقد أظهرت دراسة هارود (Harrod) عام ١٩٦١ التي تقدم دور الصادرات كمحدد للنمو الاقتصادي من جانب الطلب، ثم قدم ثيرلول (Thirlwall)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عام ١٩٧٩ نموذجه الذي يتناول بنود ميزان المدفوعات كمحدد للنمو الاقتصادي من جـــانب الطلب.

يهدف هذا الفصل إلى استعراض الإطار النظري فيما يتعلق بنمـــوذج هـــارود ونمـــوذج ثيرلول، إضافة إلى عرض شامل للدراسات العالمية التي تنـــاولت النموذجيـــن والدراســـات المحلية التي تناولت الموضوع.

(٢-١-٢) نماذج الدراسة:

أولا: مضاعف هارود[٢] (Harrod Multiplier) :

يقدم هارود معدل النمو في الصادرات و مرونة الطلب الدخلية كمحددان رئيسان للنمو الاقتصادي. حيث يقوم على الافتراضات التالية:

(١) ثبات شروط التبادل التجاري.

(٢) عدم أهمية التدفقات الرأسمالية.

(٣) تدني أثر التغير في مستوى الأسعار الدولية النسبية.

(٤) يتكون الناتج والدخل من السلع الاستهلاكية والصادرات ، اما استخدام الدخل فيتمثـــل بالإنفاق على السلع الاستهلاكية والمستوردات.

حيث إن مضاعف هارود يفترض أن شروط التبادل التجاري ثابتة، هـــذا يعنـــي أن الادخار والاستثمار تساوي صفر (I = S = zero)، وأنه لا فاعلية للنشـــاط الحكومـــي. وأن الناتج والدخل يتكون من خلال إنتاج الســـلع الاســـتهلاكية (Consumption) والصـــادرات (Exports). وكذلك كل الدخل سينفق على السلع الاســـتهلاكية والمســـتوردات (Imports). وفي ظل هذه الافتراضات فإن التجارة الخارجية ستكون في حالة توازن دائـــم، وأن الدخـــل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سيتعدل للوصول إلى حالة التوازن. وبالإمكان الوصول إلى مضاعف هـارود علـى النحـو الآتي:

Y = C + X وتمثل هذه معادلة مصادر الدخل (Income Resources Equation)

Y = C + M وتمثل هذه معادلة استخدام الدخل (Income Allocation)

وبمساواة معادلتي مصادر الدخل وتوزيعه سنحصل على:

$$\Rightarrow X = M \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث إن:

Y: الدخل.

C: الاستهلاك.

X: الصادرات.

M: المستوردات.

فإذا كانت دالة المستوردات كالتالي:

$$M = \overline{M} + mY \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث إن:

$\overline{M}$: الاستيراد المستقل.

m: الميل الحدي للاستيراد (Marginal Propensity to Import).

وباستخدام المعادلة رقم (1):

$$X = \overline{M} + mY$$

$$Y = \frac{X - \overline{M}}{m}$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta X} = \frac{\Delta Y}{\Delta M} = \frac{1}{m} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فإن المضاعف $\left(\frac{1}{m}\right)$ سيعمل على بقاء حالة التوازن في ميزان المدفوعات من خلال التأثير على مستوى الدخل بسبب تغيرات في الصادرات أو المستوردات من الدالة رقم (3)، وبضرب الطرف الأيسر بـ $\left(\frac{X}{Y}\right)$ والطرف الأيمن بـ $\left(\frac{M}{Y}\right)$ سنحصل على:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta X}\cdot\frac{X}{Y}=\frac{\Delta Y}{\Delta M}\cdot\frac{M}{Y}$$

$$\frac{\Delta Y}{Y}=\frac{\frac{\Delta X}{X}}{\frac{\Delta M}{M}}=\frac{\frac{\Delta X}{X}}{\pi}$$
$$\frac{\Delta Y}{Y}$$

$\Rightarrow$ y = x/π .....(4) Harrod Multiplier

حيث إن:

y: معدل النمو في الدخل.

x: معدل النمو في الصادرات.

π: مرونة الطلب الدخلية للمستوردات.

ومن مضاعف هارود يتضح جلياً أهمية الصادرات في تحديد مستويات النمو الاقتصادي، إذ يولي الأهمية في تحديد النمو الاقتصادي لمعدلات النمو في الصادرات ومدى استجابة المستوردات الوطنية للتغير في مستويات الدخل المحلي. أي أنه يقارن بين معدل النمو في الإيرادات التصديرية مع المدفوعات الاستيرادية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانيا: نموذج النمو المقيد بميزان المدفوعات[٣]: (Balance of Payments Constraint Growth Model)

من أجل التعرف على معدل النمو الاقتصادي المرتبط بميزان المدفوعات (Balance of Payments Constraint Growth (B.O.C.G)) سنعتمد على النموذج الذي قام بتصميمه ثيرلول (Thirlwall) عام ١٩٧٩، وتم تطبيقه من قبل ثيرلول ونور الدين حسين على مجموعة من الدول النامية عام ١٩٨٢. ومن أهم عناصره:

أ- للمحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات في الاقتصاديات النامية عبر الزمن، لا بد أن تكون معدلات النمو في العائدات التصديرية مساوية لمعدلات النمو في المدفوعات الإستيرادية[٤]. وإن الصادرات والواردات تشكل جزءاً مهماً من حجم الطلب الكلي للاقتصاد، ومن هنا فإن الطلب على الصادرات يعتمد أساساً على أسعار الدولة المصدرة نسبة للأسعار العالمية للسلعة نفسها، وكذلك على مستوى الدخل العالمي الذي يحدد القوة الشرائية. وإن الطلب على المستوردات يعتمد على أسعار الواردات بالنسبة لأسعار السلع المحلية البديلة وكذلك مستوى الدخل المحلي. وباستعراض دالتي الصادرات والمستوردات[٥].

دالة الطلب على المستوردات (1)..... $$M_t = \left(\frac{P_{ft} E_t}{P_{dt}}\right)^{\alpha} Y_t^{\pi}$$

دالة الطلب على الصادرات (2)..... $$X_t = \left(\frac{P_{dt}}{P_{ft} E_t}\right)^{\beta} Z_t^{\varepsilon}$$

حيث إن:

M_t: كمية المستوردات الوطنية في الفترة (t).

X_t: كمية الصادرات الوطنية في الفترة (t).

P_{dt}: مستوى الأسعار المحلية في الفترة (t).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

P_{ft}: مستوى الأسعار الدولية في الفترة (t).

E_t: سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملة الخارجية في الفترة (t).

Y_t: الدخل المحلي في الفترة (t).

Z_t: الدخل العالمي في الفترة (t).

π: مرونة الطلب الدخلية على المستوردات في الفترة (t)

α: مرونة الطلب السعرية على المستوردات في الفترة (t).

β: مرونة الطلب السعرية على الصادرات في الفترة (t).

$\in$: مرونة الطلب الدخلية على الصادرات في الفترة (t).

ويمكن كتابة الدالتين (1) و (2) على النحو الآتي[٦]:

$$m_t = \alpha (p_{ft} + e_t - p_{dt}) + \pi y_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

$$x_t = \beta (p_{dt} - e_t - p_{ft}) + \in z_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث إن:

m_t: معدل النمو في المستوردات المحلية في الفترة (t).

x_t: معدل النمو في الصادرات المحلية في الفترة (t).

P_{ft}: معدل النمو في مستويات الأسعار العالمية في الفترة (t).

P_{dt}: معدل النمو في مستويات الأسعار المحلية للفترة (t).

e_t: معدل النمو في سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية للفترة (t).

y_t: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (t).

z_t: معدل النمو في الناتج العالمي للفترة (t).

ومما سبق يتضح أن النمو في الصادرات يعتمد على:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مدى سرعة تغير الأسعار المحلية بالنسبة للأسعار الخارجية مع الأخذ بعين الاعتبار التغير في سعر صرف العملة، مضروباً بمرونة الطلب السعرية على الصادرات.

فإذا كانت هذه النسبة ($p_{dt}-e_t-p_{ft} > 0$) ستؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات، إذ إن الأسعار تزيد مع ثبات حجم الصادرات في الأجل القصير، وبذلك يكون الأثر الصافي للتغير في شروط التبادل التجاري إيجابياً على الصادرات. ولكن الأمر سيعتمد أيضاً على مرونة الطلب السعرية للصادرات، فإنه في الحالة السابقة، سيقود ارتفاع الأسعار المحلية بمعدلات أعلى من الأسعار العالمية إلى انخفاض في كمية الصادرات وبالتالي انخفاض في معدلات نمو الصادرات. لأن البلد المصدّر إليه سيبحث عن بدائل تحل محل تلك السلع. وكذلك الأمر بالنسبة لسعر صرف تلك الدولة المصدرة فإذا كان يتحسن بمعدلات تجعل من قيمة تلك السلع أعلى من مستوى الأسعار العالمية فإن ذلك سيؤثر باتجاهين إيجابي من حيث زيادة قيمة الصادرات وسلبي اعتماداً على مرونة الطلب السعرية.

٢.مدى سرعة التغير في الدخل العالمي مع قيمة مرونة الطلب الدخلية على الصادرات. ان العلاقة بين الدخل العالمي والصادرات الوطنية موجبة، حيث أن زيادة الدخل العالمي ستعمل على زيادة الطلب على المنتجات المحلية، ولكن الأمر محكوم بأذواق المستهلك الخارجي تجاه صادرات البلد المعني معبر عنها بمرونة الطلب الدخلية. للصادرت لتحديد مدى الزيادة في حجم الطلب على الصادرات نتيجة الزيادة في الدخل العالمي.

وإن النمو في المستوردات يعتمد على:

١. مدى سرعة التغير في أسعار المستوردات بالنسبة لأسعار البدائل المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار التغير في سعر صرف العملة، مضروباً بمرونة الطلب السعرية للمستوردات المحلية. إذ نتوقع أنه إذا كانت ($p_{ft}+e_t-p_{dt} > 0$) ستؤثر سلباً في الطلب على المستوردات إذا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كانت مرونة الطلب السعرية على المستوردات غير مرنة، وقد يختلف ذلك اعتماداً على مرونة الطلب السعرية على المستوردات.

٢.مدى سرعة التغير في الدخل المحلي مع قيمة مرونة الطلب الدخلية للمستوردات المحلية.

ب- يقدم النموذج ميزان المدفوعات كأحد أهم محددات النمو الاقتصادي، إذ يعتبره محدداً هاماً لمستوى الطلب الخارجي على المنتجات المحلية. فقد أكد ثيرلول على أهمية الصادرات كما جاءت في مضاعف هارود و كذلك على أثر التدفقات الرأسمالية وقد أوضح ذلك من خلال شرط التوازن في ميزان المدفوعات، وذلك على النحو الآتي:

$$P_{dt}\, X_t + C_t = P_{ft}\, M_t\, E_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

حيث إن:

P_{dt}: مستوى الأسعار المحلية في الفترة (t).

X_t: كمية الصادرات الوطنية في الفترة (t).

M_t: كمية المستوردات الوطنية في الفترة (t).

P_{ft}: مستوى الأسعار الدولية في الفترة (t).

C_t: إجمالي التدفقات الرأسمالية في الفترة (t).

E_t: سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية للفترة (t).

وبأخذ معدلات التغير للمتغيرات في معادلة (5) سنحصل على:

$$\left(\frac{E}{R}\right)(P_{dt} + x_t) + \left(\frac{C}{R}\right)(c_t) = P_f t + m_t + e_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

حيث إن:

E/R: تمثل نسبة المستوردات الممولة عن طريق العائدات التصديرية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

C/R: تمثل نسبة المستوردات الممولة عن طريق التدفقات الرأسمالية، والأحرف الصغـــيرة تمثل معدلات النمو في المتغيرات الواردة في معادلة (5).

وبتعويض دوال معدلات النمو في الصادرات والواردات، دالـــة (3) ودالـــة (4)، فـــي (6) سنحصل على[٧]:

$$y_{\beta_t} = \frac{((E/R(\beta+\alpha))(P_{dt} - e_t - P_{ft})) + (Pd_t - P_{ft} - e_t) + (E/R)(\in(z_t)) + (C/R)(c_t - P_{dt})}{\pi} \quad \ldots\ldots(7)$$

حيث إن:

y_{β_t}: معدل النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات في الفترة (t).

π: مرونة الطلبة الدخلية على المستوردات في الفترة (t).

$(E/R)(\beta+\alpha)(p_{dt}-e_t-p_{ft})$: يمثل الأثر الكمي للتغير في مستوى الأسعار النسبي على معـــدل النمو الاقتصادي.

$(p_{dt}-e_t-p_{ft})$: يمثل أثر شروط التبادل التجاري.

$E/R\ (\in(z_t))$: يمثل أثر التغير في معدل النموالإقتصادي العالمي.

$C/R(c_t-p_{dt})$: يمثل أثر معدل النمو في التدفقات الرأسمالية.

في الدالة (7)، يظهر فيها معدل النمو الاقتصادي المقيد بوضع ميزان المدفوعات، وفيما يلـــي أهم ما يعتمد عليه:

١ – معدل التغير في شروط التبادل التجاري الحقيقي (p_d-p_f-e):

شروط التبادل التجاري الحقيقي هي نسبة أسعار الصادرات إلى المستوردات مقاســـاً بالعملة المحلية $(\frac{Pd}{Pf * E})$. حيث إن ارتفاع هذه النسبة $(p_d-p_f-e > 0)$ ستزيد معدل النمو في

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الدخل الحقيقي المقيد بالتوازن في الحساب الجاري. هذا هو الأثر الصافي لشـــروط التبـادل التجاري على معدل النمو الاقتصادي.

إن أثر التدهور في شروط التبادل التجاري (ارتفاع أسعار المستوردات أســرع مــن أسعار الصادرات، مع فرض ثبات العوامل الأخرى)، سيكون له الأثر السلبي علـــى مــيزان المدفوعات عند مستوى معين للنمو الاقتصادي. وفي بعض الحالات يمكن معادلة أثر التدهور في شروط التبادل التجاري من خلال زيادة قيمة سعر صرف العملة بشـــكل مســتمر، إلا أن واقع الدول النامية يبين أن معظم الدول النامية لا تستطيع رفع قيمة عملتها وإن رغبت بذلـك، ذلك أن استقرار شروط التبادل التجاري يعتمد على اتفاقيات السلع العالمية من أجل اســتقرار أسعار صادرات الدول النامية بالنسبة لأسعار وارداتها.

٢- مرونات الطلب السعرية للصادرات والمستوردات:

ليس من الضروري أن التدهور في شروط التبادل التجاري سيكون لها الأثر السيئ، وذلك لأن ما يحدث للعائدات التصديرية والمدفوعات الاستيرادية -وبالتـــالي معــدل النمــو الاقتصادي- لا يعتمد فقط على التغير في مستويات الأسعار، وإنما أيضاً على مدى التغير في كمية الصادرات والمستوردات الناتجة عن التغير في أسعار الصادرات والمستوردات.

وبالتالي فإن معدل النمـــو يعتمــد علـــى مرونـــات الطلـــب الســعرية للصـــادرات والمستوردات، التي تحدد مقدار الاستجابة لكمية الصادرات والواردات بسبب تغير مســـتوى الأسعار النسبية. فعلى سبيل المثال، إذا كانت $|\alpha|+|\beta| \geq 1$ فإن استجابة الصادرات للارتفاع في مستوى أسعار الصادرات المحلية سيكون أبطأ من الاستجابة لارتفاع أســعار المســتوردات بشكلٍ كافٍ لتمويل الزيادة في كمية المستوردات بالنسبة للصادرات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بشكل عام، إذا كانت مرونة الطلب السعرية للصادرات في الدول النامية قليلة بسبب طبيعة السلع (سلع أولية مثلاً)، كذلك مرونة الطلب السعرية للمستوردات قليلة، بسبب أن المستوردات سلع ضرورية. فإن التدهور في شروط التبادل التجاري سيقود إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات. وبالتالي معدل النمو الاقتصادي لا بد من أن يكون أبطأ للمحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات.

٣- معدل النمو الاقتصادي للدول الأخرى:

يعتمد النمو الاقتصادي على معدلات النمو في الدول الأخرى -الأمر الذي يظهر مدى العلاقة التكاملية بين دول العالم- إلا أن مدى تأثر معدل النمو لدولة ما مع معدلات النمو العالمية يعتمد على مرونة الطلب الدخلية لصادراتها التي تعتمد على أذواق المستهلكين في العالم الخارجي، وعلى تركيبة السلع.

٤- رغبة الدول في الاستيراد من الخارج:

يعتمد معدل النمو الاقتصادي أيضاً على مدى رغبة الدول للاستيراد من الخارج، معبراً عنها بمرونة الطلب الدخلية على المستوردات، فإن ارتفاع مرونة الطلب الدخلية للمستوردات سيؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات.

(٢-٢) الدراسات السابقة :

(٢-٢-١) الدراسات العالمية:

عند البحث في موضوع ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي، وجد أن هناك دراسات عالمية تناولت الموضوع بشكل مباشر على الدول المتقدمة وقليل منها على بعض الدول النامية وتالياً سنستعرض بعض هذه الدراسات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لقد بدأت الدراسات تتلاحق حول النمو الاقتصادي المرتبط بجانب الطلب من الاقتصاد، كبديل عن الأفكار النيوكلاسيكية التي تهتم بجانب العرض من الاقتصاد لتحديد معدلات النمو الاقتصادي، حيث بدأت الدراسات تتناول نموذج هارود لتحديد معدلات النمو الاقتصادي وتلاها نموذج ثيرلوول، ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

(٢-٢-١-أ) الدراسات التي تناولت نموذج هارود:

دراسة مورينو بيرد[٨] ١٩٩٩ (Moreno-Bird)

وقد تناولت هذه الدراسة نموذج ثيرلول (Thirlwall) البسيط المبني على نموذج هارود وأن النمو الاقتصادي يعتمد بشكل رئيس على معدلات النمو في الصادرات مقسوماً على مرونة الطلب الدخلية للمستوردات، حيث تناول بيرد ميزان المدفوعات كمحدد للنمو الاقتصادي في الاقتصاد المكسيكي خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٩٦.

وقد افترضت هذه الدراسة ثبات أثر كل من التدفقات الرأسمالية الداخلة وكذلك ثبات أثر التغير في شروط التبادل التجاري وذلك لأن كلا المتغيرين لا يمثلان الأثر الكبير من إجمالي الأثر الكلي. حيث إن التدفقات الرأسمالية لا تشكل ١٠% من إجمالي العملات الصعبة وكذلك إن شروط التبادل بالمتوسط لم تشكل اكثر من ١٦% خلال الفترة المدروسة.

كما وقام باستخدام اختبار الجذر الأحادي (Unit - Root) وتحليل التكامل المشترك Co-Integration لاختبار العلاقة بين معدل النمو في الصادرات والإنتاج الحقيقي .

وقد أوضحت النتائج وجود علاقة معنوية موجبة بين المتغيرين ، الأمر الذي يدعم فكرة نموذج ثيرلول (B.P.C) لتفسير النمو الاقتصادي في المكسيك عبر الزمن .والنتيجة الأخرى بينت أن التباطؤ في الاقتصاد المكسيكي منذ عام ١٩٨٢ ، تصاحب مع زيادة في مرونة الطلب الدخلية على المستوردات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

دراسة مك كومباي وثيرلول[٩] ١٩٩٧ (McMcombie, Thirlwall, A.P)

ركز الباحثان في هذه الدراسة على جانب الطلب كمحدد للنمو الاقتصادي وذلك من خلال تناول نموذج هارود الذي يوكل معدلات النمو الاقتصادي إلى معدلات النمو في الصادرات مقسومة على مرونة الطلب الدخلية للمستوردات. حيث إنه يقدم التوازن في ميزان المدفوعات كشرط أساسي في الأجل الطويل لتحديد معدلات النمو الاقتصادي. إذ يفترض ثبات شروط التبادل التجاري وعدم وجود دور للتدفقات الرأسمالية. حيث قاما باختبار نموذج هارود الديناميكي من خلال الخطوات التالية:

١- إيجاد معامل الارتباط الترتيبي (Rank Correlation) بين معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية والمقدرة من خلال نموذج هارود. إذ كان متوسطه لمجموعة دول تم اعتبارها في عدة دراسات مختلفة ما مقداره ٠,٧ .

٢- اختبار المتوسط المطلق للانحرافات بين معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية والمقدرة من خلال نموذج هارود، حيث تم التوصل إلى أن المتوسط المطلق للانحرافات أقل من نقطة مئوية واحدة.

ومن هذه الدراسة تجد الدور الكبير للميزان التجاري في تحديد معدلات النمو الاقتصادي من خلال أثرهما على جانب الطلب الكلي من الاقتصاد.

دراسة ايركين بايرام[١٠] ١٩٩٧ (Bairam, Erkin)

تختبر هذه الدراسة احتمالية وجود علاقة بين مرونات الطلب الدخلية للصادرات و المستوردات مع مستويات النمو و مراحل التنمية الاقتصادية، كما قام بتحليل النتائج عن وجود مثل هذه العلاقة على نموذج هارود على مجموعة من الدول المتقدمة و النامية مكونة من ٣٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

دولة. وتوصل إلى أنه ولكون مرونة الطلب الدخلية للصادرات اكبر من مرونة الطلب الدخلية للمستوردات في الدول النامية، ولكون مرونة الطلب الدخلية للمستوردات أكبر من مرونة الطلب الدخلية للصادرات في الدول المتقدمة، وفي الوقت الذي يحدث فيه التوسع في الاقتصاديات العالمية و افتراض ثبات العوامل الأخرى فإنه من المتوقع أن يتحسن الميزان التجاري في الدول النامية أكثر من الدول المتقدمة. كما واستنتج أن مرونة الطلب الدخلية للصادرات تتغير عبر الزمن مع تغير مستويات الدخل، بينما مرونة الطلب الدخلية للمستوردات فهي اكثر ثباتا مما يجعل معدل النمو الاقتصادي يعتمد على مرونة الطلب الدخلية للمستوردات بدلا من الصادرات.

(٢-٢-١-ب) الدراسات التي تناولت نموذج ثيرلوول:

دراسة الونزو و جارسمارتن[١١] ١٩٩٩(Alonso & Garcimartin)

حللت الدراسة قيد ميزان المدفوعات للنمو الاقتصادي بالأسلوبين النظري والتطبيقي ،ثم تناولت المنهجين النيوكلاسيكي والكينزي للنمو الاقتصادي والإنتاج ،ومن ثم عرّجت إلى مضاعف هارود وقانون ثيرلول ومحددات كل منهما .

ثم حاولت الدراسة معالجة هذه المحددات (القصور) لنموذج ثيرلول وهي :

أ) بعض المشاكل القياسية حيث إن نموذج ثيرلول يستخدم معادلات نمو للمتغيرات المدروسة.

ب) الأثر الصفري لمستوى الأسعار النسبي ليس من الضروري أن يبرر فرضيات النموذج .

حيث قام الونزو و جارسمارتن باختبار نموذج ثيرلول و النموذج الجديد المعدل[١٢] على مجموعة من دول الـ (OECD) خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٩٤.وقد أظهرت الدراسة التطبيقية أن الدخل هو متغير التعديل لميزان المدفوعات وبالتالي النمو الاقتصادي . ومن ناحية أخرى إن الأسعار النسبية لا تملك الدور المعنوي الكافي في النمو الاقتصادي .وإن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النتيجة لهذا البحث كانت منسجمة مع قانون ثيرلول بان النمو الاقتصادي في الأجل الطويل لا يعتمد فقط على موارد البلد ولكنه يعتمد أيضا على مقدرته لتلبية الطلب المحلي والعالمي .

دراسة ليدسما ميجول[١٣] ١٩٩٩ (Ledesma - Miguel)

تقوم هذه الدراسة بتطبيق نموذج ثيرلول على تجربة النمو الاقتصادي في إسبانيا خلال فترة ١٩٦٥-١٩٩٣ . ولأغراض الدراسة بدأت بتقدير دالة المستوردات وذلك للحصول على مرونة الطلب الدخليه للمستوردات .

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن معدل النمو في الاقتصاد الإسباني قريب جدا لذلك المقدر في نموذج ثيرلول ، وأن الفارق قد بدا بينهما في الفترات التي كان فيها عدم استقرار نقدي .كما واستنتجت الدراسة أن الضغوط التضخمية التي تسبب حركة عكسية في شروط التبادل التجاري مصاحبة بانخفاض مفاجئ في التدفقات الرأسمالية الداخلة، كل ذلك مع سياسات التصدي للتضخم ،أدت الى أن يكون معدل النمو الاقتصادي الإسباني في الأجل الطويل اقل من المتاح من خلال ميزان المدفوعات الحالي.

دراسة ماوريزيو بوجنو[١٤] ١٩٩٨ (Pugno, Maurizio)

هذه الدراسة تختبر مدى استقرارية نموذج ثيرلول للنمو الاقتصادي ونقاط الضعف في النموذج. ومنها ما يلي:

استخدم ثيرلول معدلات النمو في المتغيرات المستخدمه (صادرات، مستوردات، مستويات أسعار محلية وعالمية، تدفقات رأسمالية) مفسرا ذلك بأن السياسات التوسعية عادة توجه إلى السماح لمعدلات الأنفاق بالنمو و لاستيعاب الفوائض، والسياسات الانكماشية توجه ضد العجوزات. ولكنها لا توجه إلى كميات تلك المتغيرات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولقد بينت إنه لا يُكوّن أثراً كبيراً لسياسات تخفيض قيمة العملة المحليـــة، حيـــث إن سياسات تخفيض العملة ستؤثر إيجابياً على معدلات النمو الاقتصادي بشكل مؤقت ولن يكـــون استجابة لجميع محاولات تخفيض قيمة العملة.

دراسة هايك[١٥] ١٩٩٧ (Hieke)

لقد أعادت النظر في بعض الإضافات الحديثة لنموذج ثـــيرلول بالنســـبة لاقتصـــاد الولايات المتحدة الأمريكية. وحيث أن مرونة الطلب الدخليه للمستوردات غير مستقرة كـــان لابد من اخذ فترات زمنية جزئية من الفترة الكلية ١٩٥٠-١٩٦٦و ١٩٦٧-١٩٩٠.

وخلال فترات الدراسة وجد أن النتائج على الاقتصاد الأمريكي منسجمة مـــع قانون ثيرلول حول دور مستوى الأسعار النسبي والتدفقات الرأســـمالية فـــي الأجـــل الطويل وأنه لابد من التأكد من استقرارية البيانات عبر الزمن.

دراسة سونمز اتسوجلو[١٦] ١٩٩٧ (Atesoglu, Sonmez)

قام بها اتسوجلو على الاقتصاد الأمريكي للفترة (١٩٣١-١٩٩٤) كانت تهدف إلى ما يلي:

١.تطبيق نموذج ثيرلول للنمو الاقتصادي الذي يدخل ميزان المدفوعات كمحدد مـــهم للنمـــو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية.

٢.مقارنة معدل النمو الاقتصادي المقدر باستخدام مضاعف هارود ونمـــوذج ثـــيرلول مـــع المعدلات الحقيقية .

٣.فحص مدى مصداقية التنبؤ في الأجل الطويل ،من خلال اختبار البيانات باستخدام فحـــص جو هانس للتكامل المشترك (Co-Intigrahtion)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وخلصت الدراسة إلى أهمية النظر في نموذج هارود-ثيرلول المتعلق بـــدور مـــيزان المدفوعات في النمو الاقتصادي عند رسم السياسات النقدية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية في الأجل الطويل حيث لا بد من اعتبار أثر التغير في مستويات الأسعار على شروط التبـادل التجاري وكذلك أثر التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة على وضـــع مـــيزان المدفوعـــات وتوازنة عند وضع سياسة النمو الاقتصادي.

وقد قام اتسوجلو[١٧] بدراسة أخرى عام ١٩٩٣هدفت إلى اختبار قانون ثيرلول للنمو الاقتصادي على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترتين زمنيتين ، الأولـــى ١٩٥٥-١٩٧٠ والثانية ١٩٧٥-١٩٩٠ حيث تم مقارنة معدلات النمو المقدرة من نموذج ثيرلول مـــع معدلات النمو الحقيقية.

حيث تم التوصل إلى أن مضاعف هارود الديناميكي يفسر الانحرافـــات فـــي معـــدل النمـــو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية في الأجل الطويل، وأظهرت النتائج أيضاً أنـــــه لا يوجد أهمية لمستويات الأسعار النسبية في تحديد أداء ميزان المدفوعات. وأن الدخل هو الـــذي يتغير لتصحيح المشاكل في العجز في ميزان المدفوعات وليس الأسعار النسبية.

وفي دراسة أخرى قام بها اتسوجلو[١٨] ١٩٩٤/١٩٩٣ يختبر نموذج ثيرلول وأثـــر كل من الصادرات، الأسعار النسبية، والتدفقات الرأسمالية على الاقتصـــــاد الكنـــدي و ذلـــك باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ordinary Least Sequare) فـــي تقديـــر الدالة التالية:

$$Y = \alpha_0 + \alpha_1 X + \alpha_2 K + \alpha_3 P + \varepsilon$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حيث إن Y هو معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، X هو معدل النمو في الصادرات الحقيقية، K هي معدل النمو في صافي التدفقات الرأسمالية الحقيقية، P معدل النمو في معدلات التغير في مستويات الأسعار النسبية، ε يمثل حد الاضطراب.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه يوجد دور هام وإيجابي للنمو في الصادرات على النمو الاقتصادي الكندي، كما أنه يوجد دور هام لمعدلات النمو في الأسعار النسبية على أداء النمو الاقتصادي في كندا، بينما لم يكن دور هام للتدفقات الرأسمالية في تحديد سلوك النمو الاقتصادي الكندي.

دراسة ثيرلول وحسين[١٩] (١٩٨٢) (THIRLWALL AND HUSSAIN)

لقد كانت هذه الدراسة تطبيق عملي للنموذج الذي قدمه ثيرلول عام ١٩٧٩ حيث درس من خلاله أثر التدفقات الرأسمالية في تغذية العجز في ميزان المدفوعات وبالتالي على النمو الاقتصادي، وقد قام بذلك من خلال تطبيق نموذج هارود البسيط والمطور على إحدى وعشرين دوله نامية. ولم يكن الأردن منها مقسمة إلى مجموعات .

حيث قاما بتقدير معدل النمو الاقتصادي بالاعتماد على مضاعف هارود البسيط ومره أخرى باستخدام النموذج المطور(Thirlwall's Model) لدراسة أثر التدفقات الرأسمالية .وعند مقارنة معدلات النمو الاقتصادي المقدر بالنموذجين السابقين البسيط والمطور وجد أن التغير في شروط التبادل التجاري الحقيقي سيقيد معدلات نمو البلد بحوالي ٠,٦ % سنويا . بينما إن أثر التدفقات الرأسمالية الداخلة هو تحفيز الاقتصاد للنمو أسرع منه في حالة النموذج البسيط لهارود بحوالي ٠,٠٥ % سنويا .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كذلك فإن الانحراف بين معدل النمو المقدر من خلال مضـــاعف هـــارود والمعـــدل الحقيقي كان ٢,٠١% وهذا قد يُعتبر فارقاً ليس بالقليل ، ومن هنا استنتجنا أنه من الصعب فهم عملية النمو الاقتصادي ومحدداتها دون الرجوع إلى ميزان المدفوعات.

(٢-٢-٢) الدراسات المحلية:

أما فيما يتعلق بالدراسات المحلية المعمولة على الاقتصاد الأردني فلم نجد أي دراســة تناولت الموضوع بصورة مباشرة، وكانت الدراسات تبحث أثر الصادرات أو المســـتوردات على النمو الاقتصادي أو تتناول محددات كل من الصادرات أو المستوردات، وإن تعرضـــت لميزان المدفوعات فإنما يكون بشكل وصفي، ومن هذه الدراسات:

دراسة تيسير الصمادي[٢٠] ٢٠٠١:

لقد بحث في هذه الدراسة عن العلاقة بين الصادرات ومعدلات النمو الاقتصادي فـــي الأردن من جانب العرض، حيث تم توضيح ذلك من خلال تبني دالة الإنتاج التالية:

$$Y_t = \alpha + \beta L_t + \delta I_t + \gamma X_t + \varepsilon_t$$

حيث إن:

Y_t : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد.

α : الحد الثابت.

L :القوى العاملة.

I : التكوين الرأسمالي الثابت.

X : الصادرات.

ε : الخطأ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حيث أوضحت النتائج العملية عن وجود علاقة موجبة في الأجل الطويل بين النمو في الصادرات و النمو الاقتصادي. كما أنه قام باختبار جرانجر (Granger test) لفحص العلاقة السببية بين المتغيرات، ووجد أن التوسع في القاعدة التصديرية يسبب التوسع في الإنتاج مما يدعم النتائج السابقة. ومن السابق أيضاً نلحظ أنه يتناول جانب العرض الكلي من الاقتصاد مغفلا دور جانب الطلب.

دراسة الريموني وشوتر[٢١] ٢٠٠٠:

اهتم البحث بتحليل واختبار دور الصادرات الوطنية في النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة ١٩٧٠_١٩٩٧ ، ولقد استخدما طريقة جوهانسن للتحليل الديناميكي الطويل الأجل .

فقد تم اختبار نموذجين مختلفين الأول باعتماد دالة إنتاج مماثلة لدالة كوب _ دوجلاس بعد إضافة متغير الصادرات الحقيقية . والنموذج الثاني فقد تناول الصيغة اللوغارتيميه لأثر الصادرات الحقيقية على النمو الاقتصادي. وقد دلت نتائج الدراسة على أن الصادرات الأردنية تلعب دورا مهما في تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

دراسة محمد بني أحمد[٢٢] ٢٠٠٠:

لقد هدفت هذه الدراسة إلى قياس أهم العوامل التي تؤثر على تجارة الأردن الخارجية خلال استخدام نموذج الجاذبية، باستخدام بيانات عن أربعين دولة لها علاقات تجارية مع الأردن، وقد استخدم النموذج خلال الفترة (٨٥-١٩٩٥) لدراسة أهم العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية للأردن بشقيها الصادرات والمستوردات.

ومن خلال التقدير القياسي لمعدلات الجاذبية للتجارة الخارجية الأردنية، وجدت الدراسة أن العلاقة بين صادرات الأردن وحجم الناتج المحلي للدول التي يصدر لها علاقة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سلبية، وفسر ذلك بسبب ضيق القاعدة التصديرية في الأردن وصغر حجمها بالنسبة لدول العالم. كما أنها لم تجد أي أثر لسعر الصرف على الصادرات والمستوردات وذلك لأن السلطات النقدية في الأردن تتبع سعر صرف ثابت للدينار الأردني، ووجدت الدراسة أن العلاقة بين صادرات الأردن وكون الدولة التي يصدر إليها دولة عربية كانت علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية، بينما لم تكن هناك علاقة بالنسبة للمستوردات.

دراسة أسامة القلعاوي[٢٣] ١٩٩٩:

هدفت الدراسة إلى تحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة حدوث صدمات في اقتصادات الدول ذات العلاقات التجارية المميزة مع الأردن، بالإضافة إلى قياس حجم التغير في هذه المتغيرات عن طريق استخدام بيانات سلاسل زمنية للمتغيرات، وتحديد المضاعفات والمرونات لهذه المتغيرات مستخدمين نموذجا قياسيا طور اعتمادا على دراسة قام بها عبد الرحمن وبري.

دراسة عهود خصاونة[٢٤] ١٩٩٩:

هدفت الدراسة إلى توضيح فكرة أن وجود مستوى معين من التنمية والتغير الهيكلي هو شرط أساس للحصول على معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والصادرات. وقد تم التعبير عنهما في هذه الدراسة بمتغيرين هما: مدى مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ومدى مساهمة القوى العاملة في قطاع الصناعة التحويلية في إجمالي القوى العاملة في الاقتصاد. وقد هدفت أيضا لبيان أن الصادرات ليس بالضرورة تسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي وقد يكون لها أثرٌ محايدٌ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولتحقيق هذه الأهداف فقد استخدمت نموذجا قياسيا يتكون من أربعة معادلات سبق وأن طبقت على مجموعة من الدول النامية من ضمنها الأردن وذلك باستخدام البيانات المقطعية.

وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن معامل متغير الصادرات يحمل إشارة سالبة ولم تثبت أهميته إحصائيا. مما يدل على أن له أثرا محايدا على النمو الاقتصادي وأن لنمو قطاع الصناعة التحويلية أثراً هاماً وملحوظاً على نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات.

دراسة (الريموني والنادر)[٢٥] ١٩٩٦

قاما باختبار أهميه الصادرات الوطنية في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٣ من جانب العرض. حيث استخدما لذلك الهدف دالة كوب دوجلاس الإنتاجية (Cobb-Douglas Production Function) .

وبتطبيق طريقه المربعات الصغرى الاعتيادية وطريقة الارتباط الذاتي من الدرجة الثانية (Second Order Auto Correlation) ، دلت النتائج على أن النمو الاقتصادي في الأردن يتأثر إيجابيا وبشكل كبير بزيادة رأس المال والتوسع في قطاع الصادرات. كما دلت أيضا على أن العمل كمدخل من مدخلات الإنتاج يلعب دورا سلبيا في نمو الناتج المحلي. وبهذا فقد جاءت النتائج منسجمة مع معظم الدراسات السابقة في هذا الموضوع ولاسيما في متغيري رأس المال والصادرات بينما اختلف قليلا في متغير العمل .

دراسة بدر مصطفى الشريف[٢٦] ١٩٩٥:

هدفت الدراسة إلى اختبار فرضيات أثر إحلال المستوردات على النمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣) من خلال اختبار إحلال المستوردات كمتغير في دالة الإنتاج لأثره على الإنتاج من خلال الحماية الجمركية التي تعمل على تخصيص الموارد، وكانت

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النتائج الإحصائية بالنسبة لعوامل الإنتاج (العمالة ورأس المال) كما هو متوقعٌ لها علاقة إيجابية مع النمو في الإنتاج المحلي وأن زيادة كمية أي متغير من عناصر الإنتاج يؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي في الأردن حيث بلغت مرونة الإنتاج لكل من العمال ورأس المال (٠,٤٤ ، ٠,٩٢) على التوالي.

كما وقد استنتج أن مرونة الإنتاج لمعدل إحلال المستوردات فكانت النتائج غير متوقعة إذ بلغ (٠,٠٠٢) ما معناه أن العلاقة سالبة مع النمو في الإنتاج المحلي ويعني أن زيادة إحلال المستوردات بدينار واحد سيخفض الإنتاج بمقدار (٠,٠٠٢)دينار وبذلك نستدل على عدم فعالية استراتيجية إحلال المستوردات في نمو الإنتاج المحلي الإجمالي.

دراسة (منذر الشرع)[٢٧] ١٩٩٠

لقد استعرض في دراسته النمو الاقتصادي في الأردن تاريخيا خلال فترة الدراسة ١٩٦٧-١٩٨٥ ، ومن ثم تناول التجارة الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية ،ليعرج منها إلى ميزان المدفوعات وباقي مكوناته إضافة إلى الميزان التجاري .

حيث أظهر التحليل خلال ١٩٦٧-١٩٨٥ أن ميزان المدفوعات كان يتمتع بفائض في معظم سنوات فترة الدراسة، على الرغم من وجود عجز مزمن ومتزايد في الميزان التجاري ، ولكن ذلك العجز كان يغذى عن طريق الفائض في ميزان الخدمات ولكنها لا تغطي كل العجز التجاري. ويُغطى الباقي من خلال المساعدات والقروض الخارجية والاستثمار الأجنبي الخاص والحكومي. فعلى سبيل المثال إن عائدات الصادرات عام ١٩٨٥ كانت تموّل ٢٩% من قيمة المستوردات، والباقي ٧١% كان يموّل من خلال ميزان الخدمات وحساب رأس المال من تدفقات رأسمالية حيث بلغ العجز في الحساب التجاري ٧٦١,٦٢ مليون دينار الذي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بشكل٧ ,٥٥% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٨٥ .وقد تفاوتت نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي بين أعلى نسبة له ٧٧% عام ١٩٨١ وأدنى نسبه له ٣١% عام ١٩٦٨.

دراسة شامية والروابده[٢٨] ١٩٨٩:

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التجارة الخارجية الأردنية على مستويات النمو الاقتصادي خلال الفترة ما بين (١٩٦٧-١٩٨٧) وذلك عن طريق تقييم السياسة التجارية فيما يخص الاستيراد والتصدير.

فقد قاما بقياس معدلات إحلال المستوردات خلال فترات مختلفة واتضح أن سياسة الإحلال لم تكن بالدرجة المتوقعة ولم تكسب الاقتصاد الأردني الأساس الإنتاجي المطلوب . أما فيما يخص الصادرات ودورها على النمو الاقتصادي الأردني فقد قاما بدراسة العلاقة عن طريق نموذج قياسي معدّل من النماذج القياسية المستخدمة في دراسات سابقة[٢٩] حيث أدخل مدخلات الإنتاج الدور الرئيسي في النمو الاقتصادي:

$$GDP^* = L^* + K^* + X^*$$

حيث إن:

*GDP : معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

*L، *K ، *X : هي معدلات النمو في كل من الصادرات ورأس المال والعمل .

وقد بينت الدراسة أن النمو في الصادرات الوطنية الإجمالية يؤثر سلبا في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي حيث إن زيادة النمو في الصادرات بمقدار ١% سيؤثر سلبا بمقدار ٠٦١, على النمو في الناتج المحلي الإجمالي . ونجد أن هذه الدراسة لم تولي أي اهتمام للتدفقات الرأسمالية ومستوى الأسعار النسبي .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من خلال الاستعراض السابق لبعض الدراسات المحلية التي تتناول دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي نجد أنها:

١-تتناول دور الصادرات أو المستوردات أو كليهما على النمو الاقتصادي من جانب العرض، وكان ذلك من خلال إدخالهما في دالة كوب دوجلاس (Cobb-Doglas) الإنتاجية.

٢-لقد أغفلت دور ميزان مدفوعات في جانب الطلب ودوره في النمو الاقتصادي.

فإننا وفي هذه الدراسة سنستخدم نماذج لم تطبق من قبل على الاقتصاد الأردني، حيث نتناول فيه دور التدفقات الرأسمالية وأثر التغير في مستوى الأسعار النسبية على النمو الاقتصادي بالإضافة إلى دور الصادرات، وذلك باستخدام نموذج مطور قدمه ثيرلوول (Thirllawl) عام ١٩٧٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الهوامش

1) A.P. Thirlwall, 1995.

2) McCombie, J. S. L; Thrilwall, A. P. 1997.

3) Thrilwall, A. P., 1979.

4) A.P. Thirlwall, 1995.

5) Thrilwall, A. P., 1979.

6) Thrilwall, A. P., 1982.

7) Thrilwall, A. P., 1979.

8) Moreno-Bird, Juan Carlos,1999.

9) McCombie ; Thirlwall A.P ,1997.

10) Bairam ,Erkin I , 1997.

11) Alonso, Jose A. & Garcimartin, Carlo, 1998/1999.

12) Depending on the fundamental question about the endogenous variable affects the economic growth. according to neoclassical theory, adjustment occurs though changes in relative prices, while in keynesian theory this role is mainly played by income.

$Y = \alpha_1 (x - m + p - p^*)$ .....Keynesian Approach

$P - p^* = \alpha_2 (x - m + p - p^*)$ .....Neo- Classical Approach

If the Keynesian turns out to be correct then α_1 must be positive.

If the Neo-Classical turns out to be correct then α_2 must be positive.

13) Leon-Ledesma, Miguel A. 1999.

14) Pugno, Maurizio , 1998.

15) Hieke, Hurbert , 1997.

16) Atesoglue, H. Sonmez, 1997.

17) Atesoglue, H. Sonmez, 1993.

18) Atesoglue, H. Sonmez, 1993/1994.

19) Thirlwall, A.P. & Hussain, M.N., 1982.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

20) Al Sumadi, Taiseer, 2001.

٢١) شوترو الريموني ، ١٩٩٧.

٢٢) بني أحمد، ٢٠٠٠.

٢٣) القلعاوي، ١٩٩٩.

٢٤) خصاونة، ١٩٩٩.

٢٥) النادر و الريموني ، ١٩٩٧ .

٢٦) الشريف، ١٩٩٥.

27) Al-Sharea, Monther, 1990.

٢٨) شامية، والروابدة ١٩٨٩ .

٢٩) أنظر:

Ballassa 1978, Fedler 1982, Kavoussi 1983, Tylor 1981.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

النمو الاقتصادي و ميزان المدفوعات في الأردن

يتناول هذا الفصل بعض المفاهيم والأساسيات التي تتعلق بالنمو الاقتصادي من حيث تعريفه ومصادره، كما ويظهر هذا الفصل تحليلاً للنمو الاقتصادي في الأردن خلال السنوات السابقة. بعدها يتعرض للتجارة الخارجية الأردنية وميزان المدفوعات مع تحليل لمكوناته وبحث العوامل الإيجابية التي تحسن وضع ميزان المدفوعات والأخرى السلبية التي يكون لها الأثر السيئ، محاولة ربط النمو الاقتصادي بوضع ميزان المدفوعات.

(٣-١) النمو الاقتصادي:

(٣-١-١) تعريف النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة النسبية في الناتج القومي، مقاساً بالأسعار الثابتة[١]. ويعرف أيضاً بأنه الزيادة الحقيقية في حصة الفرد من الناتج القومي خلال فترة زمنية. كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه قدرة الأمة على عرض مختلف السلع للسكان بشكل متزايد. هذه القدرة مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات الأيدولوجية والمؤسسية التي يتطلبها ذلك النمو[٢]. ومن التعريف الأخير يلاحظ أن النمو الاقتصادي يتطلب:

١- زيادة مستمرة في الناتج القومي.

٢- التقدم التكنولوجي، وهي شرط ضروري لكنه غير كاف.

٣- وجود تغييرات أيدولوجية ومؤسسية تساند ذلك النمو.

أما أنواع النمو الاقتصادي، فهي ثلاثة[٣]: النمو التلقائي (Spontaneous Growth)، والنمو العابر (Transit Growth)، والنمو المخطط (Planned Growth).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويقصد بالنمو التلقائي، ذلك النمو الذي يأخذ بأسلوب الحرية الاقتصادية، والاعتماد على قوى السوق الذاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية. وهي النظريات التي تنحو أسلوباً بعيداً عن التدخل الحكومي المباشر، حيث تقوم قوى الطلب والعرض بتحقيق ما يتطلبه الاقتصاد من تغييرات بنيانية تساعد على نموه وتنميته. وقد اتبعت هذا الأسلوب الدول الرأسمالية المتقدمة منذ الثورة الصناعية.

أما النمو العابر، فلا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وإنما يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة -عادة ما تكون خارجية- لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته. وتقع أكثرية الدول النامية تحت هذا النمط من النمو, ومثال على ذلك حالة الاردن بعد احداث الخليج الثانية اذ بلغ معدل النمو عام ١٩٩٢ ما مقداره ٢٢%.

أما النمو المخطط، فيكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع.

وعلى الرغم من التداخل بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية إلا أن الاختلاف بينهما كبيرٌ. فمفهوم التنمية الاقتصادية مفهوم أوسع وأشمل من مفهوم النمو الاقتصادي. فالنمو الاقتصادي -كما عرف سابقاً- يعني الزيادة النسبية في الناتج القومي مقاساً بالأسعار الثابتة. أما التنمية الاقتصادية فلا يوجد تعريف واحد محدد لها، لأن كل مفكر يحاول صياغة مفهوم التنمية من واقع الحياة الاقتصادية التي يعيشها بلده. وحسب المقاييس الاقتصادية التقليدية تعرف التنمية الاقتصادية على أنها قدرة الاقتصاد القومي، الذي بقيت ظروفه الاقتصادية بحالة ساكنة لفترة طويلة من الزمن، ثم شهد الناتج القومي الإجمالي زيادة بمعدل ربما من ٥% إلى ٧% أو أكثر[٦]. أما حسب المقاييس الاقتصادية الحديثة فالتنمية الاقتصادية تعني القضاء على أو تخفيف حدة كل من الفقر وعدم المساواة والبطالة. ويلاحظ من التعريفين السابقين للتنمية أن مفهوم التنمية يتغير حسب الوضع الاقتصادي والمشاكل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإقتصادية السائدة. وعلى الرغم من ذلك كله، تبقى هناك أمور أساسية مشتركة بين جميع مفاهيم التنمية الاقتصادية وهي الأمور التي تتطرق إليها التنمية الاقتصادية وتشمل:

١. النمو الاقتصادي، حيث يعتبر النمو الاقتصادي جزءاً من التنمية الاقتصادية الشاملة.

٢. تخفيض أعداد العاطلين عن العمل.

٣. تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع.

٤. التحسين المستمر في توزيع الدخل بين مناطق البلد الواحد.

٥. تلبية (الحاجات الأساسية المادية) للإنسان من مأكل وملبس ومسكن.

ويعزى النمو إلى عدة عوامل أهمها:

١. زيادة الموارد الإنتاجية وتحسين نوعيتها، كزيادة قوة العمل وتطويرها من خلال التدريب والتأهيل، وزيادة رأس المال المستثمرة في الاقتصاد والمستخدمة في التكنولوجيا المتقدمة[٨].

٢. التدفقات الرأسمالية من الخارج سواء كانت على شكل استثمارات أجنبية أم تدفقات من دون مقابل، التي تعزز من دور الاستثمارات المحلية في زيادة التراكم الرأسمالي وبالتالي زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي[٩] .

٣. المدخرات القومية التي توفر رؤوس الأموال اللازمة لتشجيع الاستثمارات و توجيهها نحو النمو الاقتصادي[١٠] .

٤. هناك عوامل أخرى مساعدة للنمو الاقتصادي كوجود البنية التحتية الملائمة والطاقة والمناخ الاستثماري المناسب و الاستقرار السياسي [١١] .

٥. كما أن هناك دوراً هاماً للطلب الخارجي على المنتجات المحلية الأمر الذي يؤدي إلى تحفيز القاعدة الإنتاجية المحلية وبالتالي النمو الاقتصادي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٦. كما لا ينسى دور السياسة والإدارة الاقتصادية، فإنه بدون الإدارة الكفـؤة لا يكـون أي نتيجة لمحاولات النمو الاقتصادي.

٧. الاستقرار السياسي والإداري، كتغيير الوزارات والإدارات العليا في المؤسسات.

وكما يلاحظ أن النمو يعتمد على عوامل ذات علاقة بالعرض و أخرى ذات علاقـة بالطلب، وكما أسلفت فان الاهتمام بهذه الدراسة يركز على جانب الطلـب و بـالذات علـى العوامل المتعلقة بميزان المدفوعات المؤثرة به.

(٣-١-٢) النمو الاقتصادي في الأردن (١٩٨٠-٢٠٠٠):

يعتبر الأردن بلداً صغيراً نسبياً ويمتاز بندرة الموارد الطبيعية ومعدلات عاليـة فـي النمو السكاني، وقد واجه العديد من التحديات منذ استقلاله عام ١٩٤٦، وبالرغم من ذلك فقـد نجح في تأسيس البنى التحتية الأساسية وبعض الصناعات لدفع عجلة النمـو الاقتصـادي، إذ شهد الاقتصاد الأردني خلال فترة السبعينات نمواً ملحوظـاً شـمل جميـع أوجـه النشـاط الاقتصادي، وتميز النصف الثاني من السبعينات بالذات بتأثر الاقتصاد الأردني بالارتفاع فـي أسعار البترول نتيجة لأزمة النفط العالمية في بداية السبعينات، وقد انعكس ذلك بزيادة حجـم المساعدات والقروض العربية للأردن، بحيث ارتفعت هذه المساعدات من ٦٦,٢ مليون دينـار عام ١٩٧٦ إلى ٢٠٩,٣ مليون دينار عام ١٩٨٠[١٢]، ونتيجة لهذه الظروف المواتية فقد نمـا الناتج المحلي الإجمالي نمواً ملحوظاً بارتفاعه من ٥١٢,١ مليون دينـار عـام ١٩٧٦ إلـى ١١٥١,٢ مليون دينار عام ١٩٨٠ وقد بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٩٠ للفترة (١٩٧٦ – ١٩٨٠) ١٢,٩%[١٣].

إن الانتعاش الكبير خلال فترة السبعينات المتمثل بمعدلات النمو المرتفعة، إضافة إلى حالة الرواج التي سادت دول الخليج في الفترة نفسها، قد دفع صانعي السياسة الاقتصادية فـي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأردن إلى إعداد خطة اقتصادية للأعوام (١٩٨١ – ١٩٨٥) متأثرة بشكل كبير بهذه الأجواء، حيث حددت هذه الخطة متوسط معدل النمو المحلي الإجمالي الحقيقي لهذه الفترة بلغ ١١%[١٤] في الوقت نفسه، ومع بداية الثمانينيات بدأت معالم الركود الاقتصادي تظهر بشكل واضح مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية، وانعكاس ذلك على الاقتصاد الأردني متمثلاً بانخفاض حجم المساعدات الخارجية إلى مستوى متدن جداً خاصة في عام ١٩٨٤ حيث بلغت ١٠٦,١ مليون دينار وانخفاض حجم الاستثمار، بحيث بلغت قيمة الاستثمارات المتحققة خلال الفترة (١٩٨١ – ١٩٨٥) ٢٣٤١,١ مليون دينار (بأسعار ١٩٨٠) أي ٩٢،٩% مما هو مخطط له في هذه الفترة[١٥]، كذلك تأثر قطاع التجارة الخارجية بهذا الركود وقد أشارت الأرقام الحقيقية إلى متوسط معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٩٠ بلغ خلال الفترة (١٩٨١ – ١٩٨٥) ٤,٦٨%[١٦].

أما النصف الثاني من الثمانينيات فقد اتسم ببقاء المنطقة بشكل عام، والأردن بشكل خاص، تحت تأثير الكساد التي بدأت معالمها بالظهور في مطلع الثمانينيات، وقد انعكس هذا الوضع على الاقتصاد الأردني من خلال الاختلالات الهيكلية التي أصابته وتفاقمت حدتها لتصبح أكثر رسوخاً في بنية الاقتصاد الأردني، ومن هذه الاختلالات التراجع الكبير في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق ، فبالرغم من التحسن الذي ظهر على أداء الاقتصاد الأردني في عام ١٩٨٦ ببلوغ معدل النمو حوالي ٧,١% إلا أن معدلات النمو عام ١٩٨٥ بلغ ٢% وفي السنوات التي لحقت عام ١٩٨٦ بدأت بالتدهور حيث وصلت إلى ٢,٠٨% عام ١٩٨٧ و ٢,٥% عام ١٩٨٨ و ٤,٧% عام ١٩٨٩[١٧] وعليه فقد بلغ معدل النمو المركب[١٨] للناتج المحلي الإجمالي خلال عقد الثمانينيات ٨,٣٦%، وقد عملت السياسة المالية على زيادة الإنفاق العام تحفيزاً للنشاط الاقتصادي، وكانت نتائج تطبيق هذه السياسات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سلبية على الاقتصاد الأردني حيث زادت من حجم المديونية الداخلية والخارجيـــة، وارتفـــع المستوى العام للأسعار مما أدى إلى توليد ضغوط تضخمية لم يستطيع الاقتصـــاد الأردنـــي بحجمه وإمكاناته المتواضعة التعايش معها، وكانت هذه المؤشرات بدايـــة لظـــهور الأزمـــة الاقتصادية الحادة التي عصفت بالاقتصاد الأردني مع نهايات الثمانينيات[١٩].

وفيما يتعلق بميزان المدفوعات فقد تزايد عجز الحساب الجاري ليصل إلـــى ١١٨,٣ مليون دينار عام ١٩٨٧ مشكلاً ما نسبته ٥,٣% من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى صعيـــد التجارة الخارجية فقد انخفضت معدلات نمو عجز الميزان التجاري خلال النصف الثاني مـــن الثمانينيات نتيجة لزيادة الصادرات وانخفاض معدلات نمو المستوردات، ومع ذلك بقي العجـز كبيراً بحيث وصل عام ١٩٨٥ إلى ٨١٩ مليون دينار وفي عام ١٩٨٩ بلغ هذا العجـــز ٦٩٥ مليون دينار[٢٠]، تبعاً لهذه العجوزات المزمنة في كل من الموازنة العامة وميزان المدفوعـــات فقد تفاقمت أزمة المديونية الخارجية[٢١] بارتفاع رصيد الدين العام الخارجي من ٢٩٨٥ مليون دولار عام ١٩٨٥ إلى ٦٥٠٥,٥ مليون دولار عام ١٩٨٨، وبلغت ٦٦١١,٥ مليـــون دولار عام ١٩٨٩، وبلغت نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٦٣% عام ١٩٨٩ وفي عام ١٩٩٠ ارتفعت لتصل إلى ١٩٠%، ولعل أهم الأسباب التي أدت إلى نشوء المديونية بشكل عام في الأردن هو الإفراط في الاقتراض الخارجي لتمويل الاستثمار والعجز المزمـــن في ميزان المدفوعات وكذلك العجز المزمن في الموازنة العامة، والزيادة الكبيرة في الإنفـــاق الجاري، حيث ارتفعت قيمة هذا الإنفاق من ٥٤٢,٥ مليون دينار عـــام ١٩٨٥ إلـــى ٧٤٩,٧ مليون دينار عام ١٩٨٩، وقد أدى ذلك إلى تلاشي احتياطات البنك المركزي وانعدام فـــرص الاقتراض الخارجي[٢٢] نتيجة لمجمل هذه الظروف فقد دخل الاقتصاد الأردني عقد التسعينات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

محملاً بأعباء أزمة اقتصادية لم يشهد لها مثيل منذ بدايات تأسيسه ومع نهاية الثمانينيات كان الدينار الأردني قد فقد ٥٠% من قيمته[٢٣].

وحتى يستطيع الاقتصاد الأردني معالجة هذه الاختلالات، وضمان استمرارية تدفق القروض الأجنبية لمواجهة التزاماته تجاه المديونية المترتبة عليه فقد كان لزاماً عليه اللجوء إلى البنك الدولي- أهم مؤسستين مانحتين للقروض قصيرة وطويلة الأجل- للتعاون معهما في معالجة هذه الاختلالات[٢٤] وقد استهدفت هذه البرامج جملة من الأهداف من أهمها[٢٥]:-

١- تحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة البرنامج لا تقل عن ٦%.

٢- تخفيض معدلات التضخم بحيث يصل معدل التضخم في نهاية عام ١٩٩٨ إلى ٤,٥%.

٣- تقليص عجز الموازنة العامة.

٤- زيادة احتياطات المملكة من العملة الصعبة.

٥- تخفيض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات بشكل تدريجي وتقليل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي.

٦- زيادة معدلات الاستثمار (التكوين الرأسمالي) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد اعتمدت هاتان المؤسستان إجراءات محددة ومتعددة لتحقيق هذه الأهداف وهي في مجملها تتعلق بالعرض والطلب فمن ناحية العرض ركزت سياسات البرنامج على تفعيل هذا الجانب اعتماداً على تحسين الكفاءة الإنتاجية من خلال إزالة التشوهات الخاصة بتحديد الأسعار وعدم وجود المنافسة الكافية، بالإضافة إلى اعتماد سياسة ملائمة لسعر الصرف، وتوفير الحوافز الضرورية للإدخار والاستثمار وتحفيز الاستثمار الأجنبي[٢٦].

أما من ناحية الطلب فتركز السياسات على تغيير الطلب الكلي والحد من فائض هذا الطلب وذلك باستعادة التوازن على المستويين الداخلي والخارجي – الداخلي يظهر في عجز

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الموازنة والخارجي يظهر في عجز الميزان التجاري- وقد تمثلت سياسات تغيير الطلب الكلي بانخفاض العجز المالي من خلال ضبط الإنفاق الحكومي، وذلك بخفضه وفقاً لمستوى معين ورفع مستوى الإيرادات العامة بوتيرة أكبر[٢٧]، وتركز هذه السياسة على زيادة الإيرادات الضريبية التي يقع عبؤها على الطبقة الوسطى[٢٨].

من خلال ما تم ذكره حول أهداف برامج التصحيح والإجراءات المتبعة لتحقيق هذه الأهداف يمكن ملاحظة أنه من الصعب رفض هذه الوسائل بإطارها العام، لأن أي اقتصاد بغض النظر عن تطبيقه لسياسات صندوق النقد والبنك الدوليين أو عدم ذلك، يسعى لتحقيق معدلات نمو مرتفعة مع سيطرة على معدلات التضخم، كما يسعى إلى خفض عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري مع زيادة احتياطياته من العملات الصعبة، لكن يبقى التساؤل حول مدى فعالية الإجراءات والوسائل المتبعة لتحقيق الأهداف المرجوة ومدى ملاءمتها لظروف الاقتصاد الأردني وظروف الطبقات الاجتماعية الفقيرة، ويعترف صانعو هذه السياسات بأن أصحاب الدخول المتوسطة والمتدنية هم الأكثر تضرراً جراء هذه السياسات في المدى القصير هذا في حالة نجاح هذه السياسات كما هو مخطط لها، ولكن في حالة حدوث أي اختلال في آلية عمل هذه السياسات فإن وضع هذه الطبقات يزداد سوءاً، إضافة إلى عدم تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة أصلاً.

وبالنسبة للأداء الفعلي للاقتصاد الأردني خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٠ فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً عام ١٩٩٠ بلغ ١٢,٥% وارتفع ليصل عام ١٩٩٢ إلى ٢٢,٣%، وبالرغم من تجاوز الاقتصاد الأردني لأزمة الخليج إلا أن معدلات النمو عادت للانخفاض مرة أخرى فبلغت ٩,١١% عام ١٩٩٣ و ٤,٢% عام ١٩٩٧و ١,٣% عام ١٩٩٩ و ٣,٣ عام ٢٠٠٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفيما يتعلق بالمديونية الخارجية فقد بدأت بالانخفاض من ٥٠٦٤,٣ مليون دينار عام ١٩٩٠ إلى ٤٢٢٩,٦ مليون دينار عام ١٩٩٣ ولكن عادت هذه المديونية إلى الارتفاع في السنوات الأخيرة من عقد التسعينات.

يلاحظ أن الوسائل المتبعة من قبل برامج التصحيح قد حققت بعض النتائج الإيجابية في بداية التسعينات ساعدها في ذلك السياسات التي تم اتباعها محلياً ، إضافة إلى ظروف إقليمية ودولية مختلفة، ولكن بعد عام ١٩٩٣ لوحظ أن الكثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية حققت نتائج سلبية غير متوقعة كما هو الحال في قطاع التجارة الخارجية والموازنة العامة والمديونية الخارجية.

(٣-٢) هيكل التجارة الخارجية وتطور ميزان المدفوعات في الأردن للفترة(١٩٨٠-٢٠٠٠):

(٣-٢-١) التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية مقياساً لقدرة الاقتصاد الوطني، فهي انعكاس للطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ممثلة بالصادرات، ومؤشر لعجز القاعدة الإنتاجية الوطنية عن الوفاء بحاجات السكان ومتطلبات التنمية ممثلة بالمستوردات.

وحيث شهدت التجارة الخارجية (الصادرات + المستوردات) الأردنية ارتفاعاً متتالياً عبر السنين كما يظهر في الشكل (٣-١)، حيث إنها كانت تنمو بمعدل نمو مركب خلال الفترة ما بين (١٩٨٠-٢٠٠٠) بلغ ٨,٨٩%، وأنه إذا أنعمنا النظر نجد من الملحوظ أن السنوات العشر الأخيرة شهدت زيادة أكبر من السنوات الأولى وأن معدل النمو المركب للتجارة الخارجية الأردنية خلال الفترة الممتدة بين ١٩٨٠-١٩٨٩ كان ٨,٦٥% ومعدل النمو المركب

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

للفترة الممتدة بين ١٩٨٩-٢٠٠٠ كان ٩,٠٩%، مما يؤكد توجـــه السياســات الاقتصاديــة الأردنية إلى تنشيط قطاع التجارة الخارجية.

الشكل (٣-١)

إتجاه التجارة الخارجية ومكوناتها (صادرات ومستوردات) للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)

وعند تمحيص النظر في حجم التجارة الخارجية في الأردن كما يظهر في جدول (٣-١)، فإننا نجد ان هناك أعواماً كان فيها قفزات ملحوظة في حجم التجارة الخارجية كما فـــي الأعوام ١٩٨٠، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩٢، ٢٠٠٠ حيث بلغ معدل النمو السنوي لهذه الأعـوام ٤٥,٥%، ٣٠,٩٤%، ٣٢,٥%، ٢٣,٣٢%، ١٦,٦% على التوالي. رافق هذه الأعوام أحداث سياسية واقتصادية واتفاقيات شراكه عديدة.

ويظهر الشكل رقم (٣-٢) أن التجارة الخارجية تشكل نسبة عالية من إجمالي حجـــم الاقتصاد (الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق) إذ تبلغ نسبة التجارة الخارجية إلـــى النـــاتج الإجمالي بأسعار السوق ما متوسطة ٧٢,٠٣ % منـــها ١٦,٢٦% للصـــادرات و ٥٥,٧٧% للمستوردات، الأمر الذي يعكس العجز المزمن والمتزايد في الميزان التجاري الأردني إذ يبلغ متوسط العجز فيه (١٢٢٣,١٦) مليون دينار.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ويعتبر الاقتصاد الأردني منفتحا على العالم الخارجي حسب تعريف هـنربكس[٢٩] إذا زادت نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي عن (٢٠%)، أو زادت نسـبة التجـارة الخارجية بمجملها (مستوردات وصادرات) إلى الناتج المحلي الإجمالي عن (٤٠%). ووفقـاً لهذين المعيارين يعد الاقتصاد الأردني منفتحاً طيلة فترة الدراسة، مما ينتج عنه تأثر إجمـالي النشاط الاقتصادي الأردني بمؤثرات خاصة بجانبي التجارة الخارجية والتي تجعل منه تابعـاً لنشاطات اقتصادات الدول الأخرى.

ويلاحظ وجود ارتفاع مستمر في حصة الفرد من التجارة الخارجية عبر الزمـن، إذ يبلغ متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية ما مقداره (٦٣٧,٧٢) دينار أردنـي خـلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠). حيث أن معدل النمو المركب لحصة الفرد من التجارة الخارجية بلـغ ٤.٣% في الفترة نفسها، وهذا المعدل يقترب من معدل النمو السكاني للفترة نفسها الذي يبلـغ ٤,١%. والأمر الملاحظ أيضاً أن هناك تغيراً كمياً في حصة الفرد في سنوات الدراسة التـي تلت عام ١٩٨٨، إذ بلغ معدل النمو المركب لحصة الفرد من التجارة الخارجية ٦,١٥%.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشكل (٣-٢)

نسبة التجارة الخارجية و مكوناتها (صادرات ومستوردات) الى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)

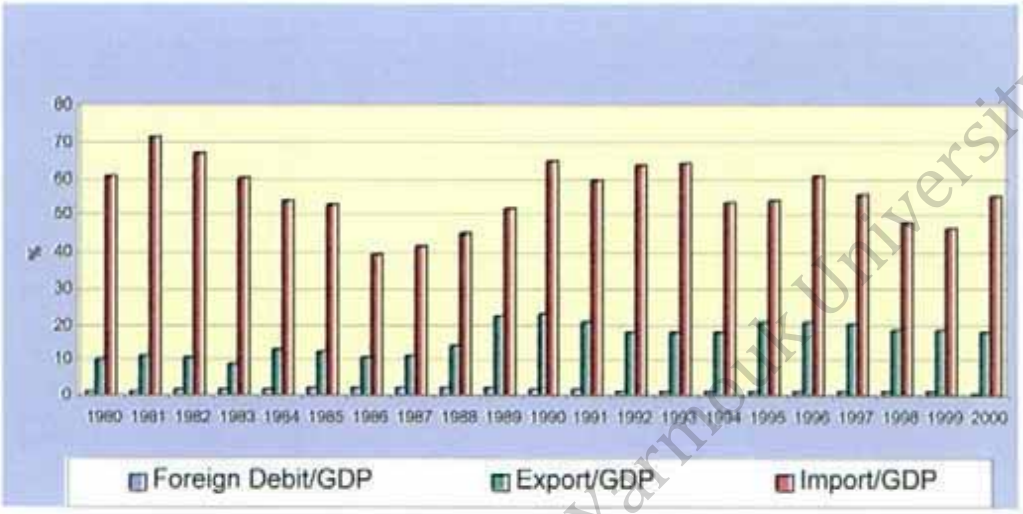

(٣-٢-١-١) الصادرات:

لقد شهدت الصادرات الوطنية ارتفاعاً مضطرداً خلال الأعوام الماضية إذ بلغ معدل النمو المركب للصادرات خلال الفترة الممتدة بين (١٩٨٠-٢٠٠٠) ما مقداره ١١,٦١% مقارنة بمعدل النمو للتجارة الخارجية الذي بلغ ٨,٨٩%، إذ ارتفعت الصادرات من ١٢٠,١١ مليون دينار أردني عام ١٩٨٠ إلى ١٠٨٠,٨ مليون دينار أردني عام ٢٠٠٠، بمعدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط ١٤,٩% خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠). ويضهر الجدول (٣-١) التركيب السلعي للصادرات الاردنية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٣-١)

هيكل الصادرات الأردنية حسب التوزيع القطاعي للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)

(القيمة بآلاف الدنانير)

الصادرات (١)	السلع الاستهلاكية				المواد الخام والسلع الوسيطة				سلع رأسمالية (٦)	نسبة (٦) إلى (١) %	سلع أخرى (٧)	نسبة (٧) إلى (١) %
	سلع الاستهلاك الجاري (٢)	نسبة (٢) إلى (١) %	سلع الاستهلاك المعمرة (٣)	نسبة (٣) إلى (١) %	مواد بناء (٤)	نسبة (٤) إلى (١) %	أخرى (٥)	نسبة (٥) إلى (١)				
120107	46845	39.00	7388	6.15	12972	10.80	51244	42.67	1658	1.38	0	0.00
169026	62931	37.23	13786	8.16	10021	5.93	76698	45.38	5508	3.26	82	0.05
185581	71662	38.61	16490	8.89	13326	7.18	78972	42.55	5100	2.75	31	0.02
160085	79158	49.45	15086	9.42	2937	1.83	59500	37.17	3404	2.13	0	0.00
261055	84751	32.46	24007	9.20	7050	2.70	141633	54.25	3614	1.38	0	0.00
265346	80818	31.65	18194	7.13	11012	4.31	142248	55.71	3074	1.20	0	0.00
226615	70032	31.04	8043	3.56	8583	3.80	137001	60.72	1956	0.87	0	0.00
248773	76352	30.69	7760	3.12	15351	6.17	145466	58.47	3864	1.55	0	0.00
324788	65821	20.27	14064	4.33	10469	3.22	228803	70.45	5631	1.73	10	0.00
534106	102666	19.22	29659	5.55	26492	4.96	361693	67.72	13586	2.54	10	0.00
612252	129715	21.19	14962	2.44	29668	4.85	426011	69.58	11870	1.94	26	0.00
598627	156820	26.20	12075	2.02	27760	4.64	393985	65.81	7986	1.33	21	0.00
633755	199731	31.52	14966	2.36	25650	4.05	371918	58.68	41463	6.54	27	0.00
691282	288691	41.76	12629	1.83	21798	3.15	329676	47.69	38424	5.56	64	0.01
793919	293310	36.94	14478	1.82	32395	4.08	402192	50.66	51544	6.49	0	0.00
1004534	387349	38.56	24746	2.46	40147	4.00	510760	50.84	41542	4.14	0	0.00
1039801	386721	37.19	20874	2.01	52650	5.06	555857	53.46	23477	2.26	222	0.02
1067164	484248	45.38	22780	2.13	45758	4.29	483595	45.32	30733	2.88	50	0.00
1046382	418086	39.96	39436	3.77	30431	2.91	527675	50.43	30752	2.94	2	0.00
1051353	379894	36.13	37728	3.59	32852	3.12	558999	53.17	41793	3.98	87	0.01
1080817	388429	35.94	36625	3.39	31965	2.96	548966	50.79	40998	3.79	80	0.01

- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، النشرات الشهرية، أعداد مختلفة.
- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، ١٩٩٦، ص٢٨-٣٢.
- معدلات النمو والنسب المئوية احتسبت من قبل الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٣-٢-١-٢) المستوردات:

يعتبر ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية السبب الرئيسي في اعتماد الاقتصاد الأردني على الاستيراد لتغطية الطلب المحلي على مختلف أنواع السلع (الاستهلاكية، الوسيطة والرأسمالية)، وإذا ألقينا النظر على المستوردات الأردنية نجد أن معدل النمو المركب للمستوردات الأردنية ٧,٨٧% للفترة ما بين (١٩٨٠-٢٠٠٠) مقارنة بمعدل النمو المركب للتجارة الخارجية الذي بلغ ٨,٨٩%، إذ ارتفعت قيمة المستوردات من ٧١٥,٩ مليون دينار أردني عام ١٩٨٠ إلى ٣٢٥٩,٤ مليون دينار أردني عام ٢٠٠٠، بمعدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط ٩,٦٣% خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)، ونتيجة الركود الذي هيمن على الاقتصاد المحلي مع بداية عقد الثمانينيات تراجع معدلات نمو المستوردات في الأعوام ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦ إلى معدلات سالبة بلغت (-٣,٤%)، (-٢,٨%)، (٠,٣%)، (-٢٠,٩%) على التوالي متأثرة بالركود الاقتصادي الذي ساد الثمانينيات. ولم تتأثر معدلات نمو المستوردات بتخفيض سعر الصرف عام ١٩٨٨ لأسباب تتعلق بمرونة الطلب على المستوردات حيث بلغت معدلات نموها (٢٠,٣%)، (٤٠,٣%) في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠، كما ومن الملحوظ أن المستوردات نمت بمعدلات سنوية سالبة في الأعوام ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، إذ بلغت (-٤٠,٥%)، (-٦.٦%)، (-٢,٩%) على التوالي. وعند النظر إلى نسبة المستوردات من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق فإن متوسط هذه النسبة بلغ ٥٥,٧٦%.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٣-٢)

المؤشرات الرئيسية للتجارة الخارجية للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)

(القيمة بآلاف الدنانير)

السنة	الصادرات	المستوردات	إجمالي التجارة الخارجية	الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي	المستوردات/ الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي التجارة الخارجية/ الناتج المحلي الإجمالي	حصة الفرد من الصادرات (دينار)	حصة الفرد من المستوردات (دينار)	حصة الفرد من التجارة الخارجية (دينار)
١٩٨٠	120107	715977	836084	70.83657	60.6605	10.17597	53.78	320.63	374.42
١٩٨١	169026	1047504	1216530	82.79657	71.2927	11.50385	72.88	451.70	524.59
١٩٨٢	185581	1142493	1328074	78.07148	67.1620	10.90947	77.03	474.26	551.29
١٩٨٣	160085	1103310	1263395	69.08706	60.3330	8.754033	63.80	439.74	503.54
١٩٨٤	261055	1071340	1332395	67.24513	54.0698	13.17528	100.44	412.21	512.65
١٩٨٥	255346	1074445	1329791	66.82472	53.1850	12.63964	94.57	397.94	492.51
١٩٨٦	225615	850199	1075814	49.72333	39.2955	10.42776	80.43	303.10	383.53
١٩٨٧	248773	915545	1164318	52.71747	41.4536	11.26383	85.37	314.18	399.56
١٩٨٨	324788	1022469	1347257	59.49731	45.1540	14.34323	107.29	337.78	445.07
١٩٨٩	534106	1230010	1764116	74.36938	51.8532	22.51617	169.88	391.22	561.10
١٩٩٠	612252	1725828	2338080	87.62433	64.6789	22.9454	176.54	497.64	674.18
١٩٩١	698627	1710463	2309090	80.87698	59.9090	20.96694	161.74	462.16	623.90
١٩٩٢	633755	2214002	2847757	81.52754	63.3839	18.14357	164.86	575.96	740.83
١٩٩٣	691282	2453625	3144907	82.51317	64.3759	18.13722	173.12	614.48	787.60
١٩٩٤	793919	2362583	3166502	71.7289	53.6877	18.04115	191.79	570.75	762.55
١٩٩٥	1004534	2590250	3594784	75.30551	54.2619	21.04353	234.10	603.64	837.74
١٩٩٦	1039801	3043656	4083357	81.95398	61.0849	20.86906	233.97	684.68	918.84
١٩٩٧	1067164	2908085	3975249	76.55604	56.0044	20.55163	231.99	632.19	864.18
١٩٩٨	1046382	2714374	3760756	66.60213	48.0709	18.53119	220.02	570.76	790.78
١٩٩٩	1051353	2635207	3686560	64.41094	46.0418	18.36906	221.05	554.08	775.13
٢٠٠٠	1080817	3259404	4340221	73.40258	55.1236	18.27897	216.16	651.88	868.04
المتوسط				72.03191	55.7658	16.26604	149.09	488.63	637.72

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، النشرات الشهرية، أعداد مختلفة.
- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، ١٩٩٦، ص٢٨-٣٢.
- معدلات النمو والنسب المئوية احتسبت من قبل الباحث.

(٣-٢-٢) الميزان التجاري[٣٠]:

يعتبر الميزان التجاري أحد أهم المؤشرات على أداء قطاع التجارة الخارجية في الأردن، الذي يعكس حركة الصادرات والمستوردات السلعية. واعتماداً على ما يتسم به الاقتصاد الأردني من سمات أهمها صغر حجمه وانفتاحه[٣١] ، وافتقاره للموارد الطبيعية وضعف قاعدته الإنتاجية، والتزايد الكبير في أعداد السكان، فان الصادرات والمستوردات تلعب دوراً محورياً في حركة النشاط الاقتصادي الأردني.

ويظهر الشكل (٣ -٣) أنه ومع بداية عقد الثمانينيات بدأت الأوضاع الاقتصادية في المنطقة بشكل عام والأردن بشكل خاص بالتغير عما كانت سائدة عليه من رواج وازدهار في نهاية السبعينات، فالانخفاض المستمر في أسعار البترول عالمياً ونشوب الحرب الأهلية اللبنانية والحرب العراقية الإيرانية، كل ذلك أدى إلى انخفاض حدة الرواج الاقتصادي في المنطقة، وقد انعكس ذلك على الأردن بتدني مستوى النشاط الاقتصادي حيث بلغ معدل النمو للناتج المحلي الحقيقي للأعوام (١٩٨١ - ١٩٨٦) ٥,١%[٣٢] ضمن هذه الظروف فقد تأثرت حركة الصادرات والمستوردات بشكل ملحوظ، حيث تميزت معدلات نمو الصادرات بالتذبذب المستمر فبعد بلوغها ٤٥,٥% عام ١٩٨٠ و ٤٠,٧% عام ١٩٨١ انخفض هذا المعدل إلى (-١٣,٧%) عام ١٩٨٣ وليرتفع مرة أخرى عام ١٩٨٤ إلى ٦٣,٧% وليعود الانخفاض عامي ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ليصل إلى (-٢.٢%) ، (-١١,٦%) على التوالي أما بالنسبة للمستوردات فبعد أن بلغ معدل نموها ٤٦,٣% عام ١٩٨١ انخفض هذا المعدل إلى (-٣,٤%) عام ١٩٨٣ (-٢,٩%) عام ١٩٨٤ ووصل الانخفاض إلى (-٢٠,٩%) عام ١٩٨٦ وقد انعكس ذلك إيجابياً على الميزان التجاري بحيث تراجع عجز الميزان التجاري بشكل ملحوظ وفعّال خلال فترة (١٩٨٤ – ١٩٨٦) إضافة إلى ذلك فقد انخفضت نسبة عجز الميزان

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٨,٨% عام ١٩٨٦ وهي نسبة منخفضة مقارنة مع الأعوام السابقة، ويبين الجدول (٣-٢) أهم المؤشرات للميزان التجاري الأردني خلال الفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٠).

ومع اقتراب عقد الثمانينيات إلى نهايته تفاقمت حدة الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد الأردني وتراجعت أهم المؤشرات الرئيسة للاقتصاد وفيما يخص الميزان التجاري فقد ارتفعت حصيلة الصادرات نتيجة لزيادة تصدير المواد الأولية الخام كالفوسفات والبوتاس والأسمدة، إضافة إلى انخفاض سعر صرف الدينار الأردني في نهاية عام ١٩٨٨ مما أدى إلى زيادة الميزة السعرية للسلع الأردنية ،ونتيجة لذلك ارتفعت قيمة الصادرات السلعية من ٢٥٦ مليون دينار عام ١٩٨٦ إلى ٣٢٤,٨ مليون دينار عام ١٩٨٨ و ٥٣٤ مليون دينار عام ١٩٨٩، وقد بلغ معدل نمو الصادرات لعام ١٩٨٩ أعلى معدل خلال فترة الدراسة حيث وصل إلى ٦٤,٤% أما المستوردات السلعية فقد واصلت أيضاً الارتفاع ولكن بمعدلات نمو أقل من الصادرات حيث وصل معدل النمو عام ١٩٨٩ إلى ٢٠,٣% وقد أدى ذلك إلى انخفاض معدل نمو العجز في الميزان التجاري ليصل إلى (-٢٥,٠%) في العام نفسه، بالإضافة إلى ذلك فقد انخفضت نسبة عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٩% عام ١٩٨٩ وهي نسبة متدنية مقارنة مع باقي سنوات الدراسة.

تأثر الاقتصادي الأردني مع دخوله حقبة التسعينات لعاملين رئيسين أولهما بدء تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي عام ١٩٨٩، وثانيهما اندلاع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ التي أعاقت العمل ببرنامج التصحيح في تلك الفترة، وقد تأثر الميزان التجاري بهذه الظروف حيث بدأت معدلات نمو الصادرات بالانخفاض من ٦٤,٤% عام ١٩٨٩ إلى (-٢,٢%) عام ١٩٩١ ثم اتجه للارتفاع مرة أخرى حيث وصل ٢٦,٥% عام ١٩٩٥ ليبدأ بالتراجع في

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النصف الأخير من عقد التسعينات فبلغ (-١,٩%) عـــام ١٩٩٨ و ٠,٤٧% عــام ١٩٩٩ و ٢,٨% عام ٢٠٠٠، أما المستوردات السلعية فقد ارتفعت بشكل كبير عام ١٩٩٠ لتصل إلـــى ١٧٢٥ مليون دينار بنسبة نمو عن العام السابق بلغت ٤٠,٣% ولعل انخفاض سعر صـــرف الدينار قد أدى إلى رفع قيمة فاتورة المستوردات التي تسعر عادة بالعملات الصعبة مما عمـل على زيادة عجز الميزان التجاري ليصل إلى نسبة عالية بلغـــت ٧٢,٣% عـام ١٩٩٠ أمـــا السنوات التي تلت عام ١٩٩٠ فقد شهدت انخفاضاً في معدلات نمو المستوردات لتصل إلـــى (-٠,٨٩%) عام ١٩٩١ و (-٣,٧%) عام ١٩٩٤ واستمر الانخفاض في النصف الثاني مـن عقد التسعينات فقد بلغ معدل النمو في المســـتوردات (-٤,٤٥%) ، (-٦,٦٦%) ،(-٢,٩%) في الأعوام ١٩٩٧ ، ١٩٩٨، ١٩٩٩ على التوالي وارتفعـــت فـــي عـــام ٢٠٠٠ إذ بلغـــت ٢٣,٦٨%.

أما عجز الميزان التجاري لا يزال مرتفعاً في عقد التسعينيات ويستشف من ذلك عـدم وجود تحول ملحوظ (تحسن) على حركة الميزان التجاري خلال فترة الدراسة بل أن التذبـذب بين الارتفاع والانخفاض هو السمة الغالبة على حركة عجز الميزان التجاري، وتجدر الإشارة إلى إخفاق منظومة السياسات النقدية والاستثمارية والتجارية والصناعية والمالية في تأســـيس قاعدة صناعات تصديرية راسخة وبجودة عالية وأسعار منافسة قادرة على النفـــاذ للأســـواق العالمية بدلاً من القاعدة الصناعية القائمة التي تنتج غالبيتها العظمى منتجـــات غـــير قابلـــة للتصدير وتنافس في إطار سوق محلي ضيق[٣٣].

وتأكيداً لوجهة النظر هذه فإن سؤالاً يفرض نفسه بقوة هو كيف يفسر العجز المزمـــن في الميزان التجاري منذ بداية تأسيس المملكة الأردنية حتى الآن؟

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشكل (٣-٣)

الميزان التجاري للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٣-٣)

المؤشرات الرئيسية للميزان التجاري للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)

(القيمة بآلاف الدنانير)

السنة	الصادرات (١)	المستوردات (٢)	عجز الميزان التجاري (١)-(٢)	معدل النمو في الصادرات %	معدل النمو في المستوردات %	معدل النمو في عجز الميزان التجاري %	نسبة عجز الميزان التجاري الى الناتج المحلي الإجمالي %
١٩٨٠	120107	715977	-595.87	45.48	21.45	35.52	-0.0504
١٩٨١	169026	1047504	-878.478	40.72	46.30	47.42	-0.059
١٩٨٢	185581	1142493	-956.912	9.794	9.068	8.92	-0.0562
١٩٨٣	160085	1103310	-943.225	-13.78	-3.42	-1.43	-0.0515
١٩٨٤	261055	1071340	-810.285	63.07	-2.89	-14.09	-0.0408
١٩٨٥	255346	1074445	-819.099	-2.186	0.289	1.08	-0.0405
١٩٨٦	225615	850199	-624.584	-11.64	-20.87	-23.74	-0.028
١٩٨٧	248773	915545	-666.772	10.26	7.68	6.75	-0.030
١٩٨٨	324788	1022469	-697.681	30.55	11.67	4.63	-0.030
١٩٨٩	534106	1230010	-695.904	64.44	20.29	-0.254	-0.029
١٩٩٠	612252	1725828	-1113.576	14.63	40.31	60.01	-0.041
١٩٩١	598627	1710463	-1111.836	-2.225	-0.890	-0.156	-0.038
١٩٩٢	633755	2214002	-1580.247	5.86	29.438	42.129	-0.045
١٩٩٣	691282	2453625	-1762.343	9.07	10.82	11.523	-0.046
١٩٩٤	793919	2362583	-1568.664	14.84	-3.71	-10.989	-0.035
١٩٩٥	1004534	2590250	-1585.716	26.52	9.63	1.087	-0.033
١٩٩٦	1039801	3043556	-2003.755	3.51	17.50	26.36	-0.040
١٩٩٧	1067164	2908085	-1840.921	2.63	-4.45	-8.12	-0.035
١٩٩٨	1046382	2714374	-1667.992	-1.94	-6.66	-9.39	-0.029
١٩٩٩	1051353	2635207	-1583.854	0.47	-2.918	-5.044	-0.027
٢٠٠٠	1080817	3259404	-2178.587	2.80	23.68	37.54	-0.036
المتوسط			-1223.157	14.90	9.63	9.989	-0.039

- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، النشرات الشهرية، أعداد مختلفة.
- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، ١٩٩٦، ص٢٨-٣٢.
- معدلات النمو والنسب المئوية احتسبت من قبل الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٣-٢-٣) ميزان الخدمات[٣٤]:

لقد اتسم ميزان الخدمات الأردني خلال السنوات السابقة بسمة الوفر الدائم الذي يسهم إسهاماً إيجابياً في سد العجز في الميزان التجاري، إذ بلغت نسبة الوفر في ميزان الخدمات إلى العجز في الحساب الجاري ما متوسطه ٤,٦% خلال فترة الدراسة، وعند مقارنة ميزان الخدمات بالحساب الجاري تجد أنه يغذي ما نسبته بالمتوسط ٤,٦% من الحساب الجاري الأمر الذي يبرز أهمية التوجه للاهتمام بميزان الخدمات لتغطية العجز في الحساب الجاري. كذلك فإن ميزان الخدمات يشكل نسبة ليست بالقليلة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار السوقية حيث بلغت بالمتوسط نسبه مقدارها ١٩,٥٣% خلال الفترة بين (١٩٨٠-٢٠٠٠). إن الوفر الدائم في ميزان الخدمات هي السمة العامة له إذ بلغ متوسط هذا الوفر ما مقداره ٦٦٤,٢٦ مليون دينار خلال فترة الدراسة. ومع بداية حقبة الثمانينيات التي اتسمت بمظاهر الركود والانحسار موجة الرواج الاقتصادي التي بدأت في السبعينيات استمر ميزان الخدمات بتحقيق الفائض بمعدلات نمو عالية نسبياً وقد بلغ معدل النمو في ميزان الخدمات خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠) ١٠,٣٨%. فقد سجل أعلى قيمة وصل لها في الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠) عام ١٩٨٣ التي بلغت ٤٥٥,١ مليون دينار، وفي النصف الثاني من عقد الثمانينيات حافظ ميزان الخدمات على تحقيق الفوائض، إلا أنه لم يصل إلى المستوى نفسه في عام ١٩٨٣، فقد انخفض عام ١٩٨٧ إلى ٢٧٩,٣ مليون دينار وبلغ ٣١٩,١ مليون دينار عام ١٩٨٩. وبلغ معدل النمو للفترة (١٩٨٥-١٩٨٩) (-٣,٦٩%). وشكل الانخفاض في تحويلات العاملين سبباً رئيساً لهذا التراجع.

يتبين من ذلك أن حالة الركود الاقتصادي التي سادت المنطقة والأردن بشكل خاص خلال فترة الثمانينيات قد انعكست بوضوح على حركة كل من ميزاني السلع والخدمات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما خلال فترة التسعينيات التي شهدت تطورات إقليمية ومحلية عدة، كما ذكرنا سابقاً، وقد أثرت هذه الأوضاع على ميزان السلع والخدمات وميزان الخدمات بشكل مباشر وفعال. ويلاحظ التغير الكمي في ميزان الخدمات بعد عام ١٩٩٠، إذ قفز ميزان الخدمات من ٣٢٦ مليون عام ١٩٩٠ إلى ٦١٤ مليون عام ١٩٩٢ أي بزيادة نسبتها ٦٨%، وقد يعزى ذلك للأحداث التي رافقت أزمة الخليج والهجرات من الكويت والسعودية وباقي دول الخليج إلى الأردن، بالإضافة إلى الانخفاض في سعر صرف الدينار، وقد بلغ ٨٥٥,٦ مليون دينار عام ١٩٩٤، و ٩٥٢ مليون دينار عام ١٩٩٥، وقد بلغ معدل النمو في الفترة (١٩٩٠-١٩٩٥) ما مقداره ٢٢,٢٥%. وفي النصف الثاني من عقد التسعينيات فقد تتالت القفزات في فائض ميزان الخدمات فقد بلغ ١٣٢١,٣ مليون دينار عام ١٩٩٦ و ١٣٤٤,٩ مليون دينار عام ١٩٩٧. وبالنظر في عام ٢٠٠٠ نجد أن ميزان الخدمات حقق وفراً بلغ ١٤٤٥,٥ مليون دينار بزيادة نسبتها ١٨,٨% عن مستواه في العام السابق الذي بلغ ١٢١٦,٨ مليون دينار. وتبعاً لذلك، ارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٤,٤٤%. أما نسبة تغطية هذا الوفر فقد تراجعت من ٧٧% عام ١٩٩٩ إلى ٦٦,٣٥% عام ٢٠٠٠ هذا نظراً للارتفاع الكبير في عجز الميزان التجاري كما تم الإشارة إليه أعلاه.

وبشكل عام، خلال مجمل الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)، فقد بلغ معدل نمو العجز في ميزان السلع والخدمات ٣,٩٢%، أما ميزان الخدمات فقد بلغ معدل نمو الفائض فيه ٩,٠٣%، وبالرغم من تجاوز معدل نمو الفائض في ميزان الخدمات لمعدل نمو العجز في ميزان السلع والخدمات، إلا أن معدل نمو عجز الميزان التجاري للفترة نفسها، والذي يبلغ ٦,٧% قد غطى كامل قيمة الفوائض ومن ثم امتصاصها بالكامل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٣-٤)

المؤشرات الرئيسية لميزان الخدمات للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)

(القيمة بآلاف الدنانير)

السنة	ميزان الخدمات	معدل النمو السنوي في ميزان الخدمات %	نسبة ميزان الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي %
١٩٨٠	256.2	21.71	10.11
١٩٨١	359.3	24.45	12.65
١٩٨٢	385	22.63	-7.44
١٩٨٣	455.1	24.89	9.95
١٩٨٤	395.6	19.97	-19.77
١٩٨٥	346.7	17.16	-14.04
١٩٨٦	337.8	15.61	-9.02
١٩٨٧	279.3	12.65	-19.00
١٩٨٨	300.7	13.28	5.00
١٩٨٩	319.1	13.45	1.30
١٩٩٠	326.4	12.23	-9.06
١٩٩١	368.9	12.92	5.62
١٩٩٢	614	17.58	36.04
١٩٩٣	878.7	23.05	31.15
١٩٩٤	855.6	19.44	-15.66
١٩٩٥	952	19.94	2.57
١٩٩٦	1321.3	26.52	32.97
١٩٩٧	1344.9	25.90	-2.33
١٩٩٨	1190.6	21.09	-18.59
١٩٩٩	1216.8	21.26	0.82
٢٠٠٠	1445.5	24.45	14.98
المتوسط	664.26	19.53	2.29

- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، النشرات الشهرية، أعداد مختلفة.
- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، ١٩٩٦، ص٢٨-٣٢.
- معدلات النمو والنسب المئوية احتسبت من قبل الباحث.

(٣-٢-٤) التحويلات الجارية[٣٥]:

لقد تمتع الاقتصاد الأردني خلال السنوات السابقة بتدفقات مالية ليست بالقليلة أسهمت بتغطية جزء كبير من العجز في الميزان التجاري متلُها في ذلك مثل ميزان الخدمات، وهذه التحويلات إما أن تكون تحويلات خاصة على شكل تعويضات الأمم المتحدة للأفراد من خلال

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٣-٤)/

هيكل ميزان الخدمات الاردني حسب أساس الاستحقاق للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)

السنة	حوالات العاملين		السفر		النقل		دخل الاستثمار		الحكومة	
	مقبوضات	مدفوعات	مقبوضات	مدفوعات	مقبوضات	مدفوعات	مقبوضات	مدفوعات	مقبوضات	مدفوعات
١٩٨٠	236.7	46.0	154.9	107.9	95.5	100.3	14.2	55.8	1.2	77.3
١٩٨١	340.9	52.0	180.8	121.6	97.2	104.2	15.3	65.9	1.9	82.5
١٩٨٢	381.9	92.4	183.5	131.3	109.2	98.3	20.3	46.3	2.01	78.3
١٩٨٣	402.9	72.8	183.1	132.4	117.6	115.0	22.5	56.7	2.09	69.4
١٩٨٤	275.2	97.5	173.2	146.5	120.3	116.5	27.6	63.7	3.0	77.6
١٩٨٥	402.92	92.95	204.17	166.42	155.98	121.62	39.59	74.59	3.09	81.07
١٩٨٦	414.53	86.45	186.33	155.20	91.0	96.6	34.89	84.39	2.69	69.31
١٩٨٧	317.74	62.40	196.36	150.70	117.0	86.5	19.66	94.36	4.03	70.97
١٩٨٨	335.69	57.20	230.76	178.28	145.8	134.14	15.15	130.56	4.56	52.70
١٩٨٩	358.3	52.0	314.6	223.1	157.2	138.0	23.1	244.2	10.4	59.2
١٩٩٠	331.8	46.8	339.8	191.9	244.8	246.3	44.7	311.9	11.3	99.4
١٩٩١	306.3	41.6	216.0	191.9	170.0	115.0	77.9	324.7	12.7	108.2
١٩٩٢	573.1	58.5	314.3	238.1	223.8	200.9	76.5	313.1	9.8	106.6
١٩٩٣	720.7	54.1	390.2	239.1	253.6	207.3	68.6	283.4	9.7	137.2
١٩٩٤	763.7	65.0	406.4	275.3	244.7	212.2	50.8	270.9	13.1	137.0
١٩٩٥	871.7	75.0	462.5	297.8	292.5	274.4	81.1	276.2	13.9	161.4
١٩٩٦	1094.8	70.8	527.2	270.4	266.8	235.6	79.2	292.6	11.4	177.0
١٩٩٧	1173.5	141.8	548.8	282.2	273.0	224.0	176.0	324.0	14.4	209.8
١٩٩٨	1093.8	146.8	548.5	250.4	217.8	180.5	217.6	315.5	10.8	138.6
١٩٩٩	1179.8	144.6	564.0	251.9	209.0	170.5	213.5	323.1	9.4	150.8
٢٠٠٠	1208.6	142.3	572.0	252.3	210.2	168.9	212.6	327.4	9.6	153.4

- البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية، النشرات الشهرية، اعداد مختلفة.
- البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، ١٩٩٦، ص٢٨-٣٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

منظماتها المتواجدة في الأردن حيث من أبرزها التعويضات التي تدفعها الأنروا (ONORWA) للنازحين واللاجئين الفلسطينيين، وكذلك التعويضات التي دفعت للعائدين من الكويت. وهنالك شكل آخر للتحويلات الجارية وهي التحويلات الحكومية، حيث إن الأردن يتلقى مساعدات من قبل الدول العربية والدول الأجنبية ووكالات الأمم المتحدة.

وبذلك وصل متوسط صافي التحويلات الجارية (الحكومية والخاصة) خلال الأعوام من ١٩٨٠-٢٠٠٠ كما هو واضح في جدول (٣-٥) ما مقداره ٣١٣,١٢٥ مليون دينار، وقد سجل أعلاها في عام ١٩٨٠ و ١٩٨١ إذ بلغت ما مقداره ٣٩٨,٧ ، ٤٣٠,٨ مليون دينار وذلك كان لما حضي به الأردن من تحويلات جارية من الدول العربية النفطية بعد الارتفاع الأول لأسعار النفط. وبعد ذلك وفي باقي سنوات عقد الثمانينيات بدأت التحويلات الجارية بالانخفاض ليصل ٢٣٨ مليون دينار عام ١٩٨٦ ووصل أدناها إلى ١٩٩,٣ مليون دينار عام ١٩٨٧، وقد يعزى ذلك الانخفاض في التحويلات الجارية إلى حالة الركود التي أثرت على الدول المانحة للأردن- خاصة دول الخليج، وقد بلغ معدل النمو في التحويلات الجارية للفترة (١٩٨٠-١٩٨٧) ما مقداره (-٩,٤%) وهذا يؤكد حالة التراجع التي شهدها هذا البند. وبدءاً من عام ١٩٨٧ حتى عام ١٩٩٠ شهدت التحويلات الجارية نمواً ملحوظاً حيث وصلت قيمتها ٤٠٩,٤ مليون دينار في عام ١٩٩٠.

ومع دخول حقبة التسعينيات، التي شهدت بداياتها حرب الخليج الثانية، هذه الحرب التي أثرت بشكل سلبي على اقتصاديات دول الخليج -أكثر الدول تقديماً للمنح والمساعدات إلى الأردن- مما أسفر إلى انخفاض قيم التحويلات الجارية في العقد الأول من التسعينيات ليصل إلى ٢١٥,٣ مليون دينار عام ١٩٩٥، وفي النصف الثاني من التسعينيات بدأت التحويلات الجارية بالارتفاع ٢٨١ مليون دينار عام ١٩٩٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويظهر الشكل (٣-٤) أن النسبة الأكبر من التحويلات الجارية هي تحويلات حكومية، إذ إن متوسطها يبلغ ٢٨٩,٠٣ مليون دينار خلال فترة الدراسة، أي ما نسبته ٩٣,٨٧% من إجمالي التحويلات الجارية، أما التحويلات الجارية الخاصة بلغ متوسطها ٢٤,٠٩ مليون دينار أردني خلال فترة الدراسة ما نسبته ٦,١٣% من إجمالي التحويلات الجارية.

الشكل (٣-٤)

التحويلات الجارية الإجمالية وتقسيماتها إلى خاصة وحكومية للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)

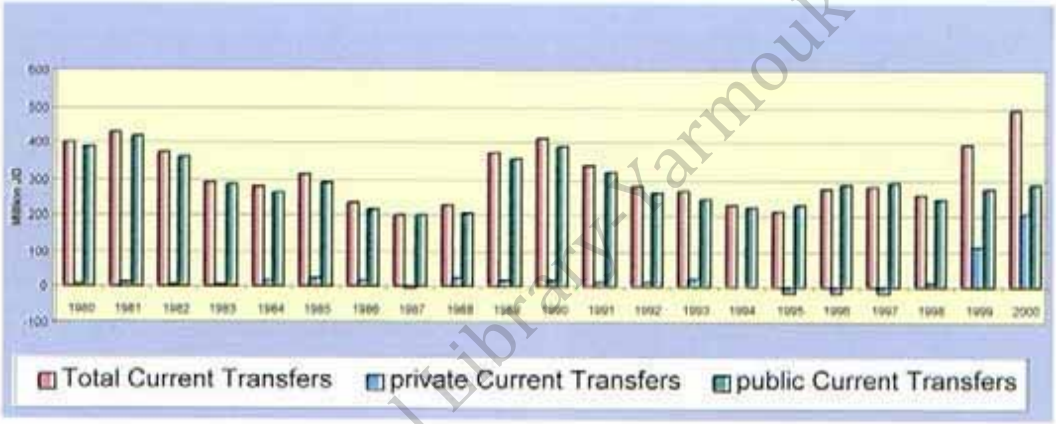

وقد وصلت التحويلات الجارية إلى أعلى مستوى لها عام ٢٠٠٠، إذ سجل صافي التحويلات الجارية وفراً مقداره ٤٩٤,٦٥ مليون دينار متجاوزاً مستواه في عام ١٩٩٩ الذي بلغ ٣٩٤ مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٦,٩% في عام ١٩٩٩ إلى ٨,٤% عام ٢٠٠٠ مقارنة مع المتوسط الذي بلغ ١٢,٣٥%.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٣-٥)

المؤشرات الرئيسية للتحويلات الجارية للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)

(القيمة بالمليون دينار)

السنة	التحويلات الجارية	التحويلات الجارية الخاصة	التحويلات الجارية الحكومية	نسبة التحويلات الجارية الخاصة إلى إجمالي التحويلات الجارية %	نسبة التحويلات الجارية الحكومية إلى إجمالي التحويلات الجارية %	نسبة إجمالي التحويلات الجارية الى الناتج المحلي الإجمالي %
١٩٨٠	398.7	7.8	390.9	1.96	98.04	35.62
١٩٨١	430.8	16.4	415.4	3.57	96.43	47.42
١٩٨٢	373.3	9.6	363.7	2.57	97.43	8.92
١٩٨٣	294.9	5.3	289.6	1.80	98.20	-1.43
١٩٨٤	278.8	17.1	261.7	6.13	93.87	-14.09
١٩٨٥	315	23.8	291.2	7.56	92.44	1.08
١٩٨٦	238	16.7	221.3	7.02	92.98	-23.74
١٩٨٧	199.3	-3.6	202.9	-1.81	101.81	6.75
١٩٨٨	232.3	22.7	209.6	9.77	90.23	4.63
١٩٨٩	371.1	17.5	353.6	4.72	95.28	-0.254
١٩٩٠	409.4	18.9	390.5	4.62	95.38	60.01
١٩٩١	337.1	14.6	322.5	4.33	95.67	-0.156
١٩٩٢	279	16.1	262.9	5.77	94.23	42.129
١٩٩٣	271.2	24.3	246.9	8.96	91.04	11.523
١٩٩٤	227.6	1.3	226.3	0.57	99.43	-10.989
١٩٩٥	215.3	-13	228.3	-6.04	106.04	1.087
١٩٩٦	274.7	-14.4	289.1	-5.24	105.24	26.36
١٩٩٧	281	-12.8	293.8	-4.56	104.56	-8.12
١٩٩٨	259.4	13.2	246.2	5.09	94.91	-9.39
١٩٩٩	394	117.6	276.4	29.85	70.15	-5.044
٢٠٠٠	494.6	207.8	286.8	42.01	57.99	37.54
المتوسط	313.119	24.09	289.0286	6.13	93.87	9.989

- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، النشرات الشهرية، أعداد مختلفة.
- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، ١٩٩٦، ص٢٨-٣٢.
- معدلات النمو والنسب المئوية احتسبت من قبل الباحث.

(٣-٢-٥) الحساب الجاري[٣٦]:

يمثل الحساب الجاري البند الرئيس الأول في هيكل ميزان المدفوعات ويحتـــوي هــذا الحساب على ثلاثة أجزاء وهي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١. الميزان التجاري.

٢. ميزان الخدمات.

٣. صافي التحويلات الجارية.

وقد تم التعرف على هذه الأجزاء بدقة، وبذلك يكون الحساب الجاري عبارة عن الميزان النهائي للموازين الثلاثة السابقة، ويعطي صورة واضحة دقيقة عن طبيعة تجارة البلد بالسلع والخدمات مع بقية دول العالم في فترة محدودة، وعادة ما تكون هذه الفترة سنة. ومن خلال الاطلاع على شكل (٣-٥)، وجدول (٣-٦) نجد قيم الحساب الجاري الأردني تتصف بالعجز المزمن خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠) باستثناء سنوات قليلة، حيث بلغ متوسط العجز ما مقداره ١١٠,٣٤ مليون دينار، شهد الحساب الجاري تحسناً ملحوظاً في بداية الثمانينيات خاصة في عام ١٩٨٠ إذ حقق فائضاً بلغ ١١١،٦ مليون دينار. ولم يلبث بعد ذلك أن دخل الحساب الجاري دوامة من العجوزات المستمرة حتى عام ١٩٨٨، وهذا يعتمد بطبيعة الحال على حالة الركود التي سادت معظم فترة الثمانينيات، ولتفسير ذلك نلاحظ أن معدل نمو صافي التحويلات الجارية للفترة (١٩٨٠-١٩٨٨) بلغ (-٦,٥%)، أما الميزان التجاري فحالة العجز المزمن أصبحت سمة بديهية له، حيث بلغ معدل نمو هذا العجز للفترة (١٩٨٠-١٩٨٨) ما يقارب ٢%، إضافة إلى ذلك ومع تحقيق ميزان الخدمات لفائض مستمر خلال هذه الفترة وبمعدل نمو بلغ ٢,٠٢% إلا أن عجز الميزان التجاري بالأرقام المطلقة كان من الضخامة بحيث يصعب على بقية الموازين تغطيته، وكانت النتيجة عجزاً هيكلياً مزمناً أصاب الحساب الجاري.

وفي عام ١٩٨٩ حقق الحساب الجاري فائضاً بلغ ١٠٤,٩ مليون دينار كان سببه المباشر الزيادة في التحويلات الجارية من ٢٣٢,٣ مليون دينار عام ١٩٨٨ إلى ٣٧١,١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مليون دينار عام ١٩٨٩، وارتفاعاً متواضعاً في صافي ميزان الخدمات، وفي الوقت نفسه الذي شهد فيه عجز الميزان التجاري تراجعاً بمقدار ٢٠,٥ مليون دينار عن عام ١٩٨٨.

أما في فترة التسعينيات فقد عادت حالة العجز على الحساب الجاري ليرتفع ٢٧٢,٨ مليون دينار عام ١٩٩٠ بمعدل نمو لهذا العجز بلغ ٣٦٠,٠٦% عن العام السابق، واستمر العجز في الارتفاع إلى أن وصل ٥٦٨,٧ مليون دينار عام ١٩٩٢، وما لبث أن بدأ بالتناقص المستمر حتى عام ١٩٩٦ ليصل العجز ١٥٧,٤ مليون دينار.

ويلاحظ في النصف الثاني من عقد التسعينيات تحقيق وفر في الحساب الجاري حيث سجل الحساب الجاري وفرا مقداره ٢٨٧,١ مليون دينار عام ١٩٩٩، وللعام الرابع على التوالي بلغ الوفر ٩٤,٣ مليون دينار عام ٢٠٠٠، متراجعاً عن مستواه في العام السابق بمقدار ١٩٢,٨ مليون دينار، لتصل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ١,٦% مقابل ٥,٠% خلال العام السابق.

جدول (٣-٦)

الحساب الجاري ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)

(القيمة بالمليون دينار)

السنة	الحساب الجاري	نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي %	السنة	الحساب الجاري	نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي %
١٩٨٠	111.6	9.46	١٩٩١	-288.1	-10.09
١٩٨١	-13.7	-0.93	١٩٩٢	-568.7	-16.28
١٩٨٢	-118.3	-6.95	١٩٩٣	-435.3	-11.42
١٩٨٣	-141.4	-7.73	١٩٩٤	-279.2	-6.34
١٩٨٤	-104.1	-5.25	١٩٩٥	-179.8	-3.77
١٩٨٥	-99.9	-4.95	١٩٩٦	-157.4	-3.16
١٩٨٦	-16	-0.74	١٩٩٧	20.8	0.40
١٩٨٧	-118.3	-5.36	١٩٩٨	15.5	0.27
١٩٨٨	-105.5	-4.66	١٩٩٩	287.1	5.02
١٩٨٩	104.9	4.42	٢٠٠٠	41.5	0.70
١٩٩٠	-272.8	-10.22			
المتوسط للفترة الإجمالية				-110.39	-3.69

* البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، النشرات الشهرية، أعداد مختلفة.
* البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، ١٩٩٦، ص٢٨-٣٢.
* النسب المئوية احتسبت من قبل الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشكل (٣-٥)

بنود الحساب الجاري للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)

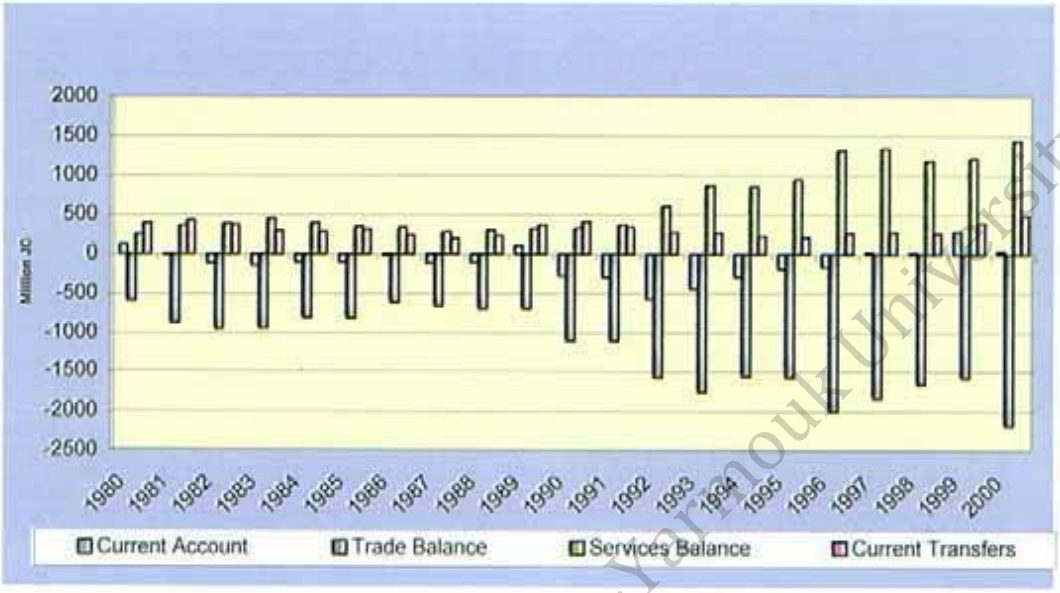

(٣-٢-٦) حساب رأس المال[٣٧]:

وبالنظر للشكل (٣-٦) والجدول (٣-٧) نجد أن حساب رأس المال الأردني قد اتسم بالوفر الموجب خلال أعوام الدراسة، وإن عانت بعض السنوات من وجود عجز في حساب رأس المال كما الحال في الأعوام ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩٣ إذ بلغت قيمة العجز ٢١٢,١ ، ٤٥٠، ١٢٢ مليون دينار على التوالي.

وبذلك يكون حساب رأس المال على عكس الحساب الجاري الذي شهد عجزاً مزمناً خلال معظم السنوات التي تم دراستها. وقد شكل الوفر في حساب رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ما متوسطه ٢,٥% خلال فترة الدراسة، ففي عقد الثمانينيات بقي حساب رأس المال يحقق الفائض المستمر حتى عام ١٩٨٩، وقد شكل عام ١٩٨٣ أعلى قيمة للفائض خلال الثمانينيات إذ بلغ ١٥٦,٨ مليون دينار، فبعد أن حقق فائض مقداره ٧٥,٩٥ مليون دينار عام ١٩٨٧ بدأ بعدها بالتراجع ليتحول إلى عجز كبير في عام ١٩٨٩ بلغ ٢١٢,١ مليون دينار و ٤٥ مليون دينار في عام ١٩٩٠. أما في عام ١٩٩١ قفز الفائض في حساب رأس

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المال إلى ٣٩٦,٢ مليون دينار. لم يستمر الوضع على ما هو عليه طويلا فقد عاود العجز في حساب رأس المال عام ١٩٩٣ ليصل ١٢٢ مليون دينار، وبعد ذلك العام بدأ الفائض في حساب رأس المال بالارتفاع حيث وصل ٢١١,٩ مليون دينار عام ١٩٩٧ ثم قفز إلى ٤٠٨,١ مليون دينار عام ٢٠٠٠، مقارنة مع وفر بلغ ١٣٣,٣ مليون دينار عام ١٩٩٩ وترتفع نسبة هذا الوفر من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦,٩%، ونسبته إلى ميزان المدفوعات إلى ٦,١%، وقد يأتي وفر هذا العام محصلة للارتفاع الواضح في صافي تدفقات استثمارات القطاع الخاص بمقدار ٤٣٦,٩ مليون دينار عن مستواه في عام ١٩٩٩.

وعند التمحيص في حساب رأس المال خلال سنوات الدراسة، فإننا نلاحظ أن الجزء المتعلق بالقطاع الحكومي كان متوسطه -٧٠,٣٦ مليون دينار أي ما نسبته -٣٩,٨٢% من إجمالي حساب رأس المال، والجزء المتعلق بالقطاع الخاص كان متوسطه ١٧٠,٠٨٦ مليون دينار أي ما نسبته ١٣٣,٢١% من إجمالي حساب رأس المال. الأمر الذي يؤكد بأن المدفوعات الحكومية للقروض سواء على شكل أقساط دورية أو مصاريف لخدمة الدين تفوق مقبوضاتها، إذ أن السمة العامة لحساب رأس المال الحكومي كان العجز. أما حساب رأس المال الخاص فإنه يتسم بالوفر المتتالي عبر السنوات، إلا أنه وفي السنوات الأخيرة بدأ بتراجع ملحوظ ووجدت بعض السنوات السالبة الأمر الذي يظهر سوء حال وضع التدفقات الرأسمالية من الخارج.

إن توجهات الحكومة إلى سياسة التخاصية كان لها الدور المباشر في نمو صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن أبرز ما تم تخاصيته، هو بيع جزء من رأس مال شركة الاتصالات الأردنية، وبيع السوق الحرة. أما صافي الاستثمارات الأجنبية في الحافظة فقد سجل تدفقاً سالباً بنحو ١١,٩ مليون دينار، وذلك بسبب تجاوز مبيعات غير المقيمين

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لمشترياتهم في بورصة عمان. أما ارتفاع عجز حساب رأس مال القطاع العام، فيعكس بشكل أساسي زيادة المدفوعات المتعلقة بتكاليف إعادة هيكلة الدين الخارجي (شراء الديون وسندات بريدي) بقيمة ١٣٨,٨ مليون دينار عام ٢٠٠٠ من جهة، والانخفاض الملحوظ في مسحوبات القروض الخارجية بنحو ١٣٨,٠ مليون دينار من جهة أخرى[٣٦].

الشكل (٣-٦)

رأس المال وتقسيماتها إلى خاص وحكومي للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)

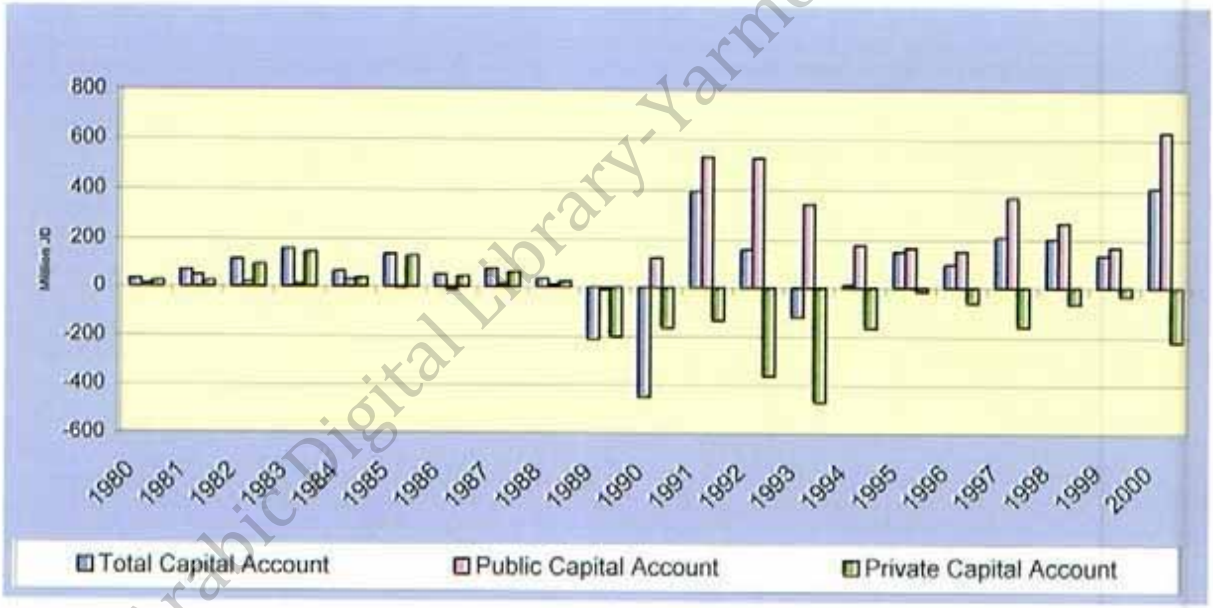

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٣-٧)

المؤشرات الرئيسية لحساب رأس المال للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)

(القيمة بالمليون دينار)

السنة	حساب رأس المال الإجمالي	حساب رأس المال الخاص	حساب رأس المال الحكومي	نسبة حساب رأس المال الخاص إلى إجمالي حساب رأس المال %	نسبة حساب رأس المال الحكومي إلى إجمالي حساب رأس المال %	نسبة إجمالي حساب رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي %
١٩٨٠	32.1	9.3	22.8	28.97	71.03	0.03
١٩٨١	69.1	46.9	22.2	67.87	32.13	0.05
١٩٨٢	113.4	20.8	92.6	18.34	81.66	0.07
١٩٨٣	156.8	10.9	145.9	6.95	93.05	0.09
١٩٨٤	64.3	28.9	35.4	44.95	55.05	0.03
١٩٨٥	137.6	-6.2	128	-4.51	93.02	0.07
١٩٨٦	51	-10.1	43.9	-19.80	86.08	0.02
١٩٨٧	75.9	13.1	62.8	17.26	82.74	0.03
١٩٨٨	32.8	9.4	23.4	28.66	71.34	0.01
١٩٨٩	-212.1	-11.4	-200.7	5.37	94.63	-0.09
١٩٩٠	-450	120.2	-165.2	-26.71	36.71	-0.17
١٩٩١	396.2	531.6	-135.4	134.17	-34.17	0.14
١٩٩٢	158.8	526.2	-362.9	331.36	-228.53	0.05
١٩٩٣	-122	346.5	-468.5	-284.02	384.02	-0.03
١٩٩٤	11.1	176.1	-165.7	1586.49	-1492.79	0.00
١٩٩٥	151.2	166.5	-15.3	110.12	-10.12	0.03
١٩٩٦	93.6	153.5	-59.9	164.00	-64.00	0.02
١٩٩٧	211.9	372	-160.1	175.55	-75.55	0.04
١٩٩٨	205.3	270.8	-65.5	131.90	-31.90	0.04
١٩٩٩	133.3	168.9	-35.6	126.71	-26.71	0.02
٢٠٠٠	408.1	627.9	-219.8	153.86	-53.86	0.07
المتوسط	81.8286	170.086	-70.36	133.21	-39.82	0.02

- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، النشرات الشهرية، أعداد مختلفة.
- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، ١٩٩٦، ص٢٨-٣٢.
- معدلات النمو والنسب المئوية احتسبت من قبل الباحث.

(٣-٢-٧) ميزان المدفوعات الأردني الإجمالي:

يعتبر الميزان الإجمالي المحصلة النهائية لكل من الحساب الجاري وحساب رأس المال ومن هنا لعل التدهور في وضع ميزان المدفوعات يشكل أحد أهم الاختلالات الهيكلية التي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تصيب بنية الاقتصاد الأردني، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، ويعزى هذا التدهور إلى العديد من العوامل أهمها العجز المزمن في الميزان التجاري، وانخفاض الفائض في ميزان الخدمات، والاعتماد على المساعدات والحوالات الخارجية.

وبالنسبة لوضع ميزان المدفوعات الإجمالي خلال الفترة ما بين ١٩٨٠-٢٠٠٠ كان العجز هو السمة العامة، اذ يبلغ متوسط العجز في ميزان المدفوعات٣٠,٥٠ مليون دينار أردني، ويظهر الجدول رقم (٣-٨) أنة وفي الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠) بقي وضع ميزان المدفوعات يتصف بالتذبذب، فقد بلغ قيمة الفائض في ميزان المدفوعات ١٤٤,٩ مليون دينار عام ١٩٨٠ بسبب التحسن في الحساب الجاري ويظهر ذلك في الشكل (٣-٧)، ثم انخفض عام ١٩٨٢ ليحقق عجزا بلغ ٤,٩ مليون دينار وعجزا آخر عام ١٩٨٤ بلغ ٣٩,٨ مليون دينار، وفي العوام ١٩٨٥، ١٩٨٦ حقق فوائض بلغت ٣٧,٧، ٣٥ مليون دينار على التوالي. و تعزى هذه الفوائض في ميزان المدفوعات إلى التحسن في حساب راس المال للفترة نفسها.

وبعد عام ١٩٨٧ بدأ التدهور في ميزان المدفوعات يتتالى فقد بلغ العجز ٤٢,٤ مليون دينار عام ١٩٨٧ وقد قفز عام ١٩٨٩ إلى ١٠٧,٢ مليون دينار وبلغ العجز ٣١٧,٨ مليون دينار عام ١٩٩٠، وحقق فائضا بلغت قيمته ١٠٨,١ مليون دينار عام ١٩٩١ وفي الأعوام ١٩٩٢، ١٩٩٣ فقد شكلا حالة استثنائية وذلك ببلوغ عجز الميزان الإجمالي فيهما أرقاما قياسية لم يشهد لها مثيل، وذلك للعجز الضخم الذي وصل إليه الحساب الجاري والانخفاض في فائض حساب رأس المال. فقد ارتفع العجز في الميزان الإجمالي من ٤٠٩,٩ مليون دينار عام ١٩٩٢ إلى ٥٥٧,٣ مليون دينار عام ١٩٩٣.

واصل العجز في ميزان المدفوعات الإجمالي بالانخفاض ليصل ١٩٤ مليون دينار عام ١٩٩٥ وعاد ليتحول هذا العجز إلى فائضا بلغ ٤٤١,٣ مليون دينار عام ١٩٩٩ و ٦٧٣,٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مليون دينار عام ٢٠٠٠ وذلك نتيجة للتحسن الملحوظ في كل مـــن حســـاب رأس المـــال و الحساب الجاري. وبذلك ارتفعت نسبة الوفر إلى الناتج المحلي الإجمالي من٧,٧ % في عـــام ١٩٩٩ إلى ١١,٤% عام ٢٠٠٠. مقارنة مع متوسط نسبته ميزان المدفوعات إلـــى النـــاتج المحلي الذي بلغ -٠,٩٤%.

الشكل (٣-٧)

ميزان المدفوعات الإجمالي للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٣-٨)

ميزان المدفوعات الإجمالي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)

(القيمة بالمليون دينار)

السنة	ميزان المدفوعات	نسبة ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي %	السنة	ميزان المدفوعات	نسبة ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي %
١٩٨٠	144.9	12.28	١٩٩١	108.1	3.79
١٩٨١	56.6	3.85	١٩٩٢	-409.9	-11.73
١٩٨٢	-4.9	-0.29	١٩٩٣	-557.3	-14.62
١٩٨٣	15.4	0.84	١٩٩٤	-268.1	-6.09
١٩٨٤	-39.8	-2.01	١٩٩٥	-194	-4.06
١٩٨٥	37.7	1.87	١٩٩٦	-248.3	-4.98
١٩٨٦	35	1.62	١٩٩٧	193.9	3.73
١٩٨٧	-42.4	-1.92	١٩٩٨	-84.1	-1.49
١٩٨٨	-72.7	-3.21	١٩٩٩	441.3	7.71
١٩٨٩	-107.2	-4.52	٢٠٠٠	673.2	11.39
١٩٩٠	-317.8	-11.91			
المتوسط للفترة الإجمالية				-30.50	-0.94

- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، النشرات الشهرية، أعداد مختلفة.
- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، ١٩٩٦، ص٢٨-٣٢.
- النسب المئوية احتسبت من قبل الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هوامش الفصل الثالث:

(1) Edward Shapiro,1982.

(2) Edward Shapiro, 1982.

(٣) مغايرة، ١٩٩١ .

(4) Maurice, Fiotzgerald Scott, 1989.

(٥) عثامنة، ١٩٩٥.

(٦) أنظر:

M. Todaro, 1989, op. Cit, p115.

(٧) العزام، ١٩٩٥.

(٨) مغايرة، ١٩٩٣.

(٩) البنك المركزي الأردني، الأردن، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، ١٩٩٦، ص٢١.

(١٠) احتسبت الأرقام بالاعتماد على:

IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1998, p. 528.

(١١) وزارة التخطيط، الأردن، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٦-١٩٩٠)، ص٢٩.

(١٢) وزارة التخطيط، الأردن، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٦-١٩٩٠)، مرجع سابق، ص٣٦.

(١٣) انظر، مرجع سابق: IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1998, p. 528.

(١٤) جردانه،١٩٩٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١٥) وزارة التخطيط، الأردن، خطة التنمية الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة (١٩٩٣-١٩٩٧)، ص٢١.

(١٦) البنك المركزي الأردني، الأردن، بيانات إحصائية ســنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، ١٩٩٦، ص٤٥.

(١٧) رفاعي،١٩٩٧.

(١٨) لقد تم حساب معدل النمو المركب وفقا للقانون التالي:

$$X\,(1+z)^{n} = X^{*}$$

حيث إن:

X : القيمة في بداية الفترة.

Z : معدا النمو.

n : الفترة الزمنية.

X* : القيمة في نهاية الفترة.

(١٩) الوزني،١٩٩٧.

(٢٠) الوزني، ١٩٩٧.

(٢١) بالنسبة للمديونية الخارجية تجد عدم الوضوح في أرقامها والذي يعزى إلى الاختـلاف في طريقة حسابها فبعضهم يدخل الديون العسكرية والبعـــض الآخـــر يدخـــل الكفـــالات الخاصة كالديون الخاصة التي تكفلها الحكومة والبعض الآخر يستثنيها.

(٢٢) الفانك،١٩٩٢.

(٢٣) جردانه،١٩٩٦.

(٢٤) الوزني،١٩٩٧.

(٢٥) لمزيد من المعلومات، انظر:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رمزي زكي، "الليبرالية الحديثة تقول: وداعاً للطبقة الوسطى"، مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٥، العدد ٢، ١٩٩٦، ص٣١-٧٤.

(٢٦) كرم، ١٩٧٩.

(٢٧) وفقاً لتعريف النشرات الإحصائية للبنك المركزي الأردني يمثل الميزان التجاري: الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات في ميزان المدفوعات.

(٢٨) الوزني،١٩٩٣.

(٢٩) أنظر:

IMF, International Financial Statistics, Year Book 2000, op. Cit, p. 156.

(٣٠) الكساسبة، ١٩٩٨.

(٣١) وفقاً لتعريف النشرات الإحصائية للبنك المركزي الأردني يمثل ميزان الخدمات: المقبوضات مطروحاً منها المدفوعات من الخدمات المبينة أدناه:

أ- دخل الاستثمار (المقبوضات): يمثل عوائد أو إيرادات الجهاز المصرفي الأردني من استثمارات في الخارج مضافاً إليه أرباح الاستثمارات المباشرة في الخارج.

ب- دخل الاستثمار (المدفوعات): يمثل مدفوعات الجهاز المصرفي الأردني من الفوائد على ودائع غير المقيمين لديه مضافاً إليه إجمالي الفوائد المستحقة على القروض الخارجية بما فيها الفوائد على قروض صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي + أرباح الاستثمارات المدفوعة على استثمارات غير المقيمين.

ج- حوالات العاملين (مقبوضات): تمثل تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج الموجهة لغايات الإنفاق الجاري في الأردن، ويتم تقديرها استناداً لبيانات الدخل بالعملات الأجنبية للجهاز المصرفي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

د- حوالات العاملين (المدفوعات): تمثل التحويلات للخارج من قبل العمالة الوافدة للأردن، ويتم تقديرها بالاستناد إلى بيانات وزارة العمل حول العمالة الوافدة وإلى معدل التحويل الشهري بالدينار للعامل الواحد، كما تتضمن حوالات العاملين غير الحاصلين على تصاريح عمل، وذلك ابتداءً من عام ١٩٩٧، والتي كانت تحتسب ضمن بند خدمات أخرى (مدفوعات).

هـ- السفر (مقبوضات): يمثل إنفاق السياح الوافدين للأردن ويتم تقديره بالاستناد إلى نتائج مسح القادمين والمغادرين لدائرة الإحصاءات العامة، وباعتماد معدلات إنفاق مختلفة حسب جنسية السياح يتم تعديلها بمعدلات التضخم السائدة خلال الفترة المراد احتسابها.

و- السفر (مدفوعات): يمثل إنفاق المقيمين في الأردن في الخارج الذين يسافرون لغايات السياحة سواء للتعليم أو للسياحة وللعلاج، ويتم تقديره بالاستناد إلى نتائج مسح القادمين والمغادرين لدائرة الإحصاءات العامة، وحسب معدلات إنفاق مختلفة حسب الدولة يتم تعديلها بمعدلات التضخم السائدة خلال الفترة المراد احتسابها.

ي- النقل (مقبوضات): يشتمل على إيرادات الملكية الأردنية وسلطة الطيران المدني ومؤسسة الموانئ ومؤسسة الأجنحة العربية والمتحصلة جراء خدماتها المقدمة لغير المقيمين، ويتم الحصول عليها من المؤسسات ذاتها.

ز- النقل (مدفوعات): يشتمل على النفقات المذكورة أعلاه بالعملات الأجنبية، إلى جانب مدفوعات أجور النقل الأخرى، وأثمان تذاكر السفر التي يشتريها الأردنيون من مؤسسات الطيران الأجنبية، والتي ترد ضمن كشف المدفوعات الفعلية بالعملات الأجنبية للجهاز المصرفي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

س- الحكومة (مقبوضات): يمثل دخل البعثات السياسية الأردنية في الخارج، ويتم تقديره من خلال كشف الدخل بالعملات الأجنبية للجهاز المصرفي.

ش- الحكومة (مدفوعات): ويمثل إنفاق الحكومة من الخدمات غير المنظورة، ويتم تقديره من خلال كشف المدفوعات الفعلية بالعملات الأجنبية للجهاز المصرفي.

ص- الخدمات الأخرى (مقبوضات): تشمل الخدمات غير المصنفة في البنود أعلاه والتي من أبرزها خدمات التأمين التجاري وغير التجاري وخدمات الاتصالات والحاسب الآلي وعمولات المتاجرة والخدمات المالية ورسوم الامتياز والتراخيص. ويذكر أن الخدمات الحكومية المعرفة أعلاه والتي تظهر في بند مستقل ضمن جدول ميزان الخدمات.

ض-لخدمات الأخرى (مدفوعات): وتمثل المدفوعات على الخدمات غير المصنفة أعلاه، وهي الخدمات المذكورة نفسها في بند الخدمات الأخرى مقبوضات أعلاه.

(٣٢) وفقاً لتعريف النشرات الإحصائية للبنك المركزي الأردني يمثل الحساب الجاري: يمثل مجموع الميزان التجاري وميزان الخدمات وصافي التحويلات الجارية.

(٣٣) وفقاً لتعريف النشرات الإحصائية للبنك المركزي الأردني تمثل التحويلات الجارية: المساعدات العينية وغير العينية التي لا يترتب عليها أية التزامات مالية أو حقيقية.

(٣٤) وفقاً لتعريف النشرات الإحصائية للبنك المركزي الأردني يمثل حساب رأس المال: صافي حركة قروض القطاع العام (المسحوبات مطروحاً منها المدفوعات) مضافاً إليه القطاع الخاص (صافي).

(٣٥) البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي عام ٢٠٠٠، ص٣٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي والقياسي

يأتي هذا الفصل استكمالاً لما دُرس في الفصول السابقة، حيث يتطرق إلـــى نمـــوذج هارود بتحليله إحصائياً ثم نموذج النمو المقيد بميزان المدفوعات (نموذج ثيرلول) خلال الفترة ما بين (١٩٨٠-٢٠٠٠) وللتعرف على اتجاه العلاقة القياسية لمتغيرات مـــيزان المدفوعـــات سنستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير نموذج اتسوجلو وسونمز.

(٤-١) النتائج التحليلية لنموذج هارود:

كما وسبق أن أشرت في الفصل الثاني أن نموذج هارود يأخذ الشكل الآتي:

$$\Rightarrow y = x/\pi \quad \text{.....(4) Harrod Multiplier}$$

حيث إن:

y: معدل النمو في الدخل.

x: معدل النمو في الصادرات.

π: مرونة الطلب الدخلية للمستوردات.

وبالاعتماد على البيانات السنوية التي تم جمعها من النشرات الإحصائية الشهرية للبنك المركزي الأردني خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠) تم تقدير مرونة الطلب الدخلية للمســـتوردات استناداً إلى دالة المستوردات التالية:

$$Log(M_t) = a + b_1 Log(P_{d_t}/P_{f_t}) + b_2 Log(Y_t) \quad (1)$$

وباستخدام مرونة الطلب الدخلية للمستوردات (١,٢٦٢) ومعدلات النمو في الصادرات الواردة في الجدول (٤-١)، وفي هذا الجدول تم حساب معدلات النمو الحقيقية التي رمز لـــها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بـــ Y خلال فترة ١٩٨١-٢٠٠٠، حيث إن أعلى معدلات نمو اقتصادي كانت في الأعـــوام ١٩٨١، ١٩٩٢، ١٩٨٢، ١٩٩٤ إذ بلغـت ٢٤,٥%، ٢٢,٣٤%، ١٥,٨%، ١٥,٥% علـــى التوالي، وأدنى معدلات نمو اقتصادية كانت فـــي الأعـــوام ١٩٩٩، ١٩٨٥، ١٩٨٧، ١٩٨٨ حيث بلغت ١,٣٦%، ١,٩٥%،٢,٠٧%،٢,٥% على التوالي . وبلغ متوسط معدلات النمـــو الاقتصادي خلال السنوات الباقية باستثناء قيم السنوات الشاذة ما مقداره ٧,٥%.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٤-١)[٢] معدلات النمو الإقتصادية الحقيقية و المقدرة بنموذجي هارود و ثيرلول

Year	GDP	EXPORT	IMPORT	CAP. INFLOW	Growth rate of export (X)	Growth rate of import (M)	Growth rate of cap.inflow (C)	Growth ratein real GDP (Y)	Harrod growth rate (YB^*)	Thirlwall growth rate (YB^{**})	Y-YB*	Y-YB**
1980	1180.3	120107	715977	595870								
1981	1469.3	169026	1047504	878478	40.72952	46.30414	47.42779	24.4853	32.32501	14.96611	-7.83971	9.519193
1982	1701.1	185581	1142493	956912	9.794351	9.068128	8.928397	15.77622	7.773295	7.509892	8.002925	8.266328
1983	1828.7	160085	1103310	943225	-13.7385	-3.42961	-1.43033	7.501029	-10.9036	-7.47632	18.40458	14.97735
1984	1981.4	261055	1071340	810285	63.07274	-2.89764	-14.0942	8.350194	50.05773	17.5911	-41.7075	-9.24091
1985	2020.2	255346	1074445	819099	-2.1869	0.289824	1.087765	1.958211	-1.73563	-2.2317	3.693843	4.189909
1986	2163.6	225615	850199	624584	-11.6434	-20.8709	-23.7474	7.098307	-9.24081	-10.5565	16.33911	17.6548
1987	2208.6	248773	915545	666772	10.26439	7.685965	6.754576	2.079867	8.14634	-1.9486	-6.06647	4.028464
1988	2264.4	324788	1022469	697681	30.55597	11.67873	4.635618	2.526487	24.25077	16.64998	-21.7243	-14.1235
1989	2372.1	534106	1230010	695904	64.44758	20.29802	-0.2547	4.756227	51.14887	47.38657	-46.3926	-42.6303
1990	2668.3	612252	1725828	1113576	14.63118	40.31008	60.01862	12.48683	11.61205	13.88208	0.87478	-1.39526
1991	2855.1	598627	1710463	1111836	-2.22539	-0.8903	-0.15625	7.000712	-1.76618	5.196809	8.766895	1.803903
1992	3493	633755	2214002	1580247	5.868095	29.43875	42.1295	22.34247	4.657218	-0.72677	17.68526	23.06924
1993	3811.4	691282	2453625	1762343	9.077167	10.82307	11.52326	9.115374	7.204101	2.613554	1.911273	6.50182
1994	4400.6	793919	2362583	1568664	14.84734	-3.71051	-10.9899	15.45889	11.7836	6.462353	3.675282	8.996534
1995	4773.6	1004534	2590250	1585716	26.52852	9.63636	1.08704	8.476117	21.05438	9.724489	-12.5783	-1.24837
1996	4982.5	1039801	3043556	2003755	3.510782	17.50047	26.36279	4.376152	2.786335	4.273691	1.589817	0.102461
1997	5192.6	1067164	2908085	1840921	2.631561	-4.45108	-8.12644	4.216759	2.088541	2.405522	2.126218	1.811237
1998	5646.6	1046382	2714374	1667992	-1.9474	-6.66112	-9.39361	8.743211	-1.54556	-1.81007	10.28877	10.55329
1999	5723.5	1051353	2635207	1583854	0.475066	-2.91658	-5.04427	1.361881	0.377036	-2.1844	0.984845	3.546285
2000	5912.9	1080817	3259404	2178587	2.802	23.6869	37.549	3.309	4.565	3.98	-1.256	-0.671
AVERAGE					13.93119	8.273992	7.195698	8.847907	22.11301	6.406727	12.3971	10.26484

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعند حساب معدلات النمو الاقتصادية اعتماداً على نموذج هارود البسيط، وذلك بقسمة معدلات النمو في الصادرات الأردنية على مرونة الطلب الدخلية للمستوردات[٣] حيث يرى من الجدول رقم (٤-١) وشكل (٤-١) أن أعلى معدلات للنمو الاقتصادي المحسوبة من خلال مضاعف هارود كانت في الأعوام ١٩٨٩، ١٩٨٤، ١٩٨١، ١٩٨٨، ١٩٩٥ حيث بلغت ٥١,١٥%، ٥٠,١%، ٣٢,٣%، ٢٤,٣%، ٢١,٠٥% على التوالي. كما يتضح لنا أن هناك بعض السنوات واجهت معدلات نمو اقتصادية سالبة بناءً على مضاعف هارود كما في الأعوام ١٩٨٣، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٩١، ١٩٩٨. وعند النظر إلى معدلات النمو في الصادرات الوطنية نجد أنها كانت تنمو بمعدلات سالبة خلال الأعوام المذكورة. كما ونلحظ أن أعلى معدل نمو اقتصادي كان عام ١٩٨٩، إذ بلغ ٥١,١٥% وقد نجم ذلك عن ارتفاع معدل النمو في الصادرات الوطنية إذ بلغت ٦٤,٤% مقارنة بمتوسط النمو في الصادرات الأردنية الذي يبلغ ١٤% وقد يعزى ذلك الارتفاع في الصادرات إلى انخفاض سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي.

شكل (٤-١)

العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادية المقدرة بنموذج هارود و معدلات النمو في الصادرات لفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)

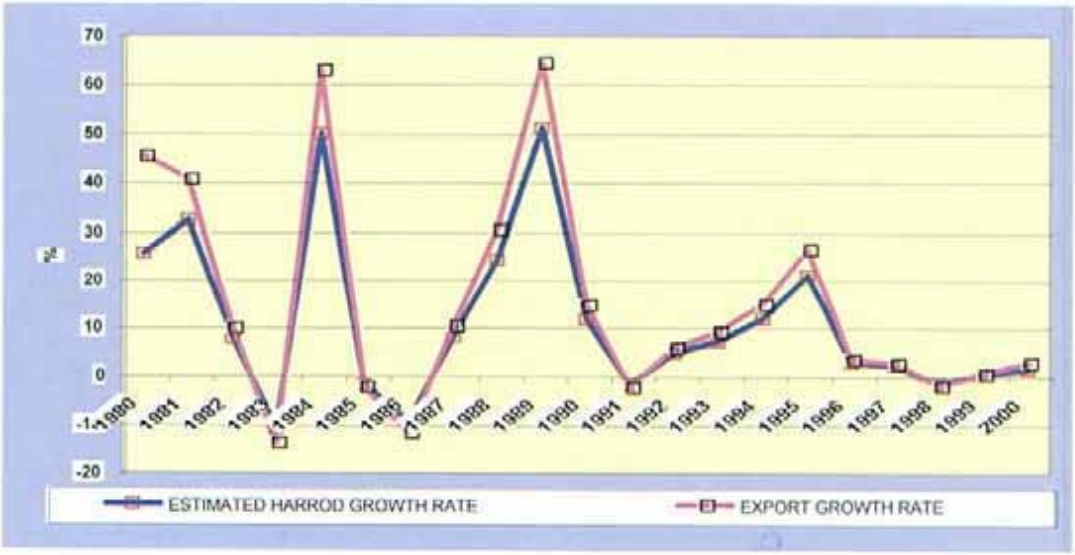

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٤-٢) نتائج نموذج النمو المقيد بميزان المدفوعات (نموذج ثيرلول)

وبعد ذلك تم حساب معدلات النمو الاقتصادي من خلال نموذج ثيرلول الموسع الـــذي يـــأخذ الشكل الآتي:

$$y_{\beta t} = \frac{((E/R(\beta+\alpha))(P_{dt} - e_t - P_{ft})) + (Pd_t - P_{ft} - e_t) + (E/R)(\in(z_t)) + (C/R)(e_t - P_{dt})}{\pi} \quad \ldots\ldots(7)$$

حيث إن:

$y_{\beta t}$: معدل النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات في الفترة (t).

π: مرونة الطلبة الدخلية على المستوردات في الفترة (t).

$(E/R)(\beta+\alpha)(p_{dt}-e_t-p_{ft})$: يمثل الأثر الكمي للتغير في مستوى الأسعار النسبي على معـــدل النمو الاقتصادي.

$(p_{dt}-e_t-p_{ft})$: يمثل أثر شروط التبادل التجاري.

$E/R\ (\in(z_t))$: يمثل أثر التغير في معدل النمو العالمي.

$C/R(c_t-p_{dt})$: يمثل أثر معدل النمو في التدفقات الرأسمالية.

ونتيجة لبعض المحددات سنقوم بالافتراضات التالية:

١- ثبات التغير النسبي في مستوى الأسعار النسبية في الأجل الطويل . وذلـــك لأن أســـواق المدخلات العالمية تأخذ صفة احتكار القلة، وأن محدد استراتيجية المنافسة الوحيد هو اختلاف المنتج وجودته، وبذلك فإن الأسعار لا تلعب الدور المهم وإنما تأثيرها بسيط على المنافسة في أسواق المدخلات العالمية وأن انحرافات بسيطة ستكون عبر الزمن. وبهذا فإن:

$$p_{dt} - p_{ft} - e_t = 0$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- $x_t = (z_t) \in$ يكون المعلومات غير كافية عن أثر التغير في معدل النمو العالمي على الصادرات.

ونتيجة لهذه الافتراضات سيصبح نموذج ثيرلول على الشكل التالي:

$$y_{\beta}^{\cdot\cdot} = \frac{(E/R)(x_t)+(C/R)(c-p_{dt})}{\pi}$$

وعند استعراض النتائج المحسوبة من خلال نموذج النمو المقيد بميزان المدفوعات في الجدول رقم (٤-١) ظهرت السنوات ١٩٨٩، ١٩٨٤، ١٩٨٨، ١٩٨١، ١٩٩٠ كأعلى معدلات نمو اقتصادية مقيدة بميزان المدفوعات حيث بلغت ٤٧,٣٩%، ١٧,٥٩%، ١٦,٦٤%، ١٤,٩٦%، ١٣,٨٨% على التوالي. وعند النظر إلى العام ١٩٨٩ نجد أن معدل النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات بلغ ٤٧,٣٩% مقارنة بالمتوسط ٦,٤١%، وباستعراض مكونات هذا المعدل المحسوب من خلال نموذج ثيرلول نجد أن السبب وراء ذلك الارتفاع الحاد في معدلات النمو هو ارتفاع حاد في معدلات نمو الصادرات كما هو واضح في الشكل (٤-٢)، وبينما كانت معدلات النمو في التدفقات الرأسمالية سالبة، مما يعني أنه لا يوجد أثر كبير للتدفقات الرأسمالية إن لم يكن أثرها سلبياً في ذلك العام، وكذلك الحال في عام ١٩٨٤ حيث أن معدلات النمو في الصادرات كانت ٦٣,٠٧%. أما باقي الأعوام ١٩٨٨، ١٩٨١، ١٩٩٠ فقد سجلت معدلات نمو موجبة في التدفقات الرأسمالية وبلغ أعلاها في عامي ١٩٩٠، ١٩٨١ وكانت ٦٠,٠١% و ٤٧,٤٢% على التوالي. ونجد أيضاً بعض السنوات كانت فيها معدلات النمو الاقتصادي المقيدة بميزان المدفوعات سالبة وأن متوسط هذه السنوات هو -٣,٨٥%، وقابلت هذه السنوات معدلات نمو سالبة في التدفقات الرأسمالية كان متوسطها -٤,٥٠%.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شكل (٤-٢)

العلاقة ما بين معدلات النمو الحقيقة في الناتج المحلي و معدلات النمو في الصادرات للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)

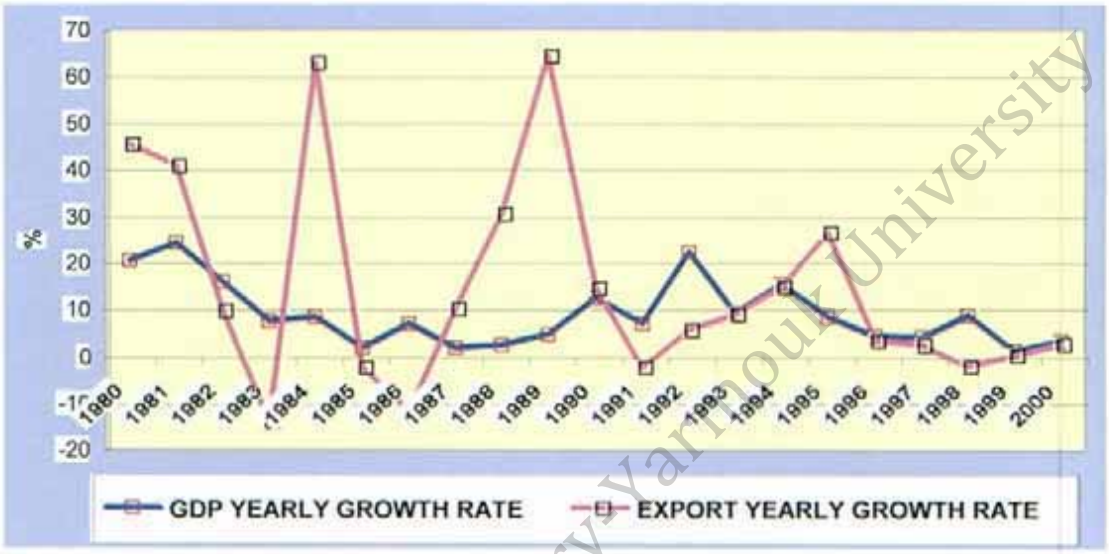

شكل (٤-٣)

العلاقة ما بين معدلات النمو المقدرة بنموذج ثيرلول و معدلات النمو في الصادرات للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)

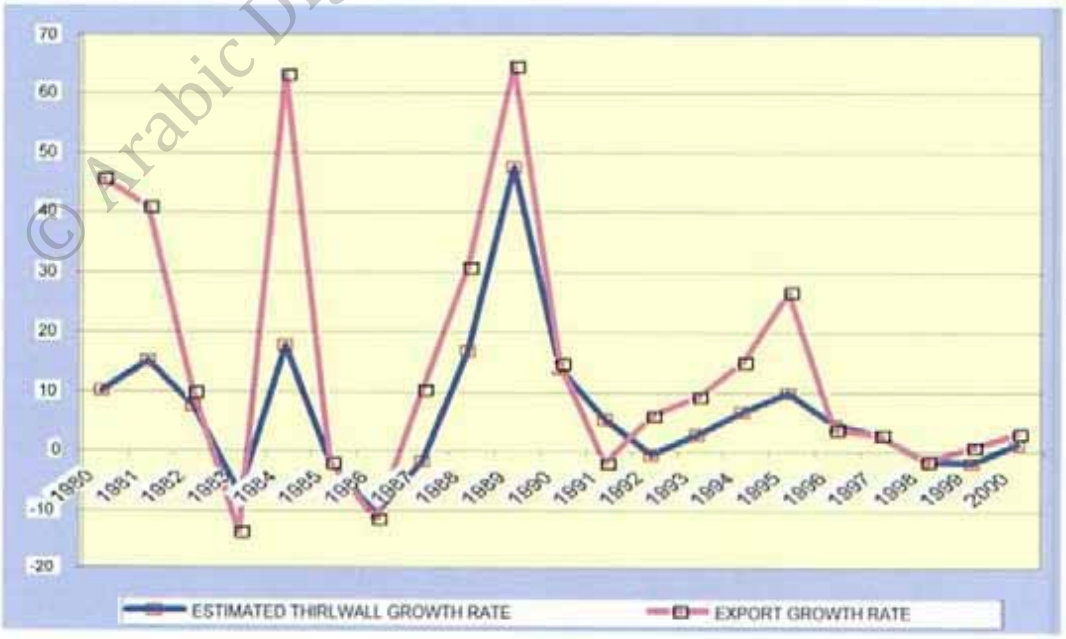

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شكل (٤-٤)

العلاقة ما بين معدلات النمو المقدرة بنموذج ثيرلول و معدلات النمو في التدفقات الرأسمالية للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)

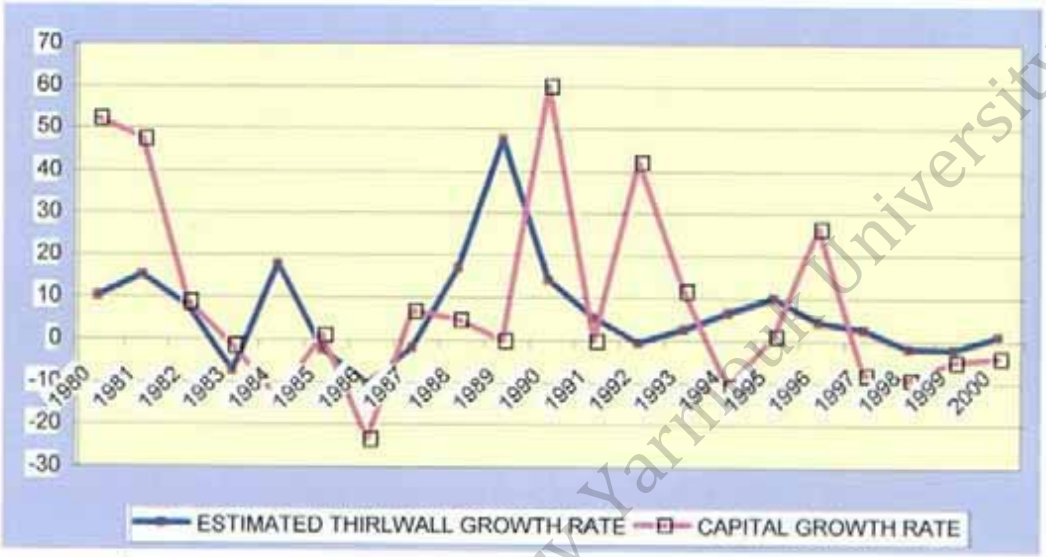

إلا أنه نجد في عام ١٩٩٢ معدلات نمو في التدفقات الرأسمالية عالية جداً وصلت إلى ٤٢,١٣%، إلا أن ذلك لم يعط الحافز الكبير لمعدلات النمو الاقتصادي المقيدة بميزان المدفوعات إذ كانت سالبة بمقدار -٠,٧٣% كما يظهر في شكل (٤-٢)، وقد يعزى ذلك أنه في العام نفسه كانت معدلات النمو في المستوردات ٢٩,٤% تفوق معدلات النمو في الصادرات إذ بلغت ٥,٨٧% أي أنه مع وجود ذلك الكم الهائل من التدفقات الرأسمالية إلا أنها لم تكن كافية لتمويل الزيادة الكبيرة في المستوردات (الفجوة بين المستوردات والصادرات)، وذلك كان يتوافق مع الأحداث السياسية التي كانت من حرب الخليج والهجرات التي تدفقت على الأردن من الكويت والعراق والسعودية وباقي دول الخليج العربي.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

شكل (٤-٥)

العلاقة ما بين معدلات النمو الحقيقية و معدلات النمو في التدفقات الرأسمالية للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)

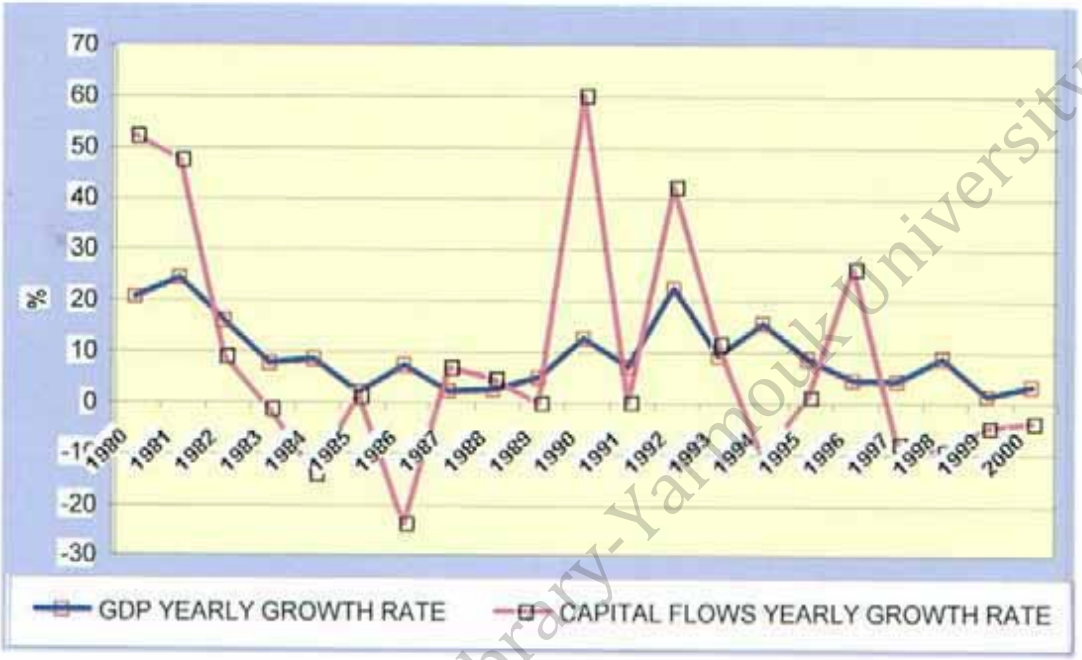

وعند النظر إلى تنبؤات النموذجين البسيط والموسع فإننا سنجد أن قيمة الانحراف المطلق عن المعدلات الحقيقية هي أقل في حالة التنبؤ بالنموذج الموسع منه في النموذج البسيط. حيث كان المتوسط المطلق للانحراف بين معدل النمو المقدر من خلال نموذج هارود عن معدلات النمو الحقيقية ١٢,٣٩٧%، بينما كان المتوسط المطلق لانحراف معدلات النمو الاقتصادية المقدرة باستخدام نموذج ثيرلول عن المعدلات الحقيقية ١٠,٢٦%. ومن هنا يتضح أن معدلات النمو الاقتصادية في الأردن لا يمكن أن تغفل دور التدفقات الرأسمالية والتغير في مستويات الأسعار النسبية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شكل (٤-٦)

العلاقة ما بين معدلات النمو المقدرة بنموذج ثيرلول و معدلات النمو في شروط التبادل التجاري للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)

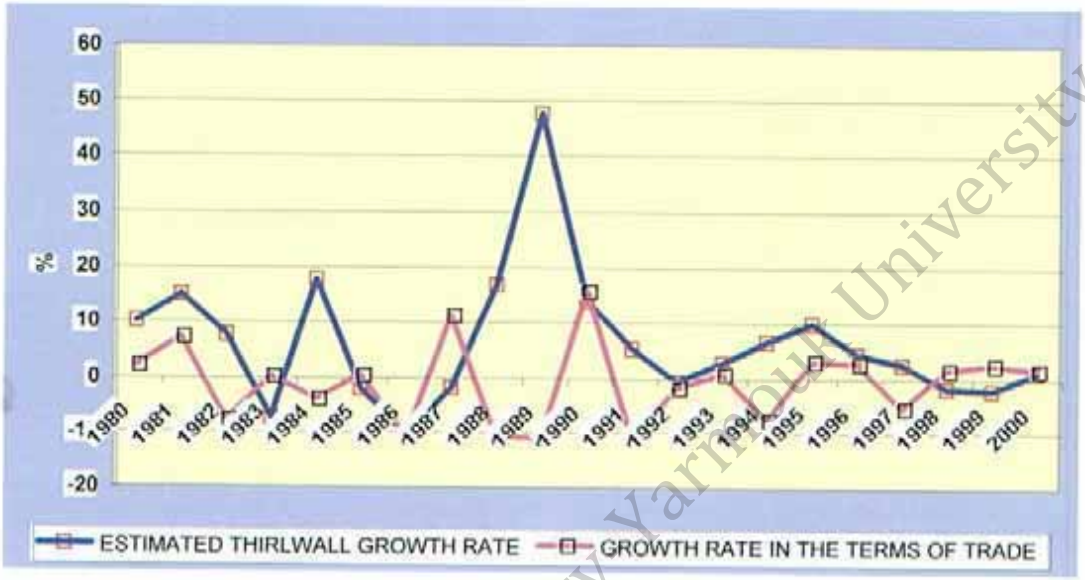

شكل (٤-٧)

العلاقة ما بين معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي و معدلات النمو في شروط التبادل التجاري للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)

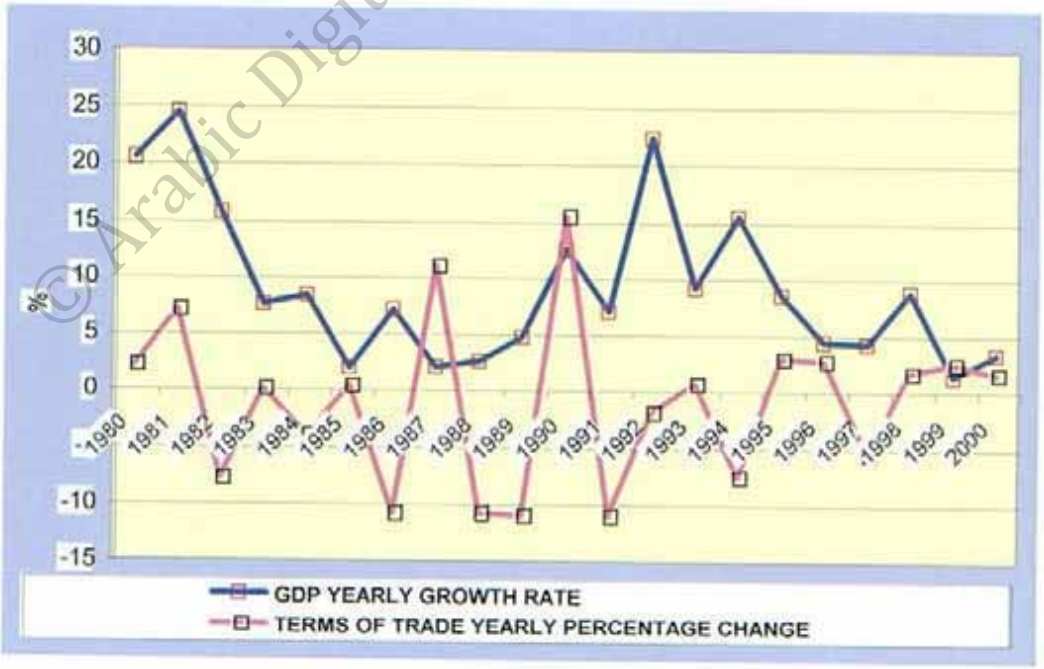

ولإلقاء مزيدٍ من الضوء على الأهمية النسبية للتدفقات الرأسمالية والتغير في الأسعار النسبية، سنقوم بتقسيم السنوات إلى مجموعتين الأولى التي يكون النمو الاقتصادي الحقيقي

© Arabic Digital Library Yarmouk University

أكبر من المتنبأ به من خلال مضاعف هارود والأخرى تكون معـــدلات النمـــو الاقتصاديـــة الحقيقية أقل من المتنبأ بها من خلال مضاعف هارود.

أولاً: $Y_b > Y_b^*$ ، معدل النمو الحقيقي أكبر من المعدل المتنبأ به باستخدام مضاعف هـــارود، حيث من المتوقع أن السبب الرئيسي للاختلاف الموجب هو أن التدفقات الرأسمالية الحقيقيـــة ستنمو بمعدل أسرع من كمية الصادرات، ما لم يكن أثر التغير في الأسعار النسبية مرغوبـــاً لإعطاء النمو الاقتصادي فرصة أكبر لمعدل النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات.

جدول (٤-٢) توزيع الاختلاف المؤجل للفرق بين معدلات النمو الاقتصادية الحقيقية والمقدرة بنموذج هارود

YEAR	Yb-Yb*	CONTRIBUTION TO DIFFERENCE OF	
		real capital inflows growing faster(+) or slower(-) than export	Effect of relative price movements
1982	8.002925	-0.263402122	8.266327516
1983	18.40468	3.427229627	14.97735101
1985	3.693843	-0.496065921	4.189908621
1986	16.33911	-1.315682202	17.65479658
1990	0.87478	2.270035404	-1.395255481
1991	8.766895	6.962992242	1.803903038
1992	17.68526	-5.383984457	23.06924121
1993	1.911273	-4.690547204	6.60181998
1994	3.675282	-5.321251491	8.996533641
1996	1.589817	1.487356216	0.102460944
1997	2.128218	0.316981228	1.811236767
1998	10.28877	-0.264515037	10.56328568
1999	0.984845	-2.561439167	3.546284533
AVERAGE	7.257354	-0.440945607	7.698299533

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٤-٣) توزيع الاختلاف الثالث للفرق بين معدلات النمو الافتراضية الحقيقية والفرق المتوقع لهارود

YEAR	Yb-Yb*	CONTRIBUTION TO DIFFERENCE OF	
		real capital inflows growing faster(+) or slower(-) than export	Effect of relative price movements
1981	-7.83971	-17.35890511	9.519192613
1984	-41.7075	-32.46662744	-9.240910655
1987	-6.06647	-10.09493673	4.028463578
1988	-21.7243	-7.600785114	-14.12349632
1989	-46.3926	-3.762303049	-42.63034165
1995	-12.5783	-11.32989606	-1.248371932
AVERAGE	-22.7162	-13.76890892	-8.949244062

وعند استعراض الاختلاف بين معدلات النمو الحقيقية والمعدلات المتنبأ بها من خلال نموذج هارود البسيط كما يظهر في جدول (٤-٢) كان متوسط الاختلاف هو ٧,٢٥٧%، هذا يعني أن صافي أثري التدفقات الرأسمالية والتغير في الأسعار النسبية هو تحفيز معدلات النمو الاقتصادية المقيدة بميزان المدفوعات ما مقداره ٧,٢٥٧%. وعند النظر إلى معدل النمو في التدفقات الرأسمالية مقارنة بمعدلات النمو في الصادرات تجد أن هناك عدة سنوات كانت معدلات النمو في التدفقات الرأسمالية أكبر من معدلات النمو في الصادرات، وفي الوقت نفسه تجد أن هناك سنوات أخرى معدلات النمو في الصادرات فيها تفوق معدلات النمو في التدفقات الرأسمالية، وبذلك يكون متوسط أثر معدلات النمو في التدفقات الرأسمالية سالباً بما مقداره – ٠,٤٤١%، أي أن أثر التدفقات الرأسمالية الحقيقية مقارنة بمعدلات النمو في الصادرات تقيد معدل النمو الاقتصادي بما مقداره ٠,٤٤١%، والجزء الأكبر من الفرق الموجب بين معدل النمو الحقيقي ومعدل النمو من مضاعف هارود يعزى إلى الأثر الإيجابي للتغير في مستوى الأسعار النسبية حيث بلغ ما متوسطة ٧,٦٩٨% أي أن التغير في الأسعار النسبية تحفز معدلات النمو الاقتصادي بما مقداره ٧,٦٩٨%.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ومما سبق، يمكننا القول إن وجود فرق إيجابي بين معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ومعدل النمو المقدّر باستخدام مضاعف هارود البسيط، هو ناتج عن الأثر الإيجابي لتقلبات الأسعار النسبية وليس بشكل رئيسي من التدفقات الرأسمالية، حيث إنه بلغ متوسط أثر التقلبات في الأسعار النسبية ما متوسطة ٧,٦٩٨% بينما كان للتدفقات الرأسمالية أثر سالب بلغ متوسطة -٠,٤٤١% خلال العينة السابقة. إلا أننا لا يمكن أن نهمل دور التدفقات الرأسمالية لتحفيز النمو الاقتصادي الأردني حيث ظهر دورها الإيجابي في العديد من سنوات العينة.

ثانياً: $Y_h < Y_h^*$ ، معدل النمو الحقيقي أقل من المعدل المتنبأ به باستخدام مضاعف هارود.

عند النظر إلى جدول رقم (٤-٣) الذي يظهر فيه ست سنوات كان فيها معدل النمو الحقيقي أقل من المعدلات المحسوبة من خلال مضاعف هارود بما متوسطه ٢٢,٧١% مجموع أثري التدفقات الرأسمالية والتقلبات في الأسعار النسبية، إذ أن سبب القصور في معدلات النمو الحقيقية انقسم بما نسبته ١٣,٧٦٨% نتيجة قصور في معدلات التدفقات الرأسمالية مقارنة بمعدلات النمو في الصادرات. ويعزى الجزء الباقي إلى التقلبات في الأسعار النسبية وذلك بما نسبته ٨,٩٤٩%.

وبالتالي نلحظ أن دوراً هاماً للتدفقات الرأسمالية والتقلبات في مستويات الأسعار النسبية على معدلات النمو الاقتصادي. وحيث الأسعار النسبية تحفز النمو الاقتصادي في الأردن ظاهرياً إذ أن دورها كان إيجابياً خلال سنوات الدراسة، ومن هنا سنستعرض في الجزء التالي أثر التغير في مستويات الأسعار النسبية كقيد أو محفز لمعدلات النمو الاقتصادي، ويكون ذلك من خلال أثر التغير في مستويات الأسعار النسبية على كمية المستوردات. حيث إنه تبرز أهمية مرونة الطلب السعرية على المستوردات والصادرات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فإذا كانت مرونة الطلب السعرية على المستوردات قليلة فإن ذلك سيجعل من أثر تحسن شروط التبادل التجاري مرغوبة، ذلك لأنه في حال تحسن شروط التبادل التجاري سيؤدي إلى زيادة قيمة صادراتنا الوطنية مع بقاء المستوردات ثابتة أو بزيادة بسيطة نسبياً. أما لو كانت مرونة الطلب السعرية للمستوردات عالية سيؤدي ذلك إلى زيادة كمية المستوردات وبالتالي المدفوعات الاستيرادية بنسبة أكبر من زيادة الإيرادات التصديرية. ومن هنا يمكن القول إن أثر التغير في الأسعار النسبية سيكون سلبياً إذا كان الأثر الإيجابي لشروط التبادل التجاري أقل من الأثر السلبي لارتفاع مرونة الطلب السعرية للمستوردات. بينما إذا كان أثر التغير في شروط التبادل التجاري الموجب أكبر من مرونة الطلب السعرية للمستوردات العالية، سيكون أثر التقلبات في الأسعار النسبية موجباً.

وبالنظر إلى شروط التبادل التجاري في الأردن نلاحظ شروط التبادل التجاري خلال فترة الدراسة تتجه إلى التحسن حيث إن متوسط تحسن شروط التبادل التجاري كانت ١,٥٣%، وبما أن مرونة الطلب السعرية على المستوردات الأردنية كانت قليلة (تم تقديرها في نموذج المستوردات المشار إليه في الهامش). إذ كانت (0.92-) مما يدل على أن الطلب على المستوردات ليس مرناً، ومن هنا يكون أثر التحسن في شروط التبادل التجاري إيجابياً على معدلات النمو الاقتصادية.

إن الأثر الفعلي للتغير في مستويات الأسعار النسبية خلال فترة الدراسة هو أثر إيجابي على الرغم من وجود بعض السنوات التي تأثرت سلبياً من التغير في الأسعار النسبية. ويمكن تقسيم أثر التقلبات في الأسعار النسبية إلى اثر شروط التبادل التجاري حيث إنه في شروط التبادل التجاري تفسر بالمتوسط ما نسبته ٢,٣٠% من التغير من معدلات النمو الاقتصادي. وبذلك يكون الجزء الأكبر من الانحراف مفسراً من خلال تأثير كمية المستوردات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الناتج عن التغير في مستوى الأسعار النسبية حيث إن مرونة الطلب السعرية 0.9235 أي أنه إذا انخفضت أسعار المستوردات بنسبة ١% فإن كمية المستوردات ستزداد بنسبة أقل من ١% تعادل ٩٢%.

وبعد التعرف على معدلات النمو الاقتصادي من خلال نموذج هارود ونموذج ثيرلول فقد ظهر جلياً دور ميزان المدفوعات الأردني على معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة، وفيما يلي سنقوم باختبار اتجاه العلاقة بين مكونات ميزان المدفوعات ومعدل النمو الاقتصادي من خلال النموذج التالي:

(٤-٣) نموذج أتسوجلو وسونمز[٦] (Atesolgu, H. Sonmez, Model):

(٤-٣-١) الإطار النظري :

لقد اهتم هذا النموذج بمناقشة جانب الطلب في الاقتصاد كمحدد للنمو الاقتصادي استناداً إلى أفكار كينز بدلاً من عوامل الإنتاج والتغير التقني كما في أفكار المدرسة النيوكلاسيكية (Neoclassical). إن الإطار النظري الذي تم اعتماده هنا هو ذلك الذي قد بدأ ثيرلول ونور الدين حسين عام ١٩٨٢، وأن الافتراض الأساس هو الذي تم تقديمه من قبل ثيرلول عام ١٩٧٩ حيث إن وضع ميزان المدفوعات هو المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي، إذ إنه سيفرض قيود على النمو في الطلب الذي سيقابله العرض المناسب. ومما سبق قد تم تقسيم مصادر النمو في الدخل إلى ثلاثة عوامل: الصادرات، التدفقات الرأسمالية، وأثر التغير في مستويات الأسعار النسبية، وكل هذه العوامل تؤثر على الاقتصاد وبشكل رئيس من جانب الطلب.

$$Y_t = \lambda_0 + \lambda_1 x_t + \lambda_2 (c_t - p_{dt}) + \lambda_3 (p_{dt} - p_{ft}) + U$$

حيث إن:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Y_t: معدل النمو في الدخل الحقيقي.

x_t: معدل النمو الحقيقي في الصادرات الوطنية.

(c_t-p_{dt}): معدل النمو الحقيقي في التدفقات الرأسمالية.

$(p_{dt}-p_{ft})$: معدل التغير في مستويات الأسعار النسبية.

p_{dt}: معدل النمو في الأسعار المحلية.

p_{ft}: معدل النمو في الأسعار العالمية.

c_t: معدل النمو في التدفقات الرأسمالية الاسمية.

U: حد الاضطراب.

حيث إن λ_0 تمثل المتغيرات الأخرى التي تؤثر على معدل النمو في الدخل، غير الداخلة في النموذج. λ_1 تمثل نسبة الإيرادات التصديرية من إجمالي الإيرادات الخارجية (E/R) مقوماً على مرونة الطلب الدخلية للمستوردات (π)، $\lambda_1 = \frac{E/R}{\pi}$.

λ_2 تمثل نسبة التدفقات الرأسمالية من إجمالي الإيرادات (C/R) مقسوماً على مرونة الطلب الدخلية للمستوردات، $\lambda_2 = \frac{E/R}{\pi}$.

λ_3 تمثل نسبة مرونة الطلب السعرية للمستوردات ومرونة الطلب الدخلية للمستوردات، $\lambda_3 = 1+\alpha/\pi$.

(٤-٣-٢) نتائج تقدير نموذج أتسوجلو وسونمز:

وقبل البدء بتقدير نموذج أتسوجلو وسونمز لا بد من اختبار مدى استقرار البيانات المستخدمة، إذ أننا نستخدم سلاسل زمنية لمتغيرات اقتصادية كلية. ولهذا الغرض سنستخدم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اختبار ديكي فولر الموسع[٧]. (Augmented Dickey Fuller Test). والجـدول (٤-٤) يظهر النتائج التي تم الحصول عليها:

المتغير	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة لماكينون عند مستوى ٥%
Y	٥,٩٨	-١,٩٦*
X	٢,٩٨	-١,٩٦*
(C-P)	٣,٣١-	٣,٠٤-
(P_d-P_f)	٤,٠٠-	٣,٠٥-

* بدون الحد الثابت أو الاتجاه العام.

ومن النتائج التي تظهر في الجدول أعلاه يثبت أن السلاسل المستخدمة فـي التقديـر مستقرة من الدرجة الصفرية وبالتالي يمكن استخدام طريقة المربعات الصغـرى الاعتياديـة (OLS) لتقدير العلاقة بين المتغيرات، ولقد استخدمنا في هذه الدراسة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بدلا من الناتج القومي الإجمالي (GNP) لان مقياس النمو في الناتج يقاس بالنمو في قيمة الناتج الذي يعبر عنه بالدخل القومي(NI)، ويرى الباحث انه لا يوجد اختلاف كبير بيـن الـ (GDP) والـ (GNP) في التحليل الإحصائي.

حيث إن:

Y_t: اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الحقيقي بعد أخذ الفرق الأول.

x_t: اللوغاريتم الطبيعي للصادرات الوطنية بعد أخذ الفرق الأول.

(c_t-p_{dt}): التغير النسبي للفرق بين المستوردات الحقيقية والصادرات الحقيقية.

$(p_{dt}-p_{ft})$: اللوغاريتم الطبيعي للأسعار المحلية بعد أخذ الفرق الأول مطروحا من اللوغـاريتم الطبيعي للأسعار العالمية بعد أخذ الفرق الأول .

وعند التقدير بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وطريقة الارتباط الذاتـي من الدرجة الأولى والثانية لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي تم التوصل إلى النتائج التالية:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

$$Y = 1.520627 + 0.497944\,(X) - 0.086489\,(c\text{-}p) + 0.180196(p_{dt}\text{-}p_{ft})$$

(2.0905) (8.9288) (- 2.4903) (2.01458)

$R^2 = 0.96$ $\overline{R}^2 = 0.95$ $F = 53.52$ $D.W = 1.60$

من التقدير السابق يتضح أن جميع المتغيرات في النموذج ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٥%، ونسبة تفسير المتغيرات في هذا النموذج تشكل ٩٦%، وبما أن قيمة دوربن واتسون هي ١,٦٠مما يعني أنه لا يوجد مشكلة الارتباط الذاتي, زكذلك لا يوجد مشكلة الارتباط المتعدد(Multicoliniarity) [٨].

وتشير نتائج طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية أن اتجاه العلاقة بين المتغيرات الثلاثة إيجابية مع معدلات النمو الاقتصادية عدا أثر التدفقات الرأسمالية كان سالبا. حيث إن قيمة λ_1=0.50 حيث إن λ_1 تعبر عن نسبة الإيرادات التصديرية من إجمالي الإيرادات (إيرادات تصديرية + تدفقات رأسمالية) مقسوماً على مرونة الطلب الدخلية للمستوردات وبما أن المرونة ستكون ثابتة في الأجل القصير فإن زيادة نسبة الإيرادات التصديرية من إجمالي الإيرادات بمقدار ١% سيسهم في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي بنسبة ٥٠%. وكذلك الأمر بالنسبة لأثر التدفقات الرأسمالية إلا أن اتجاه العلاقة كان سالبا، حيث إن زيادة التدفقات الرأسمالية بنسبة ١% ستسبب قصوراً في معدلات النمو الاقتصادي بما نسبته ٨%، وأنه إذا تحسنت الأسعار المحلية بالنسبة للأسعار الدولية بما نسبته ١% ستؤدي إلى تحفيز معدلات النمو الاقتصادية بما نسبته ١٨%.

ومما سبق يتضح أن ما يتعلق في أثر الصادرات وأثر التغير في الأسعار النسبية وأثر التدفقات الرأسمالية تنسجم مع التحليل الإحصائي في الجداول (٤-١)، (٤-٢)، (٤-٣).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شكل (٤-٨)

العلاقة ما بين معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي و معدلات النمو في كل من الصادرات و التدفقات الرأسمالية و شروط التبادل التجاري للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)

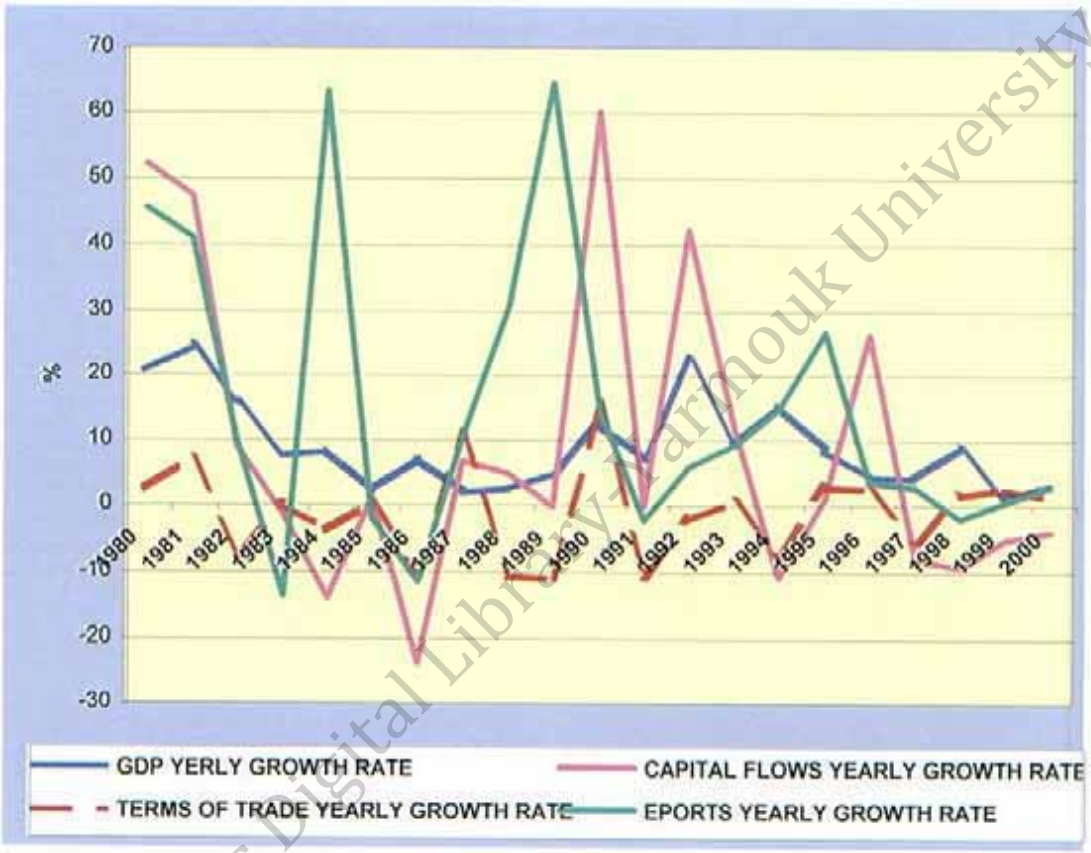

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شكل (٤-٩)

العلاقة ما بين معدلات النمو المقدرة بنموذج ثيرلول و معدلات النمو في كل من الصادرات و التدفقات الرأسمالية و شروط التبادل التجاري للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)

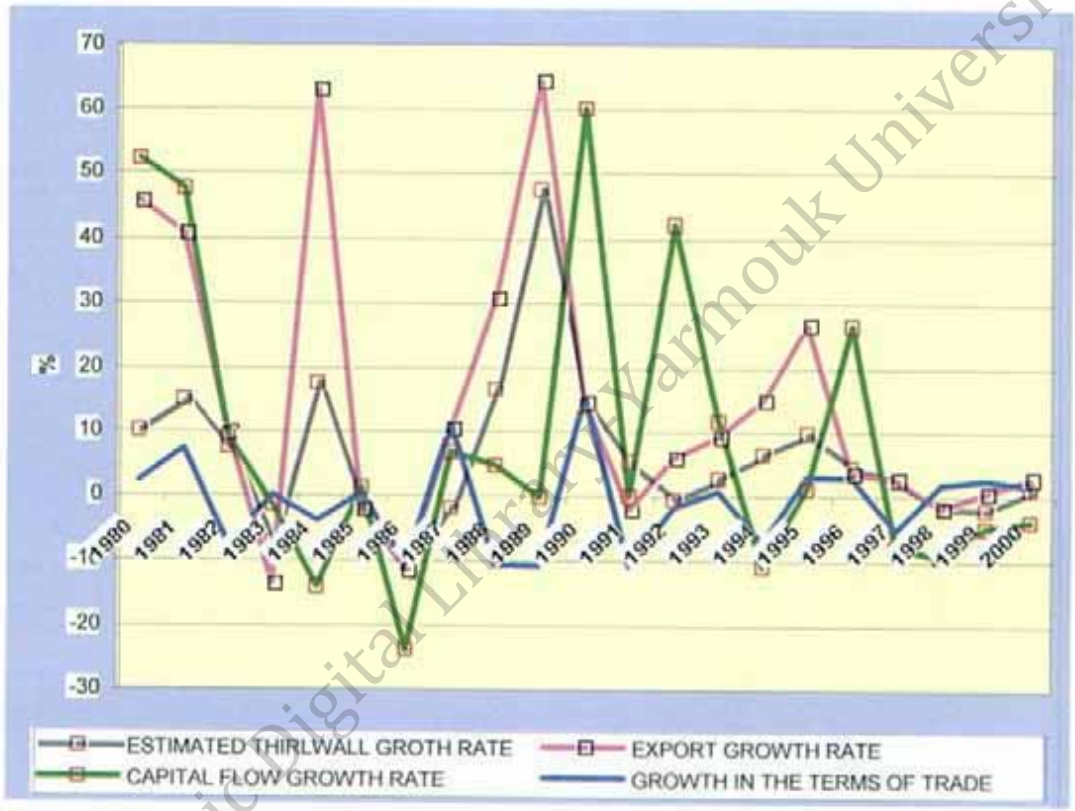

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الهوامش

(1) A. P. Thirlwall and M. Nureldin Hussain, 1982.

(٢) البنك المركزي الاردني، النشرات الشهرية، اعداد مختلفة.

(٣) وللحصول على المرونات السعرية والدخلية للمستوردات المحلية تم تقدير دالة المستوردات التالية باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ordinary Least Sequares)

$$Log(M_t) = a + b_1 Log(P_{f_t} / P_{d_t}) + b_2 Log(Y_t)$$

وفيما يلي نتائج التقدير:

$$\text{Log}(M_t) = 3.88 - 0.9235\ \text{Log}(P_t / P_{it}) + 1.262\ \text{Log GDP} + \text{AR}(1)$$

(1.11) (-2.005) (3.0898) (7.39)

D.W = 1.78 F = 68.26 $\bar{R}^2 = 0.92$ $R^2 = 0.94$

(٤) البنك المركزي الاردني، النشرات الشهرية، اعداد مختلفة.

(٥) البنك المركزي الاردني، النشرات الشهرية، اعداد مختلفة.

(6) Atesoglu, H. Sonmez, 1993/1994.

(7) Dickey, D. A. and W. A. Fuller, 1979.

(٨) عند تقدير العلاقة بين الصادرات والمستوردات تبين عدم وجود علاقة خطية بينهما مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد(Multicolliniarity) .

$$X = 14.89 + 0.015\ K + 0.94\ AR(1)$$

(6.79) (0.57) (15.6)

$R^2 = 0.94$ $\bar{R}^2 = 0.93$ F = 120 D.W = 2.06

$$K = 6.02 - 0.49\ X$$

(1.2) (-1.2)

$R^2 = 0.08$ $\bar{R}^2 = 0.03$ F = 1.6 D.W = 1.79

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

(٥-١) النتائج:

(١) لقد عاش الأردن مرحلتين مختلفتين للتنمية الاقتصادية من حيث منهج الإصلاح والتنمية الاقتصادية، فترة سبقت النصف الثاني من عقد الثمانينيات تميزت بسيادة التخطيط الاقتصادي والتدخل الحكومي الواسع. لقد أسفرت هذه المرحلة إلى تحقيق نموٍ اقتصاديٍ صاحبه تضخم وعجز كبير في الموازنة العامة وأدت في مرحلة من المراحل إلى حدوث انخفاض في العملة المحلية. أما المرحلة الثانية فقد سادت في الفترة التي تلت النصف الثاني من عقد الثمانينيات والتي اعتمدت على برامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد حققت الاستقرار المالي والنقدي، لكنها لم تحقق النمو الاقتصادي بالشكل المأمول.

(٢) مر الاقتصاد الأردني في العديد من التقلبات في ظل استمرارية التأثيرات السلبية للظروف الإقليمية غير المواتية. فقد بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ما متوسطه ٨,٥٧%، كما وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ٨٨٢,٩٨ دينار أردني سنوياً.

(٣) وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية الأردنية، فقد شهدت ارتفاعاً متتالياً عبر السنوات السابقة إذ بلغ معدل النمو المركب فيها ٨,٨٩% خلال الفترة ما بين (١٩٨٠-٢٠٠٠)، وقد أظهرت الدراسة أن هناك توجهات إلى ارتفاع معدل النمو في التجارة الخارجية في الآونة الأخيرة، كما وتشكل التجارة الخارجية نسبة عالية من حجم الاقتصاد إذ تبلغ نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج الإجمالي بأسعار السوق ما

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

متوسطه ٧٢,٣%، فقد شكلت الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته ١٦,٢٦% والمستوردات ٥٥,٧٦% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية ما مقداره ٦٣٧,٧٢ دينار أردني سنوياً، ومعدل النمو المركب فيه ٤,٣%.

(٤) من خلال تتبع تطور ميزان المدفوعات في الأردن للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)، لوحظ ان الميزان التجاري الأردني يعاني من عجز هيكلي مزمن، بحيث لم يشهد هذا الميزان حالة فائض واحدة على الأقل، بالرغم من الفائض المستمر في ميزان الخدمات في حالة الأردن، إلا أن ضخامة عجز الميزان التجاري تطغى على أي فائض يتم تحقيقه. أما صافي التحويلات الجارية فقد عملت وميزان الخدمات إلى تحسين وضع الحساب الجاري في كثير من الأحيان، والأردن منذ تأسيسه يعتمد على المنح والمساعدات كأحد أهم العوامل التي تعتمد عليها مسيرة الحركة الاقتصادية. أما بالنسبة لحساب رأس المال فعلى خلاف الحساب الجاري، شهد هذا الميزان سنوات فائض طويلة، وخلال فترة الدراسة شهد هذا الحساب حالات عجز خلال ثلاث سنوات ١٩٨٩،١٩٩٠،١٩٩٣.

(٥) أظهر التحليل الإحصائي لمعدلات النمو لنموذج هارود أن معدلات النمو في الصادرات الوطنية لها دور هام في تحفيز الاقتصاد، إذ يبلغ متوسط النمو وفقاً لهذا النموذج ٢٢,١١%. وفيما يتعلق بنموذج النمو المقيد (نموذج ثيرلول) تبين أنه يوجد دور هام وإيجابي لمعدلات النمو في الصادرات، وإن الأسعار النسبية تؤثر إيجابياً في النمو الاقتصادي، كما وتبين أن التدفقات الرأسمالية تؤثر سلباً على معدلات النمو

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاقتصادي، الأمر الذي يعزى إلى تفاقم خدمة الدين الخارجي، حيث بلغ متوسط معدل النمو المقيد بميزان المدفوعات (نموذج ثيرلول) ما مقداره ٦,٤٠%.

(٦) وفيما يتعلق بشروط التبادل التجاري في الأردن، نلاحظ أن شروط التبادل التجاري تتجه إلى التحسن وبلغ متوسط التحسن فيها ١,٥٣%، وبما أن مرونة الطلب السعرية على المستوردات الأردنية كانت قليلة نسبياً حيث بلغت (-٠,٩٢) وبذلك يكون أثر التحسن في شروط التبادل التجاري إيجابياً على معدلات النمو الاقتصادية.

(٧) وعند تقدير العلاقة القياسية بين النمو الاقتصادي وكل من التدفقات الرأسمالية والصادرات والتغير في مستويات الأسعار النسبية، وجد أن اتجاه العلاقة بين كل من الصادرات والأسعار النسبية إيجابيّ، أما تأثير التدفقات الرأسمالية كان سالباً.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

(٥-٢) التوصيات:

(١) قيام الحكومة الأردنية بتوضيح أبعاد انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية أو الشراكة الأردنية الأوروبية أو الشرق أوسطي إلى القطاع الخاص والمزايا المترتبة على ذلك، وكذلك الالتزامات التي يتطلبها الانضمام وتوضيح المحاذير وطرق تجنبها إذا أمكن وبمصداقية تامة حتى تضمن تعاون القطاع الخاص معها في هذا المجال وذلك من خلال عقد الندوات وحلقات النقاش مع القطاع الخاص خاصة ونحن في بداية الطريق.

(٢) الاستمرار في إجراءات التصحيح الاقتصادي واتخاذ عدد آخر من الإصلاحات الاقتصادية بما يتطلب الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية وفي الوقت نفسه فيه مصلحة الاقتصاد الأردني كالاهتمام بالقطاع الزراعي وتشجيعية و تعديل بعض القوانين وتخفيض معدلات الحماية والدعم بشكل تدريجي بحيث يستطيع المستهلك و المنتج الأردني استيعابه.

(٣) طرح برنامج متكامل الأبعاد لتطوير الصادرات الوطنية يهدف إلى إصلاح العجز المزمن في الميزان التجاري وإصلاح ميزان المدفوعات من خلال:

- تحسين كفاءة الإنتاج وجودته من خلال تطوير نظام المواصفات والمقاييس والبحث العلمي.
- تحفيز وتطوير الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال خلق البيئة الاستثمارية والقانونية المناسبة.
- تخفيض تكلفة الإنتاج من خلال إصلاح النظام الجمركي وتطوير نظام المناطق الحرة لما لها من دور في تخفيض التكاليف الإنتاجية و تشجيع الصناعات التصديرية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- العمل على تحسين نوعية الصادرات الأردنية وتطوير أساليب تعبئتها لتعزيز قدرتها التنافسية على مثيلاتها من الدول المنافسة.

(٤) لا بد من إعادة النظر في السياسات المتعلقة في التدفقات الرأسمالية كنسبة من المدفوعات الاستيرادية، والاهتمام بتوزيعها على الجهات الاستثمارية والعمل على إيجاد مصادر جديدة للعملة الصعبة سواء من إيرادات تصديرية وغيرها. والسعي إلى تخفيض معدلات التضخم المحلي للاستفادة من الأثر الإيجابي للتغير في مستويات الأسعار النسبية.

(٥) التحرك الفوري للقطاع الخاص لتأسيس قنوات للتوزيع في الأسواق العالمية والترويج للمنتجات الأردنية في تلك الأسواق.

(٦) مساعدة الصناعات والمشاريع الصغيرة على الدمج مع بعضها البعض حتى تصبح صناعة واحدة كبيرة تستطيع أن تنافس الصناعات الأجنبية المنافسة لها.

(٧) إن الأردن يواجه ضرورة العمل من أجل تطوير إستراتيجية كفؤة لإدارة الدين الخارجي على مستويين:

المستوى الأول: معالجة المديونية القائمة بغية التخفيف المستمر من أعباء خدمتها وانعكاساتها على أداء الاقتصاد الوطني، فلا يمكن تحقيق الإدارة الكفؤة للمديونية الخارجية بمعزل عن أداء مختلف فعاليات الاقتصاد الوطني، ولا بد من تصحيح الاختلالات الملية والهيكلية في إطار توازني على صعيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وتدعم تحقيق رغبة اقتصادية مستدمية.

المستوى الثاني: تطوير إستراتيجية كفؤة للاقتراض الجديد، إذ لا بد أن يبنى على ثلاث عمليات أساسية ومترابطة فيما بينها، وهي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أ- تحديد حجم الدين والغاية منه.

ب- تقدير ما ينبغي اقتراضه في ضوء المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة.

الاختيار الملائم من بين بدائل التمويل المتاحة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المراجع العربية

١. الحمارنة، مصطفى، "الاقتصاد الأردني المشكلات والآفاق"، مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٤.

٢. الحوراني، هاني، والوزني، خالد، وأبو رمان، حسين، "الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي"، مركز الأردن الجديد للدراسات، ١٩٩٦.

٣. الشريف، بدر مصطفى، "استراتيجية إحلال المستوردات والنمو الاقتصادي في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩٥.

٤. العزام، نضال، "محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩٥.

٥. القلعاوي، أسامة روبين، "تأثير الصدمات الاقتصادية التجارية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة: دراسة قياسية تحليلية (١٩٦٩-١٩٩٦)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩٩.

٦. النابلسي، محمد سعيد، "المديونية وبرنامج التصحيح الاقتصادي" الاقتصاد الأردني المشكلات والآفاق، الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية.

٧. النادر، حسن، والريموني، أحمد، "أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول النامية حالة الأردن (١٩٧٠-١٩٩٣)"، أبحاث اليرموك (سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية)، المجلد الثالث عشر، العدد الأول (ب)، ١٩٩٧.

٨. بني أحمد، محمد فايز، "العوامل التي تؤثر على تجارة الأردن الخارجية: دراسة قياسية باستخدام نموذج الجاذبية للفترة (١٩٨٥-١٩٩٥)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ٢٠٠٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٩. حميدات، وليد والهزايمة، محمد، "دراسة تحليلية لأثر الطلب على النمو الصناعي في الأردن"، مجلة أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، ١٩٩٥، ص٣٩.

١٠. خصاونه، عهود، "الأداء التصديري وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن: دراسة تطبيقية (١٩٧٢-١٩٩٦)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩٩.

١١. دان أوشر، "قياس النمو الاقتصادي"، ترجمة يحيى غني النجار، ١٩٨٩.

١٢. شامية، عبد الله والروابدة، موسى، "تجارة الأردن الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية (١٩٦٧-١٩٨٧)"، مجلة دراسات، المجلد السادس عشر، العدد الأول ١٩٨٩، ص٦٢.

١٣. شوتر، منهل، والريموني، أحمد، "تحليل دور الصادرات في النمو الاقتصادي في الأردن: طريقة جوهانسن للتكامل المشترك"، مجلة أبحاث اليرموك (سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية)، المجلد الثالث عشر، العدد الأول (ب)، ١٩٩٧.

١٤. عازر واصف وآخرون، "الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية في الأردن"، تحرير موضوعي د. خالد الوزني، الطبعة العربية الأولى، ١٩٩٩، دار الفارس للنشر والتوزيع.

١٥. عبد الحق، يوسف إبراهيم، "التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن"، ١٩٧٩.

١٦. عثامنه، عبد الباسط، "النمو الصناعي في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩٥.

١٧. عقل، مفلح، "سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية (الأردن نموذجاً)"، الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية في الأردن، واصف عازر وآخرون، الطبعة العربية الأولى، ١٩٩٩، ص٧٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٨. مركز الأردن الجديد للدراسات، حالة الاقتصاد الأردني، تقرير عن أداء الاقتصاد الأردني في عام ١٩٩٩، المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية.

١٩. مغايره، أكثم، "الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩٣.

٢٠. عدد سكان المملكة من التعدادات للأعوام ١٩٥٢، ١٩٦١، ١٩٧٩، ١٩٩٤، دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي، ١٩٩٨، ص٧.

٢١. البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

٢٢. البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، عدد خاص بمناسبة العيد الخمسين لاستقلال المملكة الأردنية الهاشمية، أيار ١٩٩٦.

٢٣. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

First Published 1984 by the Machillan Press LTD.

شارات

a.com

المراجع الإنجليزية

1. Al Sumadi, Taiseer, "Is the Export Led Growth Hypothesis Valid the Jordan's Economy" Research Paper Introduced for the Sixth Economics Conference Organized by the Economic Department in Yarmouk University 16-18 October 2001.
2. Alonso, Jose A. & Garcimartin, Carlo, "A New Approach to Balance of Payments Constraint: Some Empirical Evidence", Journal of Post Keynesian Economics, Winter 1998 & 1999, Vol. 12, Issue 2, p. 259.
3. Atesoglue, H. Son,ez, "Exports, Capital Flows Relative Prices, and Economic Growth in Canada", Journal of Post Keynesian Economics, Winter 93/94, Vol. 16, Issue 2, p. 289.
4. Barro, Robert J., Sala-i-Martin, Xavier, "Economic Growth", International Editions 1995. By McGraw-Hill.
5. Bairam, Erkin, I., "Levels of Economic Development and Appropriate Specification of the Harrod Foreign Trade Multiplier", Journal of Post Keynesian Economics, Spring 97, Vol. 19. Issue 3, Page 337.
6. D. Salvatore, International Economics, 1983, pp. 262-267.
7. Eltis, Walter, "The Classical Theory of Economic Growth", First Published 1984 by the Machillan Press LTD.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

8. Fujino, Shazoburo, "A Neo-Keynesian Theory of Inflation and Economic Growth". Springer-Verlag, Berlin Heidelberg. New York, 1974.

9. Hieke, Hurbert, "Balance of Payment-Constrained Growth: A Reconsideration for the Evidence for the U.S. Economy." Journal of Post Keynesian Economics, Spring 1997, Vol. 19, Issue 3, p. 313.

10. Khatib, Fawzi, "Foreign Aid and Economic Development in Jordan: An Empirical Investigation", Politics and the Economy in Jordan, Edited by Rondney Wilson, 1990, p. 60.

11. Kregel, JA, "The Theory of Economic Growth", Marchillian Studies in Economics, First Edition, 1972.

12. Leon-Ledesma, Miguel A., "An Application of Thirlwall's Law to the Spanish Economy", Journal of Post Keynesian Economics, Spring 1999, Vol. 12, Issue 3, p. 431.

13. Lewis, Arthur, W. "The Theory of Economic Growth", Second Impression 1956. By Simon Shand LTD London, Hertford and Harlow.

14. Mazur, Micheal P., "Economic Growth and Development in Jordan", First Published in 1979 in the United States of America by West view Press, Inc.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

15. Mc Combie, Thirlwall A.P., "The Dinamic Harrod Foreign Trade Multiplier and the Demand-Oriented Approach to Economic Growth: An Evaluation", International Review of Applied Economics, Jan. 97, Vol. 11, Issue 1, Page 5.

16. Moreno-Bird, Juan Carlos, "Mexico's Economic Growth and the Balance of Payments Constraint: A Co-Integration Analysis", International Review of Applied Economics, May 1999, Vol. 13, Issue 2, p. 149.

17. Pugno, Maurizio, "The Stability of Thirdlwall's Model of Economic Growth and the Balance of Payment Constraint", Journal of Post Keynesian Economics, Summer 1998, Vol. 20, Issue 4, p. 559.

18. Rich, David Z., "The Economic Theory of Growth and Development", First Published in 1994 by Westport, Connection, London.

19. Robinson, Joan, "Essay in the Theory of Economic Growth", First Edition 1962. By Lowe and Brydone printers LTD, Hertford Noeflok, London.

20. Thirlwall, A. P. & Hussain, M. N., "The Balance of Payments Constraint, Capital Flows and Growth Rates Differences Between Developing Countries", Oxford Economic Papers, 1982, 34, pp. 498-510.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

21. _____, _____, "Balance of Paxments Constrained Growth", Journal of Post Keynesian Economics, Summer, 93, Vol. 15, Issue 4, p. 507.

22. _____, _____, "Balance of Payments Constrained Growth Model and Its Implications Keynesian Economics, Journal of Post Keynesian Economics Spring 1997, Vol. 19, Issue 3, p. 327.

23. _____, _____, "The Balance of Payments Constraint as an Explanation of International Growth Rate Differences", Banea Nzionale del Lavore Quarterly Review, March 1979.

24. Thirlwell, A. P., "Growth in Development with Special References to Developing Economies", Sixth Edition, 1995.

25. Welson, Rondney, "Politics and the Economic in Jordan", 1990, p. 60 and pp. 104-122.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

The Balance of Payments Constrained Economic Growth Model: The Case of Jordan (1980-2000)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Abstract

In this research, the balance of payments constrained growth model has been tested, through an estimation of the relationship between the economic growth and the components of the balance of payments using the Harrod Multiplier Model, which only takes into account the average growth in exports as a factor in the economic growth. Also Thirwall model has been used in order to test the impact of both capital flows and relative prices changes in plus to the growth in exports on economic growth. The paper also used Atesoglu, Sonmez model in order to estimate the directions of the relationship between the components of the balance of payments and the average economic growth utilizing the ordinary least sequare method.

However the study reveals, that there is an important role for the demand side in determining the economic growth rate in Jordan in relative to the balance of payments. At the same time, it has reached the conclusion that the growth in exports plays an important role in supporting the economic growth during the period of the study in spite of, the turmoil in both the political and economic arenas. The paper also shows that there is a positive impact of relative prices changes on the economic growth performance. While, capital flows shows a negative impact on the economic growth performance.